ظاهِرةُ التَّعْويضْ في العَرَبيَّةِ

وَما حُمِلَ عليها مِن المسَائل

تأليف

الدكتور عبدالفتّاح أحمد الحموز

جامِعَة مؤتة

دائرة العلوم الانسانيّة

دار عمّار

ظاهِرةُ التّعْويضْ فِي العَرَبيَّةِ

وَمَا حُمِلَ عَلَيهَا مِن المسَائل

تأليف
الدكتور عبد الفتّاح أحمد الحموز
جَامِعَة مؤتة
دائرة العلوم الانسانيّة

دار عمّار

الطبعة الأولى
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

دار عمار
للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - سوق البتراء - قرب الجامع الحسيني
ص.ب ٩٢١٦٩١ - هاتف ٦٥٢٤٣٧

بسم الله الرحمن الرحيم

التقديم

بينما أحاضر في طلاب السنة الرابعة (قسم اللغة العربية) في كلية اللغة العربية (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، سنة ١٤٠٣ هـ) عن الإبدال والقلب والإعلال والتعويض ــ رأيت أنَّ الظواهر الثلاثة الأولى قد وَفَّاها النحويون واللغويون القدامى بحثاً واستقصاء وتدويناً للشواهِدِ والأمثلة المصنوعة الثرة، وأنَّ ظاهرة التعويض تكاد تكون متناساة تماماً في مظانِّ هؤلاء إذا استثنينا حدَّها في بعضها وذينك البابين اللذين أحدهما في (الخصائص)[1] لابن جني، وثانيهما في (الأشباه والنظائر)[2] للسيوطي الذي نقل الباب الأول بإضافاتٍ قليلةٍ.

ولَسْتُ أدْري ما سَبَبُ هذا التناسي والإغفال؟! وغالِبُ ظنّي أنَّ ذلك يعودُ إلى أنَّ جمهوراً من هؤلاء لا يَرَون فرقاً بين الإبدال والتعويض، ولعلَّ ما يُعَزِّز ما نَذْهب إليه دوران كلتا اللفظتين في مظانِّهم من غير تفرقةٍ بين ما يمكن أنْ يُعَدَّ تعويضاً وما يمكن أنْ يُعَدَّ إبدالاً من حيثُ وَضْعُ إحداهما موضع الأُخرى، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ذلك أيضاً أنَّ كثيراً من هذه المظان لم يُشِرْ إلى التعويض في ثنايا الحديث عن الإبدالِ والإعلالِ والقلب.

ولعلَّ هذا التناسي والإغفال يُعَدّان حافِزاً قوياً لِمَن يَوَدُّ البَحْثَ في هذه الظاهرة وما يدور في فلكها من مسائلَ؛ ولذلك اتَّخَذْتُ عُمْدتي فيها معاجم اللغة

---

(١) انظر: ٢/٢٨٥ ــ ، وهذا الباب هو (بابٌ في زيادة الحرف عِوَضاً من آخر محذوف).

(٢) انظر: ١/١٠٨.

والنحو والصرف وغيرها ممَّا له صلةٌ بها.

ولقدْ رأيْتُ أنْ أعُدَّ من مسائلِ هذه الظاهرة ماله صلةٌ بها كتأويل الأسماء بالأفعال، والأسماء بالأسماء، والأفعال بالأفعال، والحروف بالحروف، وغير ذلك من المسائلِ، لأنَّها تقوم مقام بعضها من حيثُ المعنى أو الوظيفة النحوية. ولقد رأيْتُ أنْ أتَّخِذ عُمْدتي فيما مرَّ المَثل العربيَّ؛ لأنني قد تَحَدَّثت عنها في القرآن الكريم في مؤلَّفي (التأويل النحوي في القرآن الكريم)؛ ولأنَّها مسائلُ يَعْسُرُ حَصْرُها في الكلام العربي؛ نظمه ونثره، والحديث النبوي الشريف، ولقد رأيت أنْ يكون حديثي موجزاً رغبَةً في عَدَم الإطالة.

ورأيْتُ أنْ يكونَ هذا البحثُ في أربعةِ فصولٍ وتمهيد تحدثت فيه عن حدِّ التعويض والإبدال والقلب وعمَّا بينها من اتفاقٍ أو اختلاف، مبيِّناً فيه أيضاً مواقف النحاةِ من التعويض والإبدال.

والفصل الأوَّل في التعويض الذي يدورُ في فلك الحركة والحروف غير العاملة التي في بنية الكلمة أو غيرها.

والثاني يدورُ في فلك الاسم، والثالث في فلكِ الفعل، والرابع في فلك الحرفِ في غير ما مرَّ.

وبعدُ فاللَّهَ أسأل أنْ يُوَفِّقنا عالمين ومتعلمين لخدمة لغة القرآن الكريم، وأسألُهُ المغفرة إنْ أخطأْتُ أو زللْتُ، وجزيلَ الثوابِ إنْ أصَبْتُ.

الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز
جامعة مؤتة
دائرة العلوم الانسانية

التمهيد

حدّ التعويض والإبدال والقلب وما بينها من اتفاق أو إختلاف

تكادُ كثيرٌ مِنْ مظانِّ النحو والصرف وغيرها من كتب اللغة وما يدورُ في فلكها تهملُ ظاهرة التعويض في العربيّة تماماً، إذِ اكتفت ببسط الحديث عن ظاهرتي الإبدال والقلب وما يدور في فلكيهما من مسائل الإبدال والقلب، بالإضافة إلى حدّهما والأمثلة الثرّة التي تطالعنا في هذه المظان، أما ظاهرةُ التعويض فلم تحظَ بالشرح أو الحدّ كغيرها من مسائل الصرف في كثير من المظان[1] التي اكتفت بتدوين بعض الأمثلة لتعزيزها. وغالِبُ ظنّي أن هذه المظانَّ لا ترى فرقاً بين ظاهرتي الإبدال والتعويض.

و يتراءى لي أنَّ شيخَ النحاةِ سيبويهِ يُعَدُّ رائداً في التفرقة بينهما وبين غيرهما من مسائل النحو والصرف المختلفة، جاء في كتابه في (باب اطّرادِ الإبدالِ في الفارسية): «يُبْدِلون من الحرفِ الذي بين الكاف والجيم الجيمَ لقُرْبها منها، ولم يكُنْ من إبدالها بُدٌّ؛ لأنَّها ليست من حروفهم، وذلك نحو: الجُرْبُز، والآجُرّ، والجَوْرب، وربَّما أَبْدَلوا القافَ لأنَّها قريبَةٌ أيضاً، قال بَعْضُهُم: قُرْبُز، وقالوا: كُرْبق، وقُرْبق، ويُبْدِلونَ مكانَ آخر الحرف الذي لا يَثْبُتُ في كلامهم...»[2].

فالإبْدالُ في هذا النصِّ المقتبس عند شيخ النحاة هو وضعُ حرفٍ في مكانِ

---

(١) أنظر شرح الملوكي في التصريف: ٢١٨، وانظر سر صناعة الإعراب، الممتع في التصريف، الإبدال لابن السكت، الإبدال الطيب اللغوي. المقتضب: ٦١/١ ـــ ، التبصرة والتذكرة: ٨١٢/٢ ـــ .

(٢) الكتاب: ٣٠٥/٤.

حرف. وجاء في موضع آخر من (الكتاب) في (باب ما يكونُ في اللفظ من الأغراض): (اعْلَمْ أنّهم ممَّا يحذفون الكلم، وإنْ كان أَصْلُهُ في الكلام غيرَ ذلك. ويحذفون و يُعَوِّضون، حتّى يصيرَ ساقطاً، فَمِمَّا حُذِفَ وأصْلُه في الكلام غَيْرُ ذلك: لم يَكُ، ولا أَدْرِ، وأشباه ذلك،... والعِوَضُ قولهم: زَنادِقة وزَنادِيق، وفرازنة وفرازين، فَحذَفوا الياء وعوَّضوا الهاء، وقولُهُم: أَسْطاعَ يُسْطيعُ، وإنَّما هو: أَطاعَ يُطيعُ، زادوا السينَ عِوَضاً من ذهاب حركة العين من (أَفْعَلَ)، وقولهم: اللهُمَّ، حَذَفوا (يا)، وأَلْحَقوا الميمَ عِوَضاً» [1].

فالعِوَض في هذا النصِّ المقتبس كما هو بيِّن هو وَضْعُ حرف في غير مكانِ الحرف المُعَوَّض منهُ، أو وضع حرف في غير مكان الحركة المُعَوَّض منها، فالسين في (أَسْطاعَ) عِوَضٌ من حركة عين (أَفْعَلَ)، وهي الفتحة؛ لأنَّ الأصل في (أطاعَ): أَطْوَعَ، من باب (أَفْعَلَ).

ولعلَّ ما يطالعنا في المظانِّ اللاحقة من تفرقةٍ بين هاتين الظاهرتين يدور في فلك ما مرَّ عند سيبويه، فهي تَنْهل من ينابيعه الثَّرَّة إذا استثنينا تلك الأمثلة التي تدور في ثناياها لتعزيز ظاهرة التعويض كما سيتضح فيما بَعْدُ.

ومِمَّن يدورُ في فلك شيخ النحاة أبو القاسم الزمخشري في كتابه (المحاجاة بالمسائل النحوية): «ومَعْنى العِوَض: أَنْ يَقَعَ في الكلمة انتقاصٌ من التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما، فَتُدورِكَ ذلك بزيادةِ التنوين. والفرق بينَ العِوض والبدَل: أنَّ البدلَ يَقَعُ حَيْثُ يقَعُ المُبْدَلُ مِنْهُ، والعِوَضُ لا يُراعَى فيه ذلك، أَلا تَرى أنَّ العِوَض في (اللّهُمّ) في آخر الاسم، والمُعَوَّض منه في أوّله» [2].

وابن يعيش في (شرح المفصَّل): «البَدَلُ أَنْ تُقيمَ حرفاً مقامَ حَرْفٍ إمَّا ضرورةً وإمَّا صَنْعَةً واستِحْساناً، وربَّما فَرَّقوا بين البدَلِ والعِوَض، فقالوا: البَدَلُ أَشْبَهُ بالمبدَلِ منه مِنَ العِوَض بالمُعَوَّض؛ ولذا يَقَعُ مَوْقِعَهُ. نحو: تاء (تُخَمَة)،

---

(١) الكتاب: ١/٢٤-٢٥، وانظر: ٢/٢١١.

(٢) المحاجاة بالمسائل النحوية: ١١٦-١١٧.

و(تُكَأَة)، وهَاء (هَرَقْتُ)، فهذا ونحوُهُ يُقالُ لَهُ بَدَلٌ، ولا يُقَالُ لَهُ عِوَضٌ؛ لأنَّ العِوَض أنْ تُقيمَ حرفاً مقامَ حرفٍ في غيرِ موضعه، نحو: تاء (عِدة)، وَ(زنة)، وهمزة (ابن)، و(اسم)، ولا يقال في ذلك بَدَلٌ إلاَّ تجَوُّزاً مع قِلَّتِه...»(١).

وثعلب في مجالسه: «أَجَزْتُهُ إجازَة، وأَقَمْتُهُ إقامَةً، جاء بالها عِوَضاً مِمَّا أَلْقَوْا»(٢).

ويتراءى لي أنَّ ابن خالويه مِمَّنْ يَفرِّقونَ بينهما كما يبدو من الأمثلة التي دَوَّنها: «وتكونُ عِوَضاً ممَّا حَذَفوا، ولهذا نظائر كقولهم: وَزَنَ زِنَةً، وَوَعِدَ عِدَة، والأَصْل: وِزْنَة، ووِعْدَة، وقبل الهاء وَجَب أنْ تكونَ: وِزْناً وَوِعْداً، فحرّكوا فاء الفعل، وهي الواو استثقالاً للكَسْرِ على الواو؛ ولأنَّ المضارِعَ منها مُعْتَلٌّ، فلمَّا حَذَفوا الواوَ عَوَّضوا الهاء في آخرها، ومثلُه أَقَمْتُه إقامةً، وأَطَلْتُهُ إطالَةً، والأَصْل: أَقَمْتُهُ إِقْوَاماً وأَطَلْتُهُ إطْوالاً، فحرّكوا الواو، وهي عين الكلمة في الفعل، [فَحَذفوها]، وَعَوَّضوا الهاء في آخِرِها، فقالوا: أَقَمْتُه إقامةً، وأَطَلْتُه إطالةً...»(٣).

وَمِنْ هؤلاء الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك: «والبَدَل لا يختَصُّ كما سَتَراهُ، ويخالِفُهُما التعويضُ، فإنَّ العِوَضَ يكونُ في غيرِ موضع المعوَّض منه كتاء (عِدَة)، وهمزة (ابن)، وياء (سُفَيْرِيج)، ويكونُ عَنْ حرف كما ذُكِرَ، وَعَن حركة كسين (أَسْطاعَ) كما تَقَدَّمَ»(٤).

وابن جنّي في (الخصائص): «اعلَمْ أنَّ الحرفَ الذي يُحْذَفُ فيُجاء بآخَرَ عِوَضاً منه على ضَرْبين: أَحَدهما أَصْلي، والآخَرُ زائدٌ... أمَّا ما حُذِفَتْ فاؤه وجيء بزائدٍ عِوَضاً مِنه فباب (فِعْلَة) في المصادر؛ نحو: عِدَة وَزِنَة وشِية وجِهة، والأَصْلُ:

---

(١) شرح المفصل: ١٠/٧.

(٢) مجالس ثعلب: ١٦٩.

(٣) الألفات: ٤٧، وانظر في ذلك المنصف: ١/٢٩١.

(٤) حاشية الصبّان على شرح الأشموني ٤/٢٧٩.

وعِدة، وَوِزْنة، ووِشْية، وَوِجْهة، فَحُذفَت الفاء لما ذُكِرَ في تصريف ذلك، وجُعِلَتِ التاء بدلاً من الفاء...»[1].

والمرادي في (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)[2]، والصبَّانِ في حاشيته على شرح الأشموني[3]، وابن منظور في (لسان العرب)[4]، والشيخ خالد الأزهري[5]، وغيرهم.

ويُفْهَمُ ممَّا في (شرح التصريح على التوضيح) وغيره أنَّ التعويض قد يكونُ في مكانِ المعوَّضِ منه: «الإبدال هو في الاصطلاح جَعْلُ حرفٍ مكانَ حرفٍ آخرَ مطلقاً، فخرج بقيد المكانِ العِوَضُ، فإنَّه قَدْ يكونُ في غير المكانِ المعوَّضِ عَنْهُ، كتاء (عِدَة)، وهمزة (ابن)، وبقيدِ الإطلاقِ القَلْبُ، فإنَّه مختصٌّ بحروفِ العلّة»[6].

وهو مذهب أبي حيَّان النحوي أيضاً: «قَالَ أبو حيَّان: قَدْ يَكونُ التعويضُ مكانَ العِوَضِ كما قالوا: يا أبَتِ، فالتاء عِوَضٌ مِنْ ياء المتكلّم، وقد يكون العِوَض في الآخِرِ من محذوف كان في الأوَّل، كَعِدَة وَزِنَة، وعكسه كاسمٍ واستٍ، لمَّا حَذَفوا من آخرِهِ لامَ الكلمة عَوَّضوا في أوَّله همزة الوصل»[7].

أمَّا أبو البقاء العكبري فممَّنْ يوجبونَ كَوْنَ العِوَض في غير مكان المعوَّض منهُ: «والعِوَضُ مخالِفٌ للبَدَلِ، فَبَدَلُ الشيء يكونُ في موضِعِهِ، والعِوَضُ يكونُ في غيْرِ موضع المعوَّض عنه قال: فإنْ قيلَ التعويضُ في موضع لا يُوْثَقُ بأنَّ المعوَّض عنه في غيرِه؛ لأنَّ القَصْدَ منه تكميل الكلمة، فَأَيْنَ كملت حَصَل غَرَضُ التعويضُ، ألا

---

(١) الخصائص: ٢/٢٨٥.
(٢) انظر: ٦/٣ — .
(٣) انظر: ٤/٢٧٩.
(٤) انظر (عرق): ١٠/١٣٥.
(٥) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٦٦.
(٦) شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٦٦.
(٧) الأشباه والنظائر: ١/١٢٠.

تَرى أنَّ همزةَ الوَصْل في (اضربْ) وبابه عِوَض من حركة أول الكلمة، وقَدْ وَقَعَتْ في موضع الحركة. فالجواب أنَّ التعويضَ على ما ذَكَرْنا يَغْلُبُ على الظَّنِّ أنَّ موضِعَهُ مخالِفٌ لموضع المعوَّض منه لما ذكرنا مِنَ الوجهين، قولهم: الغرض تكميل الكلمة، ليس كذلك وإنَّما الغَرَضُ العُدولُ عَنْ أصْلٍ إلى ما هو أخَفُّ مِنْهُ، والخفة تَحْصُلُ بمخالفة الموضع، فَأمَّا تعويضُه في موضع محذوف لا يحصل منه خِفةٌ؛ لأنَّ الحرفَ قد يثْقُل بموضِعِه، فإذا أزيْلَ عَنْه حَصَلَ التخفيفُ» (١).

ويتراءى لي أنَّ ابن جنّي الذي صَنَّف كتاباً في التعاقُب في أقْسامِ البدلِ والمبدَلِ منه، والعِوَض والمعوَّض منه (٢) ممَّنْ يوجبونَ ذلكَ أيضاً، جاء في أوَّل هذا الكتاب: «اعْلَمْ أنَّ كُلَّ واحِدٍ من ضَرْبي التعاقب، وهما البدل والعوض قد يقع في الاستعمال موضعَ صاحِبِه، وربَّما امتازَ أحدُهما بالموضعَ دونَ وسيلة، إلاَّ أنَّ البَدَلَ أعمُّ استعمالاً مِنَ العِوَض، وذلك أنَّا نقول إنَّ ألف (قام) بدل من الواو في (قَوم)، لا نقولُ إنَّها عِوَضٌ منها، ونقول إنَّ الميم في آخر (اللهُمَّ) بَدَلٌ من ياء في أوَّله كما نقول إنَّها عِوَضٌ منها...» (٣). وجاء فيه أيضاً: «وممَّا ينبغي أنْ تعرِفَ فرْقاً بين البدل والعِوَض أنَّ من حكم البَدَلِ أنْ يكونَ في موضع المبدَلِ منه، والعِوَضُ لَيْسَ بابه أنْ يكونَ في موضع المعاض منه...» (٤).

والتعويض يكون عن حرف أصيل أو زائدٍ كما سيأتي فيما بعدُ، وقد يكون بوضع كلمةٍ موضع أخرى: «مِنْ سُنَنِ العرب التعويضُ، وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة، فيقيمونَ الفعلَ الماضي مقام الراهن كقوله تعالى: ﴿قال سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِن الكاذبينَ﴾ (٥)، المعنى: أمْ أنتَ من الكاذبينَ؟. ومنه: ﴿ما جَعَلْنَا القِبلةَ التي كنتَ عَلَيْهَا﴾ (٦)، بمعنى: أنت عليها. ومن ذلك إقامة المصدر مقام

(١) الأشباه والنظائر: ١٢١/١.
(٢) أنظر الأشباه والنظائر: ١٢٢/١.
(٣) الأشباه والنظائر: ١٢٢/١.
(٤) الأشباه والنظائر: ١٢٣/١.
(٥) النمل: ٢٧.
(٦) البقرة: ١٤٣.

الأمر...» (١).

ولقد أفرد ابن عصفور لِمَا عُدَّ من باب الضرورة فصلاً: «فَصْلُ البَدَل: وهو مُنْحَصِرٌ في إبْدالِ حركةٍ من حركةٍ، وحرفٍ من حرفٍ، وكلمةٍ من كلمةٍ، وحكمٍ من حكمٍ...» (٢).

ويُفَرِّقُ النحويُّونَ بين الإبدالِ والقَلْب، فالقَلْبُ يدورُ في فلك حروفِ العلّةِ، والإبدال يكونُ فيها وفي غيرها من الحروفِ الصحيحةِ؛ وعليه فالإبدالُ أعمُّ، والقلب أخصُّ لكونه في حروفِ العلّةِ. وقيل إنَّ القَلْب هو تصيير الشيء على غير الصورةِ التي كان عليها من غيرِ إزالةٍ، أمّا الإبدالُ فعلى تقديرِ الإزالة؛ وعليه فـ(اتَّعَدَ) من باب (افْتَعَل) إبدالٌ لا قَلْبٌ، أمّا (قال) و(باعَ) فَقَلْبٌ (٣).

وَحَمْلاً على ما مرَّ يكونُ الإبدالُ أخصَّ من التعويض، فكلُّ إبدال يُعَدُّ تعويضاً وليس العكْسَ، ولذلك تطالِعُنا في بعضِ المظَانِّ لفظة الإبدال مطلقةً على التعويض، ومن ذلك قولُ الرضي في (شرح الكافية): «ولَمْ يُصَغَّرْ شيء من جموع الكثرةِ على لفظِهِ إلاَّ (أُصَيْلان) جمع (أَصيل) تشبهاً بعثمانَ، فيُقالُ: «أُصَيْلان، وقد يُعَوَّض من نونه اللام، فيقالُ أُصَيْلالٌ، وهو شاذٌّ على شاذٍّ» (٤).

وقولُ القزاز القيرواني: «وممَّا يجوز لَهُ الجمعُ بينَ العِوَضِ والمعوَّض منه في قولهم: فم وفَمَوان، وذلك أنَّ الميم في (فم) بَدَلٌ من الواو التي كانت في (فو زيدٍ)، فلمَّا جُعِلا اسماً منفصلاً ردُّوا الواو مع الميم» (٥).

وقول ابن جنّي: «وذلك أنّه أبْدَلَ من ياء (عمِّي) ألفاً، ولَيْسَ العمُّ منادىً. وهذا البدل إنَّما بابه النداء، كقولك: يا أبا و يا أمّا، وكان ــ على هذا ــ ينبغي ألاَّ يأتي بياء المتكلم بعد الألف، لأنَّ هذه الألف إنَّما هي بَدَلٌ من ياء الضمير،

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة: ٢٣٦ ــ وانظر في ذلك المزهر في علوم اللغة: ٣٣٧/١-٣٣٨.

(٢) ضرائر الشعر: ٢١٦.

(٣) انظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٤٠٣/٦.

(٤) شرح الشافية: ٢٦٧/١-٢٦٨.

(٥) ضرائر الشعر: ١٤٨.

وَلَيْسَ له هنـاك يـاءان، فهذا وجه إشكال هذا، وهو واضحٌ. والذي عندي فيه أنّه جمع بين العِوَضِ والمعوَّض منه، أعني البَدَل والمبدَل منه...»[1].

وقولُ ابن هشام: «وأَشَرْتُ بقولي (وبابه) إلى أنَّ كلَّ ما كانَ كسنينَ في كونه جمعاً لثلاثي حَذِفَتْ لامه، وَعُوِّضَ عنها هاء التأنيث، فإنَّه يُعْرَبُ هذا الإعراب...»[2].

وقول سيبو يه: «وأمَّا (فَعَلْتُ) فالمصدَرُ منه على التفعيل، جَعَلوا التاء في أوَّلِهِ بدلاً مِنَ العينِ الزائدة في (فَعَّلْتُ)...»[3].

وقول ابن منظور: «وتقول: قَلَوْتُ القُلَةَ أَقْلُو قَلْواً، وَقَلَيْتُ أَقْلي قَلْياً لُغة، وأَصْلُها: قُلَوٌ، والهاء عِوَضٌ...»[4]، وقوله أيضاً: «وهي (فُعْلةٌ)، مِنْ: لَغَوْتُ، أي: تكلّمْتُ: أَصْلُها: لُغْوَة، كَكُرَة، وقُلَةٍ وثُبَةٍ، كُلُّ لاماتِها واواتٌ، وقيلَ أَصْلُها: لُغَيٌ، أوْ لُغَوٌ، والهاء عِوَضٌ»[5]، وقوله أيضاً: «وذلك نَحْوُ: الدُّنيا، والعُلْيا، والقُصْيا، وهي مِنْ: دَنَوْتُ وعَلَوْتُ، وَقَصَوْتُ، فلمَّا قلبوا الواوَ ياء في هذا وغيرِهِ ممَّا يطولُ تَعْدادُه عَوَّضوا الواو من غلبة الياء عليها في أكثر المواضع بأنْ قَلَبوها في نحو: البَقْوى، والتَّقْوى، واواً، ليكون ذلك ضَرْباً من التعويض، ومنَ التكافُؤ بينهما»[6].

و يتراءى لي أنَّ بعض النحاةِ أطلقوا على ما يمكن أنْ يُعَدَّ تعو يضاً إبدالاً، وهي مسألةٌ لا تصح كما مرَّ، لانَّ كل إبدال يُعَدُّ تعو يضاً، وليس العكسَ، ومِنَ هؤلاء أبو البركات بن الأنباري في كتابه (منثور الفوائد): «السين في (أسْطاعَ) بَدَلٌ من نقل الحركة التي في واو (أَطْوَعَ)»[7].

وابن جني في (الخصائص): «أمَّا ما حُذِفَتْ فاؤه، وجيء بزائدٍ عِوَضاً منه،

---

(١) المحتسب: ٢٣٨/٢.
(٢) شرح شذور الذهب: ٥٩.
(٣) الكتاب: ٧٩/٤.
(٤) لسان العرب (قلا): ١٩٩/١٥.
(٥) لسان العرب (لغو): ٢٥٢/١٥.
(٦) لسان العرب (بقي): ١٨٠/١٤، وانظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٨٦/٢-٢٨٨، شرح ابن عقيل: ٦٤/١، ضياء السالك إلى ألفية ابن مالك: ٧٣/١.
(٧) منثور الفوائد: ٤٣.

فَبابُ (فِعْلَة) في المصادرِ؛ نحو: عِدَة وزنة، وشِيَة، وجِهَة، والأَصْلُ: وِعْدَة، وَوِزْنَة، وَوِشْية، وَوِجْهَة، فَحُذِفَتِ الفاء لما ذُكِرَ في تصريف ذلك، وجُعِلَتِ التاء بدلاً من الفاء...»[1].

وقال الخليل بن أحمد: «وقال الخليلُ ــ رَحِمَهُ اللّهُ ــ: اللّهُمَّ نداء، والميم ها هنا بَدَلٌ من (يا)...»[2].

والقزاز القيرواني: «ومثلُ هذا ما أجاز الكوفيُّون من إدخال (يا) على (اللّهُمَّ)، وذاك أنَّ الميمَ عندَ البصريين بدَلٌ من (يا)، فلا يجوز عندَهم أنْ تجتمع مع (يا)...»[3].

وبَعْدُ فَلَسْتُ أُريدُ في هذا البحث أنْ أَتحَدَّثَ عَنِ الإِبدالِ، لأنَّه ليسَ ضالَّتي فيه، ولأَنَّ النحاة القدامى قد وَفَّوْا هذه المسألة من حيثُ الاستقصاء والحروفُ التي تدورُ في فلكه، فلا يكاد كتابٌ في النحو أو الصرف يخْلو منها، ولَعَلَّ ما يُعَزِّز ما نذهب إليه أنَّ كلًّا من ابن جني وأبي الطيب اللغوي وابن السكيت قد صَنَّفَ في هذه المسألة[4]. وهذه التصانيف تُعَدُّ عُمْدة الدارسين القدامى والمحدثين فيها. والقول نفسُه فيما جمعه السيوطي[5]، وابن عصفور[6]، وأبو عبيدة[7]، وابن قتيبة[8]، وأبو علي القالي[9]، وابن سيده[10]، والرضي[11]،

---

(١) الخصائص: ٢/٢٨٥، وانظر الأشباه والنظائر: ١/١٢٠.

(٢) الكتاب: ٢/١٩٦.

(٣) ضرائر الشعر: ١٤٩.

(٤) مُصنَّف ابن جني هو التعاقب. ومصنف أبي الطيب اللغوي هو: الإبدال، وهو مطبوع. ومصنف ابن السكيت هو: الإبدال، وهو مطبوع.

(٥) انظر المزهر في علوم اللغة: ١/٤٦٠-٤٧٦.

(٦) انظر الممتع في التصريف: ١/٣٨٢.

(٧) لقد نقل السيوطي في المزهر عنه: ١/٢٧٢، ٣١٤، ٣٣١.

(٨) انظر أدب الكاتب.

(٩) انظر الأمالي: ٢/٢٢، ٣٤، ٤١، ٥٢، ٦٧، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٩، ١٢٥، ١٣٤، ١٣٩، ١٤٥، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٠، ١٧١، ١٧٧، ١٨٥.

(١٠) انظر المخصص: ١٣/٢٧٤-٢٩٠.

(١١) انظر شرح الشافية: ٣/١٩٧.

وابن يعيش[١] وغيرهم [٢].

ولقد صَنَّف في القلب والإبدال أيضاً الأصمعي [٣]، والفيروزَبادي[٤] وغيرها [٥]، وأبو القاسم الزجاجي [٦]، وأحمد فارس الشدياق [٧] من المُحْدثِين.

ولقد حاوَل الدارسون القدامى والمحدثون تعليلَ ظاهرَة الإبدال في اللغة العربية، فالدكتور إبراهيم أنيس يرى أنَّ الإبدالَ في حقيقته يكون بين حرفين بينهما تقاربٌ صوتي، وأنَّ بعض ما يصيبهما للتصحيف دورٌ فيه: «غيْر أنَّه في كل حالة يُشْترط أنْ تلحظ العلاقة بين الحرفين المبدَل والمبدَل منه، ودراسة الأصوات كفيلةٌ بأنْ توقفَنا على الصلاتِ بين الحروف، وصفات كلٍّ منهَا، أي أنَّ القُرْبَ في الصِّفةِ أو المخرج شرْطٌ أساسي في كلِّ تَطَوِّرٍ صَوْتِي، ومعظمُ الكلماتِ التي رواها ابنُ السكيتِ في كتابه من هذا النوع الذي نلاحظ فيه الصلةَ الوثيقةَ بين الحرف الأصلي والحرف الجديد في الكلمة التي أصابها هذا التطور الصوتي..» [٨].

وما ذهبَ إليه الدكتور إبراهيم أنيس رأي سديدٌ عند الأستاذ علي النجدي ناصف في تقديمه لكتاب (الإبدال) لابن السكيت: «... وقد يكونُ ما أصابهما من قبيل التصحيف، وهو رأيٌ سديدٌ يستحقُّ أنْ يُتَلَقَّى بالقبولِ وحُسْنِ

---

(١) انظر شرح الملوكي في التصريف: ٢١٨.

(٢) انظر في ذلك: الخصائص: ١/٨٢، ١٨٤ ــ ، ٢٧١، توضيح المقاصد والمسالك: ٣١٦، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢٧٩/٤، شرح التصريح على التوضيح: ٣٦٦/٢، الصاحبي في فقه اللغة: ٢٠٣.

(٣) انظر كشف الظنون: ١٣٥٥/١، وانظر مقدمة كتاب الإبدال: ٣٠.

(٤) انظر المزهر في علوم اللغة: ٣١٤/١.

(٥) لقد ذكر السيوطي في المزهر: ٣١٤/١، كتاباً في الإبدال لمؤلف مجهول.

(٦) مصنَّفه هو: الإبدال والمعاقبة والنظائر، ولقد حققه عز الدين التنوخي ١٩٦٢ م.

(٧) اسم كتابه هو: سِرُّ اللَيالِ في القلب والإبدال. وفي (كتابه الجاسوس على القاموس) طائفة من القلب والإبدال: ١٣٦ ــ.

(٨) من أسرار اللغة: ٥٦، وانظر: ٦٩.

التصدير»(١).

والقول نفسُه مع الدكتور عبد الصبور الشاهين من حيثُ وجوبُ توافر التقارب الصوتي في هذه المسألة: «وَمِنَ الحقائقِ المسلَّمَة أنَّ ظاهرةَ الإبدالِ بِصِفةٍ عامةٍ لا تَحْدُثُ إلاَّ على أساس التقاربُ بين الأصواتِ المتبادلة، وأنَّ الغاية منه تحقيق نوعٍ من الاقتصاد في عمليات النطق المتتابعة»(٢).

ولعلَّ ما يعزّز أنَّ للتصْحيف دوراً في بعض الألفاظ التي وقع فيها الإبدال تلك الألفاظ التي دَوَّنها أبو أحمد بن سعيد العسكري في كتابه (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف)(٣).

أمّا القدماء من النحويين واللغويين فمنهم مَنْ ذَهب إلى شيوع تينك اللفظتين التي وقَعَ فيهما الإبدالُ في القبيلة الواحدة، ومنهم من ذهَبَ إلى وجودِهما في بيئتين مختلفتين واستحالة كونهما في قبيلةٍ واحدة(٤).

وبَعْدُ فَلَسْتُ أذْهَبُ إلى أنَّ للتصحيف دَوراً في ظاهرة التعويض؛ لأنَّ مسائلَهُ يَصْعُب إدْراجُها في فلكه، فكون التاء في (عِدَة) عِوَضاً مَنَ الواو، والألف عِوَضاً من الواو في (اسم)، وغير ذلك من مسائل التعويض التي سنتحدّث عنها في هذا البحث ــ لا تخضع لسلطان التصحيف المشار إليه، وعَلَيهِ فإنّني أذهَب من غير تردُّدٍ إلى أنَّ للتقارب الصوتي أثراً بيِّناً في هذه الظاهرة بمسائلها المختلفة، وهي مسألة تجعل النطق أكثر يُسْراً وانسياباً، ولَسْتُ أنْكر أنَّ ما يمكن عَدَّه من باب التعويض ليس بعيداً عَن أَثَر اللغاتِ فيه.

ويتراءى لي أنَّ أبا حيّان يرى أنَّ ظاهرة التعويض والمعاوضة من ابتكار النحاة؛ لأنَّه لا فائدة في حذف حرفٍ وزيادة آخر عنده: «... والمعاوضة ليس

---

(١) كتاب الإبدال، تصدير: ٤-٥.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٦٨.

(٣) حققه الدكتور السيد محمد يوسف.

(٤) انظر: جمهرة اللغة: ١٨٩/٢، المزهر في علوم اللغة: ٤٦٠/١، الخصائص: ٣٧١/١، ٨٧/٢، من أسرار اللغة: ٥٦ ــ .

معنًى تعتبره العرب بحيث تجعل الماء له بالقصد، بل هذه عبارة تكونُ من النحوي عند رؤية التعاقب في كلامهم، وإن كان سيبويه قد جَرى على مثلِ هذه الطريقة في الأعواض، إلاَّ أنَّه لا يقدح فيه معنًى، بل ينبغي أنْ يُنْسَبَ إلى العرب المعاوضة إذا كان للتعويض فائدة، وأيُّ فائدة في إسقاط حرف وزيادة آخر! انتهى»[1] .

(١) الأشباه والنظائر: ١/١٣١.

الفصل الأول

تعويضٌ يَدور في فلك الحركة والحرف في بنية الكلمة وغيرها

ولعلَّ أهمَّ مسائلَ هذا الفصل حملاً على العِوَض:

(١) تاء التأنيث.

(٢) الهاء.

(٣) اللام.

(٤) تضعيف الحرف.

(٥) الألف واللام.

(٦) الياء.

(٧) التنوين.

(٨) النون.

(٩) ما.

(١٠) الميم.

(١١) الألف.

(١٢) الألف والتاء.

(١٣) أن.

(١٤) الهمزة.

(١٥) السين.

(١٦) الواو والنون.

(١٧) الحركة عِوَض من الحركة.

(١٨) الحركة على عين الفعل المعتل الناقص المجزوم عِوَض مِنْ ذَهابِ لامِه.

(١٩) تعويضٌ يدورُ في فلك الحروف المنفصلة.

(١) تاء التأنيث

لقد ذهب الكوفيون إلى أنّها تسمّى هاء التأنيث كما تسمّى تاء التأنيث، وهي مسألةٌ أنكرَها غيرُهم، جاء في (رصْف المباني): «اعْلَمْ أنَّ الكوفيين يزعمون أنّها هاء في الأصل؛ لأنَّ الوقف عليها هاء، وليس ذلك بصحيح، لأنَّ الوقف عارض، واللفظة تاء، وهو الأصل، فلا يُعْدَلُ عن الأصلِ إلاَّ بدليلٍ قاطع»[١].

ولعَلَّ في كونها هاء للتأنيث تفرقةً بينها وبين التاء التي تتصل بالفعل الماضي وتلك التي تلحق بعض الجموع مربوطة كانت نحو: قضاة وبغاة وأضرابهما، أو مفتوحة نحو: طالبات وبيوتات، أو التي تلحق بعض الأسماء المفردة نحو: أخت وبنت. وهي مسألةٌ تجعلنا نذهب إلى وجوب كتابة بعض الأعلام التي جرت العادة في كتابتها بالتاء المفتوحة بهاء التأنيث: نحو حكمة، وعصمة، ورأفة، وغيرها، أو تِلك التي تلحق أواخر بعض الحروف نحو: ثُمَّت[٢]، رُبَّت، لَعَلَّت.

ولقد تَبِعَ الكوفيين في هذه المسألة الأُستاذُ عبد العليم إبراهيم[٣] الذي اكتفى بعدِّها هاء للتأنيث، أما تاء التأنيث فهي عنده تلك التي يوقف عليها بلفظها وتكتب تاء مفتوحة.

ولقد ذكر ابن منظور[٤] أنَّ الهاء تُزادُ في العربية في سبعة أوجه:

---

(١) رصف المباني: ١٦١، وانظر: سر صناعة الإعراب: ١٧٦، شرح التصريف الملوكي: ١٩٥، الأزهية: ٢٥٨، الأمالي الشجرية: ٢٨٦/٢، شرح المفصّل: ٩٧/٥، سراج الكتبة: ١٦٣.

(٢) أمّا ثَمّةَ ظرف الإشارة فبهاء التأنيث لا غير للفرق بينه وبين (ثُمّ) حرف العطف.

(٣) انظر الإملاء والترقيم: ٩٣. وانظر مواضع هذه التاء: ٩٣-٩٤.

(٤) انظر لسان العرب: ٤٨١/٥.

(١) للفرق بين الفاعل والفاعلة الصفتين، نحو: ضارب، وضاربة، وكريم وكريمة، وغيرهما من الصفات التي يجوز أن تلحقها هاء التأنيث.

(٢) للفرق بين المذكر والمؤنَّث في الجنس، نحو: امرىء وامرَأة ورَجُل ورجُلَة، وإنسان وإنسانة، وغُلام وغُلامة، وحمار وحمارة، وأسَد وأسَدة، وَبِرْذَوْن وبِرْذَوْنة، وهذه المسألة ليست منقاسة.

(٣) للفرق بين الواحد والجمع نحو: تَمْرٌ وتَمَرَ، وبقَرَة وبقَر، وبعكس ذلك نحو: كَمأ للواحد وكَمْأة للجمع. ومن ذلك بَغَّال وبغَّالة، وجمَّال وجمَّالة، وحمَّار وحمَّارة.

(٤) لتأنيث اللفظة وإن لم يكن تحتها حقيقة تأنيث، ومن ذلك الألفاظ التي لا مذكر لها، نحو: غرفة وقرية وغيرهما.

(٥) للمبالغة، نحو: راويه وملولة وفَروقة وحولة وعلاَّمة ونسَّابة اللتين تُعَدُّ فيهما التاء لتأكيد المبالغة على خلافِ ما ذهَب إليه ابن منظور، وقد تبعه في ذلك الأستاذ عبد العليم إبراهيم(٢). ولا يجوز أنْ تَدْخُلَ هذه التاء في وصفِ من أوصاف اللّه تعالى وإنْ كان المرَاد المبالغة(٣).

(٦) في كلِّ ما كان واحِداً من جنسٍ يَقَعُ على المذكَّرِ والمؤنث نحو: بطَّة وحيَّة(٤).

(٧) في الجمع، وهي فيه على ثلاثة أوجه:

(أ) أن تَدلَّ على النسب، نحو المَهالبة والأشاعثة، والمناذرة والأزارقة.

(ب) أنْ تدل على العجمة نحو: الموازجة والجواربة والكيالجة، والطيالسة(٥)، والصوالِجة، لأنَّ القياس فيها: موازِج، وجَوارب، وطيالس، وصوالِج، وكيالِج، فدخلت التاء في هذا الجمع لتدلَّ على

---

(١) انظر كتاب التكلة: ٣٥٩.

(٢) انظر الإملاء والترقيم: ٩٣.

(٣) انظر كتاب التكلة: ٣٦٦.

(٤) انظر هذه المسألة في الجمل على الجواز في القرآن الكريم: ٣٧ ــ.

(٥) انظر لسان العرب (طلس).

أنَّ الأصل أعجمي.

(جـ) التعويض من حرفٍ محذوف كما سيأتي فيما بعدُ.

وتأتي أيضاً لتأكيد التأنيث نحو: عجوزة، وأتانة، وزَوْجة، ولقد عدَّ السيوطي[1] من ذلك نعجة وناقة.

وتأتي لتأكيد الجمع نحو: حجارة، وجمالة، وذِكارَة، وخُؤولة، وَعُمومة، وبُعولة وَصُقورَة، وخضارمة، وقَماِسَة[2] وقشاعِمة وعَباهلة ومساوئة[3]، وصياقلة[4]. ولقد عدَّ أبو علي الفارسي[5] التاء في أَفْعِلَة وفِعْلة نحو: أَجْرِبة وصِبْية وَخَصِيّ وخِصْية، وغِلْمَة وجيرَة — من باب ياءي النسب في كُرْسي وقُمْرِيّ، لأنَّها جاءت في هذين البناءيْن غَيْرَ دالة على ما تدلُّ عليه في الأمرِ العام من النسب.

وأجاز السيوطي[6] أنْ تأتي الهاء لتوكيد الوحدة، نحو: ظُلْمَة وَغُرْفة.

وتزادُ هذه الهاء في أسماء الأشخاص من الذكور نحو: حمزة، وطلْحة ومعاوية[7]، وهي تكتب فيها مربوطة، ولا يصح القياس على ما سُمِعَ من العرب بفتحها نحو: هذا طَلْحَتُ، وعليك السلامُ والرحْمتُ[8].

وتأتي أيضاً لإفادة النسب والعجمة نحو: برابرَة، وسيابجة، لأنه يقال: بر بريُّون، وسيبجيُّون، وذكر أبو حيان[9] أنَّه لا يُجْعَلُ التاء فيهما لأحَدِ المعنيين،

---

(١) انظر همع الهوامع: ٦٢/٦.

(٢) قامِسَة: سادة، انظر لسان العرب (قس).

(٣) مَساوئة جمع مساءَة (مَفْعَلة) عند ابن جني، وأصْلها، مَسْوَأَة، فجمعت مَفْعَلَة على مَفاعِل، على أنَّ الهاء دَخَلَتْ لتأنيث الجمع. انظر المنصف: ٩٣/٢.

(٤) انظر شرح الشافية: ١٩٠/٢، المنصف: ٩٣/٢.

(٥) انظر كتاب التكلة: ٣٦٦-٣٦٧.

(٦) انظر همع الهوامع: ٦٢/٦، وانظر شرح التصريح على التوضيح: ٢٨٨/٢.

(٧) انظر شرح التصريف الملوكي: ١٦٤.

(٨) انظر: سر صناعة الإعراب: ١٧٦، ١٨٣، وانظر شواهد أخرى على هذه المسألة في همع الهوامع، ٢١٦/٦.

(٩) انظر همع الهوامع: ٦٢/٦، وانظر كتاب التكلة: ٣٦٩.

لأنه ليس أولى بها من الآخر.

وتأتي أيضاً للفرق بين الواحد والجمع، نحو: بغال وبغالة، وحمار وحمارة، وبصْريّ وبصْريَّة، وكوفيّ وكوفيّة. وذكر السيوطي[1] أنَّ ما مرَّ لا يَدْخل تحت تمييز الواحِدِ من الجنس، لأنَّه من الصفات لا مِنَ الأجْناس.

وتأتي أيضاً للازدواج، نحو: لكلِّ ساقطةٍ لاقطةٌ، أي: لكُلِّ كلمةٍ تسقطُ لاقِطٌ لها، فجيء بالتاء للازدواج[2]، ويتراءى لي أنه يجوز عَدُّ الهاء فيها للمبالغة.

ولعلَّ أهم ما يمكنُ أنْ تكونَ فيه التاء عِوَضاً ما يلي:

(١) أنْ تكونَ عِوَضاً من فاء الكلمة.
(٢) أنْ تكونَ عِوَضاً مِنْ عين الكلمة.
(٣) أنْ تكونَ عِوَضاً من حرف زائدٍ لمعنى.
(٤) أنْ تكونَ عِوَضاً من حرف زائدٍ لغير معنى.
(٥) أنْ تكونَ عِوَضاً من مدة المصدر (تفعيل) أو ألِف (فِعال).
(٦) أنْ تكونَ عِوَضاً من أحد حرفي التضعيف.
(٧) أنْ تكونَ عِوَضاً من ألف التأنيث.
(٨) أنْ تكونَ عِوَضاً من ياء الإضافة.
(٩) أنْ تكونَ عِوَضاً من لام الكلمة.
(١٠) أنْ تكونَ عِوَضاً مِنْ ألف (فِعْلال) أو (فِيْعال) أو غيرهما.

وإليك التفصيل فيما مرَّ:

(١) أنْ تكونَ عِوَضاً مِنْ فاء الكلمة:

ومنْ ذلك ماصُدِّرَ بحرف علة (الواو) من باب (فِعْل)، نحو: عِدَة، وصلة، وصفة، وزِنة، وجهَة، وأضْرابها، لأن أصْلَها: وِعْدٌ، وَوِصْلٌ، وَوِصفٌ، وَوِزن،

(١) انظر همع الهوامع: ٦٢/٦.
(٢) انظر: الأمالي الشجرية: ٢٩٥/٢، الأزهية: ٢٦٧.

وَوِجْهٌ، نُقِلَت كسرة الواو إلى العين بَعْدَها، ثم حُذِفَتِ الواو الساكنة، وعُوِّضَ منها التاء، ولم يكُن التعويضُ في موضع الفاء المحذوفة، لأن تاء التأنيث لا تقع صَدْراً[1]. وذكر ابن جني[2] أنّهم لمّا حَذَفوا الفاء بَنوا الكلمةَ على (فِعْلَة)، ثمّ عَوَّضوا منها الهاء كما فَعَلُوا في (زنادقة) كما سَيَأْتِي فيما بَعْدُ.

وممّا يمكنُ عَدُّ التاء التي ليست للتأنيث عِوَضاً فيه من الفاء قولهم: تقى يَتَقِي من باب (تَعَل يَتِعِلُ)، لأنَّ الأصل: اتَّقى يَتَّقي من باب (افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ)[3]، فحذفت التاء الأصيلة، وجُعِلَتْ تاء الافتعال عِوَضاً منها.

ومن ذلك أيضاً تَجَهَ يَتْجَهُ على أنَّ الأصل: اتَّجَهَ من باب (افْتَعَل) أي: اوْتَجَهَ[4]. وذكر ابن منظور[5] أنَّ إحدى التاءين قد حُذفت. وذكَرَ ابن جني[6] أنَّ رواية أبي زيد (تَجَهَ يَتْجَهُ) من لفظٍ آخَر غيرِ الذي مرَّ، وذكر ابن سيده[7] أنه ليس من الاتجاه، فَهُوَ عندَه من (هَجَتَ) الذي أهملت وجوهه.

وممّا يمكن عَدُّه من هذا الباب (تَخِذَ) حملاً على مذهبِ أبي اسحق الزجاج[8] الذي ذهب إلى أنَّ الهمزة في (أخذ) عومِلَتْ هنا معاملة الواو، ولكنَّ التاء في هذا الفعل أصيلة، وليست عِوَضاً من الهمزة التي عومِلَتْ معاملة الواوِ عند ابن جني[9].

فأصل (تَخِذَ) حملاً على مذهبِ الزجاج: ائتَخَذَ، لُيِّنت الهمزة فأصبحت ياء حَمْلاً على حركة ما قبْلَها، ثمّ قُلِبَتْ تاء ليصح الإدغام، فصارت (اتَّخَذَ)، ولمّا

(١) انظر همع الهوامع: ٦٢/٦.
(٢) انظر: الأمالي الشجرية: ٢٩٥/٢، الأزهية: ٢٦٧.
(٣) انظر: الخصائص: ٢٨٥/٢ ـــ ، الأشباه والنظائر: ١٠٨/١.
(٤) انظر: الخصائص: ٢٨٦/٢، الأشباه والنظائر: ١٠٨/١.
(٥) انظر لسان العرب (وجه).
(٦) انظر الخصائص: ٨٦/٢.
(٧) انظر لسان العرب (وجه).
(٨) انظر الخصائص: ٢٨٧/٢.
(٩) انظر الخصائص: ٢٨٧/٢، وانظر لسان العرب (وخذ).

حُذِفَتِ التاء الساكنة حُذِفَتْ معَها أَلِفُ الوصل أيضاً، لأنَّه لا ضرورة إليها بعد حذف الساكن، فصارَ (تَخَذَ): «وقال الزجاج: أصْل (تَخَذَ) (اتَّخَذَ)، حذفت التاء منه كما في (تَقَى)، ولو كان كما قال لما قيل تَخَذَ بل تَخِذَ يَتْخَذُ تَخْذاً كَجَهِلَ يَجْهَل جَهْلاً بمعنى أَخَذَ يأخُذُ أخْذاً، وليس من تركيبه»(١).

ويتراءى لي أنَّ قراءة أبي زيدٍ تُعَزِّز (تَخَذَ) بفتح التاء والخاء على مذهب الزجاج: ﴿لَتَخَذْتَ عليه أجْراً﴾(٢).

ولعلَّ ما يُعَزِّز ما ذهب إليه أبو إسْحق الزجاج أنَّ الجوهري ذهبَ مذْهبَهُ أيضاً: «الجَوْهري: الاتِّخاذ: الافتعال من الأخْذِ، إلاَّ أنَّه أدْغِمَ بَعْدَ تَليين الهمزة وإبدال التاء، ثمَّ لمَّا كثر استعماله بلفظ الافتعال توَهموا أنَّ التاء أصيلة، فَبَنَوا منه (فَعِلَ يَفْعَلُ)، قالوا: تَخِذَ يَتْخَذُ، قال: وأهْلُ العربية على خلاف ما قاله الجوهري»(٣).

وممَّا يمكن عدُّه من هذا الباب (يَتَسِعُ) أيضاً، لأنَّ أصله يَتَّسِع. ويتراءى لي أيضاً أنَّ اسم الفاعل: مُتَسِع، ومتَقٍ، مُتَخِذ ــ يعامل معاملة الماضي والمضارع في هذه المسألة.

(٢) أنْ تكونَ عِوَضاً مِنْ عينِ الكلمة:

ويشيع هذا التعويض فيما عينه واوٌ أوْ ياء من المصادر، وممَّا عَيْنُه واو: إقامة، استقامة، إجازة، استجازة، لأنَّ أصلها: إقْوام، استِقْوام، إجْواز، استِجْواز، نقِلَتْ فتحة الواو إلى ما قبلها، ثمَّ قُلِبَتِ العينُ ألفاً، فاجتمع ألِفان، فَحُذِفَتِ الثانية عند الخليل وسيبويه قياساً على حذف مَدَّة (تعزية)، ولكونها زائدة،

---

(١) شرح الشافية: ٢٩٣/٣.

(٢) الكهف: ٧٨.

(٣) لسان العرب (تخذ) وانظر (أخذ). وانظر الصحاح (أخذ): ٥٥٩/٢.

وحُذِفَتِ الأولى عندَ الأخفش والفرّاء، لأنَّ الحرف الأوَّل يُحْذَفُ لالتقاء الساكنين إذا كان مدّاً، ثمَّ أقيمَتْ مقام المحذوف تاءُ التأنيث(1).

ومن يائي العين (استبانة) و(استِكانة)، وغيرهما مِنْ ذوات الياء، والقول فيهما كالقولِ فيما مضى من حَيْثُ النقْلُ والتعويضُ. ومن ذلك أيضاً إراءٌ وإراءة. وذكر سيبويه أنه يجوز التعويض في ذلك وعدمه: «وذلك قولك: أقمته إقامة، واستَعَنْتُ استعانة وأرَيْتُه إراءة، وإنْ شِئتَ لم تعوِّضْ، وتَرَكْتَ الحروف على الأصل..»(2).

وممّا يمكن عَدُّه من هذا البابِ أيضاً ما ذهب إليه سيبويهِ من حَيْثُ كونُ التاء في المصدَر (تفعيل) عِوَضاً من العين في (فعَّل) مضعَّف العين: «وأمّا (فَعَّلْت) فالمصدَر منه على التفعيل، جَعَلوا التاء التي في أوَّلِهِ بدلاً من العين الزائدة في (فَعَّلت)، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيَّروا أوَّلَه كما غيَّروا آخره...»(3).

ولقَدْ ذَكَرَ ابن جني(4) أن التاء عِوَضٌ من إحدى عينيهِ. ولعلَّ ما يعزِّز مذهب سيبويه أنَّ الرضي قد نقل قولَ سيبويهِ من غير أن يَرُدَّه: «قال سيبويه: أصل تفعيل فِعّال، جعلوا التاء في أوَّلِهِ عِوَضاً من الحرفِ الزائد، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفْعال، فغيَّروا آخره كما غيَّروا أوَّله..»(5).

وأصل مَصْدَر (فعَّل) حَمْلاً على ما مرَّ (فِعّال)، فيقال في مصدري قطَّع وكسَّرَ: قِطّاع وكِسّار، ولعلَّ ما يعزِّز ذلك عند ابن جني قوله تعالى: ﴿وكذَّبوا بآياتنا كِذّابا(6)﴾، فجعلت التاء في تقطيع وتكسير عِوضاً من إحدى العينين كما مرَّ.

---

(1) انظر: البحر المحيط: 459/6، شرح الشافية: 95/3، 16/2، لسان العرب: 481/5، التبيان في إعراب القرآن: 922/2.

(2) الكتاب: 83/4، وانظر: 546/3. وانظر لسان العرب (رأى).

(3) الكتاب: 79/4، وانظر شرح الشافية: 165/1-166.

(4) انظر: الخصائص: 290/2، الأشباه والنظائر: 118/1.

(5) شرح الشافية: 165/1-166.

(6) النبأ: 28.

(٣) أنْ تكونَ عِوَضاً من حرفٍ زائدٍ لمعنىً:

ومِنْ ذلك كَوْنُها عِوَضاً من ياء النسب، نحو: أَشْعَثيّ وأشاعثة، وأَزْرقيّ وأزارقة، وَمُهَلَّبيّ ومهالبة، وَصَقْلَبِيّ وصقالبة[١]، وصَيْرَفيّ وصيارفَة[٢]، وتُبَّعِيّ وتبابعَة، والمنسوب إليه المفرد فيما مرَّ هو: أشعَث، أزْرَق، مُهَلَّب، وَصَقْلَب، وَتُبَّع، وصَيْرَف، ولو جمع المفرد المنسوب فيما مرَّ لقيلَ: أشعَثيُّون، أزْرَقيُّون، وَمُهَلَّبيُّون، وَصَقْلَبيُّون، وصَيْرَفيُّون، وَتُبَّعيُّون، فالتاء فيما مرَّ وأضرابِهِ عِوَض من ياء النسب.

وقيل إنَّ التاء فيما مرَّ ليست عِوَضاً مِنْ ياء النسب، ولكنَّها دليلٌ على أنَّك سمَّيْت كل واحِدٍ من المنسوب باسم المنسوب إليه كما في (شرح الشافية): «وقيل في جمع المنسوب، نحو أشاعِثَة: إنَّ التاء ليست عِوَضاً من الياء، إذْ ليست في واحِده الياء، بل التاء في الجمع دليلٌ على أنَّك سَمَّيْتَ كُلَّ واحِدٍ من المنسوب باسم المنسوب إليه، فهو جمع أشعث على تسمية كل واحد من الحيّ باسم الأب الأكبر، كما قيلَ في إلْياسين، والأشْعَرون: إنّ الاسْمَ المنسوب إليهِ أُطْلِقَ على كلِّ واحِدٍ من الجماعة المنسوبة، وفي هذا الوجهِ ضَعْفٌ، لأنَّهُ لا يطَّرد ذلك في المنسوب إلى المكان نحو: المَشاهِدَة والبغادِدَة. إذِ الشَّخْصُ لا يُسمَّى باسم بَلَدِهِ كما يُسمَّى باسمِ أبيه، مع قلة ذلك أيضاً»[٣].

(٤) أنْ تكونَ عِوَضاً مِنْ حرفٍ زائدٍ لغير معنىً:

ومِن ذلك كونها عِوَضاً من ياء (مفاعيل) وأضْرابِهِ من جموع التكسير ممَّا فيه الألف ثالثة، نحو: زِنْديق وزناديق وزنادقة، وغِطْريف[٤] وغَطاريف

(١) انظر لسان العرب (صقلب).
(٢) انظر لسان العرب (صَرَف).
(٣) شرح الشافية: ٢/١٩٠-١٩٢.
(٤) الغِطْريف: السيِّد الشريف.

والغطارفة[1]، وبِطريق وبطاريق وبطارقة، وبطارق، ومنه قولُ أبي ذُؤيب[2]:

هُمُ رَجَعُوا بالعَرْجِ، والقَوْمُ شُهَّدٌ   هوازِنُ، تَحْدوها حُماةٌ بطارِقُ

وَدِهْقَان (بفتح الدال وضمّها)، ودَهاقين ودَهاقِنة[3]، وعَبْهَل وعباهيل وعباهِلَة، جاء في (لسان العرب): «وواحِدُ العباهلة عَبْهَل، والتاء لتأكيد الجمع كقشعم وقَشاعِمة، ويجوز أنْ يكونَ الأصْلُ عباهيل، جمع عَبْهول، أو عِبْهال، فحذفت الياء، وَعُوِّضَ منها الهاء كما قيلَ: فرازنة في فرازين»[4].

والخِنْسِيرُ والخَناسير والخَناسِرَة[5] والجَحْجَحُ والجحاجيح[6] والجحاجِحَة، وقِنْديل وقَناديل وقَنادِلة[7]، ومِطْعان ومطاعين ومطاعنة[8]. وبراهيم وبراهمة، وسماعيل وسماعِلة[9].

وممّا يمكنُ حملُهُ على ما مرَّ صَياريف، وَعيائيل إنْ لم يُحْملا على إشباع الكسرة، والهاءُ كما مرَّ للنسب في (صَيارِفة)[10].

وذكر ابنُ جني[11] أنَّ الهاء في (زَنادِقة) أشبه بالمحذوف، لأنَّها زائدة بدلاً

---

(1) انظر: لسان العرب (غطرف)، الفيصل في ألوان الجموع: ١٧٥.
(2) انظر: لسان العرب (بطرق)، المعرّب: ١٢٥، وهو فيه برواية أُخرى.
(3) انظر لسان العرب (دهقن)، وهو فارسي معرّب
(4) لسان العرب: ١١/٤٢٢-٤٢٣: والعباهلة هم من أهل حضْرموت، وهم الذين أقِرُّوا على ملكهم لا يُزالون عَنْهُ.
(5) انظر لسان العرب (خنسر)، والخَنْسر من هو في موضع الخُسْران. والخِنْسر اللئيم أو الداهية.
(6) انظر الخصائص: ٣٠٢/٢.
(7) انظر جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية: ٧٤.
(8) انظر جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية: ٧٤.
(9) انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١٦٨/٢.
(10) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣٧٠/٢، المحتسب: ٢٥٨/١، لسان العرب: ١٩٠/٩، المقتضب: ٢٥٨/٢، الخصائص: ٣١٥/٢، الأمالي الشجرية: ١٤٢/١، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٧، ١٢١، شرح المفصل: ١٠٦/٦، خزانة الأدب: ٢٥٥/٢، ضرائر الشعر للقزاز القيرواني: ١٢٨، ضرائر الشعر لابن عصفور: ٣٦، المحتسب: ٢٥٨/١.
(11) انظر المنصف: ١٩٩/١. وفي الخصائص: ٣٠٢/٢: «وأمّا الحرف الزائد عِوَضاً من حرف زائد فكثير، منه التاء في فرازنة وزنادقة وجحاجحة، لحقت عِوَضاً من ياء المد في زناديق وفرازين وجحاجيح».

من ياء زائدة، وهي أيضاً في (عِدَة) كذلك، لأنَّها بدلٌ مِنْ فاء الفعل.

(٥) أنْ تكونَ عِوَضاً مِنْ مدَّة (تفعيل):

ذكر النحويون أنَّ قياسَ مصدَر (فعَّل) هو تَفْعيلٌ وَتفْعِلة بقيد كونه غير ناقص نحو: كرَّم تكريماً وتكْرِمة، وجرَّبَ تجريباً وَتجْرِبَة، وخطَّأَ تَخْطيئاً وَتخْطِئة، وهَنَّأَ تهنيئاً وَتهْنِئة. أمَّا في الناقص فهو تَفْعِلة، على أنَّ الهاء عِوَضٌ من ياء تَفْعيل، قياساً على تكْرِمة، لأنَّه لم يُحْذف منها شيء مِن الأُصولْ، والياء في تكْريم مدَّة غير متحرِّكة، وهي في (تَعْزِيَة) متحرّكة، ولَوْ حُذِفَت هذه الياء وَأُبْقِيَتْ مَدَّة (تفعيل) للزم تحريك هذه المدة لمناسبة تاء التأنيث، ولا يصح إبقاء هاتين الياءيْن لاستثقال الياء المشدَّدة، فلا يُقال: تَغْطِيَّة، وَتعْزِيَّة، وتَسْوِيَّة، وهي مسألة جاءت في ضرورة الشعر، كقولِ الشاعر(١):

بـاتَـتْ تُـنَـزِّي دَلْـوَهـا تَـنْـزِيًـا   كـمـا تُـنَـزِّي شـهْـلَـةٌ صَـبِـيًّـا

والوجْهُ أنْ يُقالَ تنْزِية بدلاً من تنزيٍّ.

ومن ذلك أيضاً كونُها عِوَضاً من ياء (تَفعيل) أو ألف (فِعَّال) نحو: تربَّى تربيَةً وربَّاء، وتَسَلَّى تَسْلِيَةً وَسِلَّاء: «وكذلك الهاء في تَفْعِلة في المصادر عوضٌ من ياء تفعيل أو ألف فِعَّال، وذلك نحو: سَلَّيْتُهُ تَسْلِيَةً وربَّيْتُه تَرْبِيَةً. الهاء بدل من ياء تفعيل في تَسلِّي وتَربِّي، أو ألف سِلاَّء وربَّاء...»(٢).

(٦) أنْ تكونَ عِوَضاً من أحدِ حرفي التضعيف:

ذكر السيرافي أنَّ في تأويلِ (أناسية) جمع التكسير وجهين:

(١) أنْ تكونَ الهاء عِوَضاً من إحدى ياءَي النسب؛ لأنَّ الأصل: أَنَاسِيٌّ على أنَّ

---

(١) انظر: ضرائر الشعر للقزاز القيرواني: ١٧٠، الخصائص: ٣٠٢/٢، الإنصاف: ١٩٥/٢، المخصص: ١٨٩/١٤، شرح المفصل: ٥٨/٦، لسان العرب (نزى)، همع الهوامع: ١٥٠/٦، شرح الشافية: ١٦٥/١.

(٢) الخصائص: ٣٠٢/٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١١٧/١، لسان العرب (ربا، سلا).

الياء الأولى منقلبة من الألف التي بعد السين، والثانية من النون، على أنَّ المفرد إنْسِيٌّ، والجمع أناسيّ.

(٢) أنَّ المفرد إنسان، فحذفت الألف والنون تقديراً عند الجمع، ثم جيء بالياء التي تكون في تصغيره (أُنَيْسِيان)، فيصير الجمع (أناسي)، ثم جيء بالهاء لتحقيق التأنيث.

وذهب أبو العباس المبرد إلى أنَّ (أناسية) جمعُ إنْسِيٍّ، والهاء عوض من الياء المحذوفة من (أناسيّ).

وقيل إنَّهُ (إنسان) الذي أصْلُهُ إنْسِيان، فحذفت الألف والنون، فصار جمعه أناسي، وجيء بالتاء لتأكيد الجمعية كما في ملائكة.

وذكر اللحياني أنَّ إنْساناً يُجْمَعُ على أناسِيّ، وآناساً، وأناسية [1].

وممّا يمكن عدُّه من هذه المسألة التاء في (كيت) و(ذيت)، لأنَّ أصلهما: كيٌّ وذيٌّ، وقيل إنَّ الياء المشدَّدة فيهما محمولة على تشديد ياء (كيْ) إذا جُعِلَت اسماً، على أنَّ أصْل ذيْت هو ذَيْوٌ، فحُذِفتِ الواو، فبقي (ذي) على حرفين، فلَوْ حُذِفَتِ التاء وجيء بالهاء لعاد التضعيف، فيقالُ فيهما: ذيَّة وكيَّة، والتاء فيهما عوضٌ من التشديد المشار إليه.

وذهب الجوهري [2] إلى أنَّ أصل ذَيْت هو ذيٌّ لأنَّ ما عينه ياء تكونُ لامُه ياء، وذهب ابن عصفور إلى أنَّ التاء مبدَلة من الياء التي هي لام: «وأبْدَلوا من الياء التي في (كيْتَ وكَيْتَ)، و(ذَيْتَ وذَيْتَ)، وأصلهما: كَيَّة وَكَيَّة، وذيَّة وذَيَّة، ثمَّ إنَّهم حذفوا التاء وأبْدَلوا من الياء التي هي لام تاءً» [3].

وَمِنْ ذلك أيضاً قضاة وأضرابه من جموع التكسير التي مفرَدها فاعِلٌ لامه

(١) انظر: لسان العرب: ١٢/٦، شرح الشافية: ١٩٠/٢ ـــ، التبيان في إعراب القرآن: ٩٨٨/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠٦/٢، معاني القرآن: ٢٧٠/٢.

(٢) انظر لسان العرب: ٤٥٩/١٥. وانظر الصحاح: ٢٢٥٢/٦ ـــ.

(٣) الممتع في التصريف: ٣٨٨/١.

حرف علّةٍ على مذهب الفراء: «وكذا قالَ الفرّاء في (قُضاة): إنّه في الأصل مضعّف العين، نحو: كُفّر، وأصْلُهُ: قُضّى، فَحُذِفَ التضعيف، وعُوِّضَ عَنْهُ التاء كما مرَّ...»(١).

والأصَحُّ عند السيوطي(٢) أنّه ليس مخفّفاً من (فُعّل)، وهو الظاهر، لأنَّ اسم الفاعل المعتل الناقص يطرد فيه فُعَلة لا فُعّلٌ، ولأنَّ أصْل (قضاة): قُضَيَة. وقيل إنَّ (فُعلة) أصْلُهُ (فَعَلَة) بثلاث فتحات، فَحوِّلت فتحة الفاء ضمة للفرق بين معتل العين وصحيحها(٣).

وذكر أبو حيّان أنَّ أحمد بن منصور اليشكري قد نَظَم هذا الخلاف في أرجوزته في النحوِ، وهي أرجوزة عدَّتها ثلاثةَ آلاف بيت إلاَّ تسعين، دَوّن السيوطي في (الأشباه والنظائر)(٤) تسعة أبيات منها.

(٧) أنْ تكونَ عِوَضاً من ألف التأنيث:

ذكر النحويون أنَّ التاء قد تعوَّض من ألف التأنيث الخامسة فيما كُسِّرَ على (فَعالِل) وأضرابه، ومن ذلك: حَبنْطي(٥) وحبانِط وحبانيط وحبانِطة، وَعَفَرْني(٦) وعفارِن وعفارين وعفارنة، وسَرَنْدي(٧) وسرانِد وسرانيد وسرانِدَة. ويجوزُ أن يقال في تكسير ما مرَّ أيضاً: سرادِ، علادِ، حباطٍ، عفارِ، بحذف النون وقلب الألف ياء. وفي تكسير ما مرَّ على (فعاليل) تكونُ الياء عِوَضاً من ألف التأنيث الخامسة، وتعويض الياء أوْسَعُ جداً من تعويض الهاء عند السيوطي(٨)،

---

(١) شرح الشافية: ١٧٦/٢، وانظر: ١٥٦/٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١٢١/١.
(٢) انظر همع الهوامع: ١٠٣/٦.
(٣) انظر همع الهوامع: ١٠٣/٦.
(٤) انظر: ١٢١/١.
(٥) الحبنطي: الممتلىء غيظاً.
(٦) العَفَرْني: هو الخبيث.
(٧) السَّرَنْدي: السريع في أمره.
(٨) انظر همع الهوامع: ٧٠/٦، وانظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٥١/٤. الأشباه والنظائر: ١٢٠/١.

لأنَّه يجوز دخولها في كُلِّ ما حُذِفَ منه شيء في غير باب لُغَيْزى)، أمَّا تعويضُ الهاء فمقصورٌ على ما مرَّ.

وممَّا يمكن عدُّه من هذا الباب حملاً على ما مرَّ: عَدَوْلى[1]، وَدَلَنْطى[2]، وسِبَطْرى[3]، فيقال فيها: عَداول، وعداويل وعداولة وعدال، وَدَلانِط، ودلانيط وَدَلانِطة، وَدَلاط. وسَباطِر وسباطير وسَباطِرة قياساً على هذه المسألة حملا على أنَّ الألف الخامسة للتأنيث.

ونلاحِظ فيما مرَّ أنَّ في كل لفظة حرفين زائدين، وَلَيْسَ لأحَدِهما مزيةٌ على الآخر، ولذلك كانَ التخييرُ في حذف أَيِّهما، فالنون والألف زائدتان فيما مرَّ إلاَّ في (عَدَوْلى)، فالواو والألف، والألف في (سِبَطْرى).

وممَّا يمكنُ عَدُّه من هذا الباب ما انتهى بألف تأنيث رابعة عند تصغيره، فيقال في تصغير (حُبارى): حُبَيِّرَة بتشديد الياء، ويجوز ترك الهاء، فيقال: حُبَيِّر[4].

والقول نفسه في (لُغَيْزَى)[5]، فيقال فيها: لُغَيغيزة، ولُغَيغيز.

وممَّا يمكن عَدُّه من هذا الباب على مذهب ابن الأنباري[6] ما انتهى بألف ممدودة خامسةٍ أو سادسةٍ، نحو: باقِلاء بتخفيف اللام، وبُرْنساء، فيقال في تصغيرها: بُوَيْقِلةٌ وبُرَيْنِسَةٌ. ولم يُجِزْ غيرُه إلاَّ إقرار الألف: بُوَيْقِلاء، وبُرَيْنِساء.

ولقد شَذَّ لحاقُ التاء في الرباعي والخماسي[7] في وُرَيِّئَة وأمَيِّمة، وقديديمة.

---

(1) عَدولى: قرية في البحرين، انظر الممتع في التصريف: ١/٥٥.

(2) دَلَنطى: شديد الدفع، انظر الممتع في يالتصريف:١/٥٥.

(3) سِبطرى: مشية بتبختر.

(4) انظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٤/١٦٣، ١٧٢، همع الهوامع: ٦/١٤٣، الأشباه والنظائر: ١/١٢٠.

(5) اسم لِلُغْز، وهو في الأصل حجرة اليربوع.

(6) انظر: همع الهوامع: ٦/١٤٤، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٤/١٧٢، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٢/١٦٦.

(7) انظر: همع الهوامع: ٦/١٤٤، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٢/١٦٨.

وممَّا يمكن عَدُّه من هذا الباب أيضاً كونُها عِوَضاً مِنَ الألف المحذوفة في المصدر (إقامة) وأضرابه، لأنَّ أصلَهُ إقْوَام، فَحُذِفَت إحدى الألفين، وجيء بالهاء عِوَضاً منها[1].

(٨) أنْ تكونَ عِوَضاً مِن ياء الإضافة:

في كون أب وأم مناديين عشر لغات عند إضافتهما إلى ياء المتكلم، ومن هذه اللغات أنْ يُعَوّض من ياء المتكلّم التاء المفتوحة، وهذه التاء يجوز فيها الكسر، وهو الأكثر؛ لأن الكسر عِوَضٌ من الكسر الذي كان يستحقه قبل ياء المتكلم، ثمَّ زالَ بمجيء التاء؛ لأنَّ ما قبلها يجب أن يكون مفتوحاً، ويجوز فيها الفتح، وهو الأقيس؛ لأنَّ التاء عِوَضٌ من ياء المتكلم المفتوحة، أو لأنَّ الأصل: يا أبتا، و يا أمّتا[2].

وقيلَ إنَّ أصلَ (يا أَبَتِ) هو: يا أَبَتِي، أُبْدِلَ من الكسرة فتحَةٌ، وقُلِبَتِ الياء ألفاً، ثمَّ حُذِفَتِ الألف، وبقيت الفتحة[3].

وذَهب ابن مالك إلى أنَّ الألِف في (أبتَا) ليست بدلاً من ياء المتكلم، وإنَّما هي التي يُوْصَلُ بها آخر المنادى المستغاث والبعيد والمندوب.

وقيل إنَّ وجه الاقتصار على التاء مفتوحة من باب الاجتزاء بالفتحة عن الألف، أو أنَّ المسألة من باب الترخيم بحذف التاء ثم إقحامِها بعدُ، وهو قولُ أبي علي الفارسي. وقيل إنَّ الألف للندبة، فَحُذِفت، وهو قول الفرَّاء وأبي عبيدة، وأبي حاتم وقُطرُب، ولقَدْ رُدَّ ذلك بأنَّ الموضع ليسَ موضع نُدْبة. وقيل أيضاً إنَّ الأصل: يا أبَةً بالتنوين، وهوَ قول قطرب أيضاً، ولقد رُدَّ هذا القولُ بأنَّ التنوينَ لا يُحْذَفُ من المنادى المنصوب كقولنا: يا ضارباً رجلاً.

---

(١) انظر الصفحة: ٢٤، وانظر الأشباه والنظائر: ١٢٢/١.

(٢) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٤/١.

(٣) انظر: منثور الفوائد: ٤٢، شرح التصريح على التوضيح: ١٧٨/٢، همع الهوامع: ٣٠٢/٤، لسان العرب: ٩/١٤-، الكتاب: ٢١١/٢، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٥٥/٣ — رصف المباني: ١٦٠، الهمع: ٢١٧/٦-، المقتضب: ٢٦٢/٤.

وقيل إنَّ في قولنا: يا أبتا و يا أمَّتا، جمعاً بين العِوَض والمعوّض منه، وهي مسألة بابُها الشعرُ، ومحمولةٌ عندي على قَوْلنا: يا أبتي و يا أمّتي، و يا اللهُمَّ كما سيأتي فيما بَعْدُ.

وقيل أيضاً إنَّ الظاهِرَ في الألف أن تكونَ اسماً في محل جر بالإضافة؛ لأنّها منقلبة عن اسم.

ونصَّ النحويُّون على أنّه لا يجوزُ تعويضُ تاء التأنيث عَنْ ياء المتكلّم إلاّ في النداء، فَلا يُقَالُ: جاءني أبَتِ، ورأيْتُ أبَتِ. وذكروا أنَّ الدليل على أنَّ هذه التاء للتأنيث أنّه يجوز إبدالُها في الوقف هاءً على مذهب البصريين. وأجازَ الفرّاء الوَقْف بالتاء؛ لأنّها عِوَضٌ مِنْ حرفٍ لا يتغَيّرُ، وهي عند البصريين في الوقف محمولةٌ على تاء صياقِلَة.

وكونُ هذه التاء عِوَضاً مِنْ يَاء المتكلّم مذْهَبُ الخليل بن أحمد: «وَسَأَلْتُ الخليل ـــ رَحِمَهُ الله ـــ عَنْ قَوْلِهِمْ: يا أبَهْ، ويا أبَتِ لا تَفْعَلْ، ويا أبَتاهُ، ويَا أُمَّتاه، فَزَعَمَ الخليلُ ـــ رحمهُ الله ـــ أنَّهُ سَمِعَ من العرب مَنْ يقولُ: يا أُمَّةُ لا تَفْعَلي، ويدلُّك على أنَّ الهاء بمنزلة الهاء في عمَّة وخالَة ـــ أنَّكَ تقولُ في الوَقْف: يا أُمَّهْ، ويَا أبَهْ، كما تقولُ: يا خالَهْ، وتقولُ: يا أُمَّتاهُ كما تقولُ: يا خالَتاهُ، وإنما يلزمونَ هذه الهاء في النداء إذا أضَفْتَ إلى نَفْسِكَ خاصَّةً، كَأَنَّهم جعلوها عِوَضاً مِنْ حذفِ الياء، وأنّهُم لا يكادونَ يقولونَ: يا أباه، ويا أُمَّاه، وهي قليلةٌ في كلامِهِمْ، وصار هذا مُحْتملاً عندهم لِما دَخَلَ النداء مِنَ التغيّر والحذف، فأرادوا أنْ يُعَوِّضوا هذين الحرفين كما قالوا: أَيْنقُ، لمّا حذفوا العين رأسًا جعلوا الياء عِوَضاً...»(١).

(٩) أنْ تكونَ عِوَضاً مِنْ لام الكلمة:

وممّا جاءت فيه الهاء عِوَضاً من لام الكلمة على مذهب ابن جني(٢)

(١) الكتاب: ٢/٢١٠-٢١١.

(٢) انظر الخصائص: ٢/٢٩٦، وانظر الأشباه والنظائر: ١/١١٣.

وغيره[1]: سنة، ومئة، وفئة ورئة وعِضة، وضَعَةٌ وبُرَة[2]، وثُبَة، وأضرابها، لأنَّ لاماتها إمَّا واو وإما ياء: سَنَوٌ[3]، مِئي[4]، رئي[5]، عِضَوٌ[6]، وضَعَوٌ، وبُرَوٌ[7]، وثُبي[8]، وفِئو[9] أو فِئي.

ولَمْ يَعُدَّ ابن جني أُخْتاً وبنتاً من هذا الباب: «فأمَّا بنت وأُخْت فالتاء عِنْدَنَا بدَلٌ مِنْ لامي الفعلِ وليسَتْ عِوَضاً»[10]، ولسنا نتفق معه لأنَّهما لا يختلفان عن باب سنة وأضرابها إلاَّ في كون التاء مفتوحَةً وما قبلها ساكناً، أليستا من ذوات الواو؟ فهما من البنوَّة والأُخوَّة، فالتاء في كلتيها حلَّتْ محل اللام المحذوفة. وممَّا يجري مجراهما أيضاً هَنْت لقولهم في الجمع هَنَواتٌ[11].

و يتراءى لي أنَّ كونَ التاء عِوَضاً مسألَةٌ عامة في كل ما مذكره محذوف اللام، ولعلَّ ما يعزِّز ذلك أنَّهُ مذهب الجوهري أيضاً: «قال الجوهري: ... ولم تَرَ هذه الهاء تلحقُ مؤنثاً إلاَّ ومذكره محذوف الواو، يدلُّك على ذلك: أَخَوَات وهَنَوات...»[12].

(١٠) أنْ تكونَ عِوَضاً من ألف (فِعلال) أو (فِيْعال) أو غيرهما:

لقد عَدَّ ابن جني التاء في (الفَعْللة) في نحو الهَمْلَجة[13]، والسَّرْهفة[14]عِوَضاً

---

(١) انظر لسان العرب: سَنو، مأي، رأي، ضَعَو، وضع، برو، فأو، ثبي.
(٢) البُرَة: الخلخال.
(٣) انظر: الممتع في التصريف: ٣٥٠/١، لسان العرب (سنو).
(٤) انظر: الممتع في التصريف: ٦٢٤/٢، لسان العرب (مأي).
(٥) انظر لسان العرب (رأي).
(٦) انظر لسان العرب (عضو، وضع)، الممتع في التصريف: ٦٢٥/٢.
(٧) انظر لسان العرب (برو).
(٨) انظر لسان العرب (ثبي).
(٩) انظر لسان العرب (فأو).
(١٠) الخصائص: ٢٩٦/٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١١٣/١.
(١١) انظر الممتع في التصريف: ٣٨٥/١.
(١٢) انظر لسان العرب: ٩٠/١٣.
(١٣) الهَمْلَجة: حُسْنُ سير الدابة، وهي لفظة فارسيَّة معرَّبة.
(١٤) السَّرهفة: حُسْن الغِذاء.

من أَلِف هِمْلاج، وسِرْهاف: «وَمِنْ ذلك تاء الفَعْلَلَة في الرباعي؛ نحو الهَمْلَجَة والسَّرْهفة، كَأَنَّهَا عِوَضٌ مِن ألف (فِعْلال)؛ نحو الهِملاج والسِّرهاف...» [(1)].

ومِمَّا عُدَّتْ فيهِ عِوَضاً من (فيعال) وغيره عند ابن جنّي[(2)] أيضاً الحَوْقَلةُ والبَيْطَرَة وَغَيرهما، فالتاء فيهما عِوَضٌ من الأُلف في حِيقال و بيطار: «وكذلك ما لحق الرباعي من نحو الحَوْقلة والبيطرة والجَهْوَرة والسَّلْقاة، كأَنَّها عِوَضٌ من ألف حِيقال، وبِيطار وجِهْوار وسِلْقاء[(2)]...»[(3)].

---

(١) الخصائص: ٢/٣٠٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١/١١٧.

(٢) التاء في (سَلْقاة) عِوَض من الألف التي في (سَلْقى)، جاء في لسان العرب (سلق): «وربّما قالوا: سَلْقَيْتُه سِلْقاء، يَزيدون فيه الياء كما قالوا: جَعْبَيْتُهُ جِعْباء من جَعَبْتُهُ، أي: صرعته..».

(٣) الخصائص: ٢/٣٠٣-٣٠٤، وانظر الأشباه والنظائر:١/١١٧، لسان العرب: (سلق، حقل، بطر).

(٢) الهاء

ولَعَلَّ أَهَمَّ المواضع التي يمكِنُ أَنْ تكونَ فيها عِوَضاً ما يلي:

(١) أنْ تكونَ عِوَضاً من علم التأنيث (التاء).

(٢) أنْ تكونَ عِوَضاً ممَّا أضيفت إليه (أيّ)، وصلةُ النداء.

(٣) أنْ تكونَ عِوَضاً من من حركة عين الفعل.

(٤) أنْ تكونَ عِوَضاً من حرف القسم.

وإليك التفصيل فيما مرَّ:

(١) أنْ تكونَ عِوَضاً مِنْ عَلم التأنيث (التاء):

وَمِنْ ذلك ما جاء على (مَفْعُل) من الأسماء من غير تاء التأنيث، ومنه قراءة الحسن وأبي رجاء ومجاهد: ﴿فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسُرِهِ﴾(١): ذكر النحويُّونَ أنَّه لَيْس في الأسماء شيء على (مَفْعُل) بغير تاء، نحو: المَقْدُرَة والمَقْبُرَة، والمَشْرُقَة، وما جاء على خلاف ذلك يُؤَوَّل، ومن هذه التأويلات أنَّ مَيْسُرَهُ أصلُهُ: مَيْسُرتُه، فحذف التاء، وكادَ الضميرُ المضاف إليه يكونُ عِوَضاً منها، وهو مذْهب الكوفيين في إنابة المضاف إليه عن التاء كقوله تعالى: ﴿وإقام الصلاة﴾(٢).

ولَسْتُ أتفق معهم فيما مرَّ، لأنَّ هذه القراءة وغيرَها دليلٌ على وجود (مَفْعُل) في العربية، وهي مسألةٌ قَدْ أجازَها ابنُ خالويه كما يتراءى لي: «وَزَعم سيبويهِ أنَّه ليسَ في كلامِ العرب (مَفْعُل)، وقَدْ حكَيْتُ هذه الأربَعة، فلقائلٍ أنْ يقول لَيْسَتْ عَلى (مَفْعُل)، فمَكْرُم، جمع مَكْرُمة، ومَعُوُن جَمْعُ مَعُوُنة، ومَأْلُك. جَمْعُ

---

(١) البقرة: ٢٨٠.

(٢) الأنبياء: ٧٣، النور: ٣٧.

مَألُكة، ومَيْسُر جمع مَيْسُرَة، وَجَدْتُ في القرآن حرفاً، قراءة عطاء: «فَنَظِرَة إلى مَيْسُرِه». الهاء هاء كناية»[١].

وَذَكَرَ الكسائي والمبرّد منها مَكْرُماً ومَعُوناً ومَألُكاً، أمَّا الأخفش[٢] فذكر أنَّه ليس في كلام العرَب (مَفْعُل) بدون هاء، وتبعَهُ في ذلك ابن عصفور: «وعلى (مَفْعُل): ولم يجيء إلاَّ اسماً، والهاء لازمة له، نحو: مَزْرُعة، ومَشْرُقة، ومَقْبُرَة، ولا تُسْتَعمل بِغير هاء إلاَّ أنْ يُجْمَعَ بحذف الهاء...»[٣].

ولقَدْ عَلَّل السيرافي حذفَ الهاء فيما مرَّ من الكلمات في الشعر بأنَّها رُخِمتْ ضرورة، وهو قولُ ابن جني[٤] أيضاً.

ومن ذلك أيضاً قراءة محمد بن عبد الملك بن مروان: ﴿لأَعَدُّوا لَهُ عُدَّهُ﴾[٥] بضم العين من غير تاء على أنَّها حُذِفَتْ للإضافة كما مرَّ على أنَّ الضميرَ عِوَض منها[٦].

وممَّا يمكن عَدُّه من هذا الباب أيضاً تعويض المضاف إليه من تاء التأنيث في باب المصادر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإقامَ الصلاة﴾[٧]، وهي مسألة مقيَّدة عند الفراء بكون المصدر مضافاً على أنَّ المضاف إليه (الصلاة) عِوَضٌ من التاء المحذوفة من المصدر (إقامة)، وهو أولى عند الرضي[٨] من كون (إقام) مصدراً. وهو مذهب العكبري أيضاً: «﴿وإِقَامَ الصَّلاةِ﴾ الأَصْلُ فيه إقامة، وهي عِوَضٌ من

(١) ليس في كلام العرب: ٤-٥، وانظر المزهر في علوم اللغة: ٤/٥٠-٥١.

(٢) انظر لسان العرب (يسر).

(٣) الممتع في التصريف: ١/٧٨-٧٩.

(٤) انظر الخصائص: ٣/٢١٢.

وانظر في ذلك: ديوان الأدب، ١/٢٨٧، المزهر في علوم اللغة: ٢/٥٠-٥١، ليس في كلام العرب: ٤-٥، المحتسب: ١/١٤٤-١٤٥.

(٥) التوبة: ٤٦.

(٦) انظر: حاشية الشهاب: ٤/٣٣، المحتسب: ١/١٤٤-١٤٥، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٥٣، البحر المحيط: ٥/٤٨.

(٧) الأنبياء: ٧٣.

(٨) انظر شرح الشافية: ١/١٦٥، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٢٢.

حَذْفِ إحدى الألفين، وجُعِلَ المضاف إليهِ بدلاً من الهاء»(١).

و يتراءى لي أنَّ كون التاء محذوفةً ــ إن لم يُجوِّز أنْ يكون (إقام) مصدراً ــ للمزاوحة أوْلى من جَعْلِ المضاف إليه عِوَضاً، فالتاء حُذِفت لِمزاوجة (إيتاء)، ولعلَّ ما يعزِّز ذلك أنَّ هذا المصدر جاء من غير تاء في مَوْضِعَيْن من القرآن الكريم متلوّاً بالمصدر (إيتاء)، الأول في (الأنبياء)، والثاني في (النور)(٢).

ولعلَّ ما يُعَزِّز ذلك أيضاً مجيء هذا المصدر بالتاء مضافاً إلى الضمير في قوله تعالى: ﴿تَسْتَخِفُّونَها يَوْمَ ظَعْنِكم و يَوْمَ إقامتكم...﴾(٣).

ولعلَّ ما يعزِّز ذلك أيضاً أن باب المزاوجة واسِعٌ في العربية، ولَقد صَنَّف فيه ابن فارس كتاباً، هو (الإتباع والمزاوجة)(٤).

وذكر ابن جنّي أنَّ جَعْلَ الهاءِ في (عُدَّه) عِوَضاً من التاء أَوْلى مما ذهب إليه الفراء: «وهذا عندي أَحْسَنُ مِمَّا ذَهَب إليه الفراء في معناه، وذلك أنَّه ذهب في قوله تعالى: ﴿ وإقام الصلاة﴾(٥) إلى أنَّه أراد إقامة الصلاة، إلاَّ أنَّهُ حذَفَ هاء الإقامة لإضافة الاسم إلى الصلاة، وإنَّما صارَ ما ذَهَبَ إليهِ أَقْوى، لأنِّي أَقَمْتُ الضمير المجرورَ مقام تاء التأنيث، والمضمر المجرور شديد الحاجة إلى ما جرَّه من موضعين: أحدهما حاجة المجرور إلى ما جرَّه، ألا تَراهُ لا يفْصِلُ بينهما، ولا يقدَّمُ المجرور على ما جرَّهُ؟ والآخر أنَّ المجرور في (عُدَّه) مضمر، والمضمر المجرور أَضْعَفُ مِنَ المُظْهَرِ المجرور للطف الضمير عن قيامه بنفسه، وليست الصلاة بمضمرة، فتضعف ضعفَ هاء (عُدَّه)، فبقدر ضَعْفِ الشيء وحاجته إلى ما قَبلَهُ ما يكادُ يُعْتَدُّ جُزءاً منه، فيخلفُ جزءاً محذوفاً من جملته، فافهم ذلك، وأمَّا أصحابنا فعندهم أنَّ الإقام مصدر أَقَمْتُ كالإقامة، وليسَ مذهبنا فيه كما ظنَّهُ الفرّاء»(٦).

(١) التبيان في إعراب القرآن: ٩٢٢/٢.

(٢) النور: ٧٣: ﴿رجالٌ لا تُلْهيهم تجارة ولا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ الله وإقامِ الصلاةِ وإيْتاءِ الزكاة..﴾.

(٣) النحل: ٨٠.

(٤) انظر الحمل على الجوار في القرآن الكريم: ٢٠.
وانظر شاهدين على المزاوجة من المثل العربي في مجمع الأمثال: ٣٩٧/١، ٧/٢.

(٥) انظر: الأنبياء: ٧٣، النور: ٣٧.

(٦) المحتسب: ٢٩٢/١.

(٢) أنْ تكونَ عِوَضاً مِمَّا أضيفت إليهِ (أيّ) وصلةُ النداء:

ذكر النحويون أنّه لا يُجْمَعُ بين (يا) والألف واللام، ولذلك جيء بـ (أيّ) وهاء التنبيه التي تُعَدُّ عِوَضاً من الإضافة في (أيّ)، لأن الأصل فيها أن تكون مضافة. وذكر السيوطي[١] أنَّ هذه الهاء إمَّا أنْ تكونَ عِوَضاً مِنَ المضاف إليه، وإمّا أنْ تكون تأكيداً لمعنى النداء: «ولَزِمَتْها هاء التنبيه كالعِوض من المضاف إليه...»[٢].

ويجوز ضَمُّ هذه الهاء إذا لم يكُنْ بعدها اسم إشارة على لغة بني مالك من بني أسَدٍ، على أنَّ (أيُّ) مشبهة للمعرب، وَ يتراءى لي أنَّ حَمْل هذه المسألة على الإتباع أوْلى، ولَعَلَّ ما يُعَزّز هذا الضم قراءة ابن عامر: ﴿أَيُّهُ المؤمنون﴾[٣]، ﴿أَيُّهُ السَّاحِرُ﴾[٤]، ﴿أَيُّهُ الثقلان﴾[٥].

(٣) أنْ تكونَ عِوَضاً من حَرَكَةَ عينِ الفعل:

الهاء في (أَهْراقَ) عِوَضٌ من حركة عَيْنِ الفعل (أَرَاقَ)، لأنَّهُ من باب (أَفْعَلَ)، أي: أَرْوَقَ، أو: أرْيَقَ، حملاً على مذهب سيبويه في (أَسْطاعَ يُسْطيعُ) كما مرَّ. والقول نفسه في مَصْدر هذا الفعل (إهراق)؛ لأنَّ أصْلَهُ: إرْواق[٦].

(٤) أنْ تكونَ عِوَضاً من حرف القسم:

ذكر ابن جنّي أنَّ (ها) في : لا ها اللّه، عِوَض من الواو: «قال ابن جني في (سر الصناعة): أمّا قولهم: لا ها اللّه، فإنَّ (ها) صارت عِوَضاً من الواو، ألا تراها لا تجتمع معها كما صارت همزة الاستفهام في: آللهِ إنَّك لقائم، صارت

(١) انظر همع الهوامع: ٣/٥٠، وانظر: لسان العرب: ١٥/٤٧٩، شرح التصريح على التوضيح: ٢/١٧٤، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٣/١٥٠، مغني اللبيب: ٥٦٠.

(٢) شرح المفصل: ٤/٢٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١/١٢٧.

(٣) النور: ٣١.

(٤) الزخرف: ٤٩.

(٥) الرحمن: ٣١.

(٦) انظر لسان العرب: ١٠/١٣٥.

عِوَضاً من حرف الواو...»[1]. وهو قول سيبويه: «وذلك قولُك: إي ها اللّهِ، تثبت ألف (ها)؛ لأنَّ الذي بعدَها مدْغَم. ومن العرب من يقول: إي هلّله ذا، فيحذف الألف التي بعد الهاء، ولا يكون في المقسم هُهُنا إلاّ الجر؛ لأنَّ قولهم: ها صار عِوَضاً من اللفظ بالواو، فحذفت تخفيفاً على اللسان...»[2].

(1) الأشباه والنظائر: ١/١٢٩.
(2) الكتاب: ٣/٤٩٩.

(٣) اللام

تأتي اللامُ عِوَضاً في موضعين:

(١) أنْ تكونَ عِوَضاً مِنَ التضعيف في (إنَّ).

(٢) أنْ تكونَ عِوَضاً من حركة الألف الساكنة؛ ليصح الابتداء بها.

وإليكَ التفصيل في هٰذين الموضعين:

(١) أنْ تكونَ عِوَضاً مِن التضعيف في (إنَّ):

ذهب سيبويهِ إلى أنَّ اللام في خبر (إنْ) المخفَّفة من الثقيلة عِوَضٌ من التضعيف: «و(إنَّ) توكيدٌ لقوله: زَيْدٌ منطلقٌ، وإذا خُفِّفَتْ فهي كذلك، تُوَكِّدُ ما يتكلَّم به، وليَثْبُتَ الكلامُ، غيرَ أنَّ لامَ التوكيد تلزَمُها عِوَضاً مِمَّا ذَهَب منها» (١).

والقولُ نفسُه مع ابن منظور: «وَقَدْ تكونُ مَخَفَّفَةً من المشدَّدة، فهٰذه لا بُدَّ من أنْ يَدْخُلَ اللامُ في خَبَرِها عِوَضاً ممَّا حُذِفَ من التشديد، كقوله تعالى: ﴿إنْ كلُّ نَفْسٍ لمَّا عليها حافِظٌ﴾(٢)، وإنْ زَيْدٌ لأخُوكَ، لِئلاَّ يلتبس بـ(إنْ) التي بمعنى (ما) للنفي» (٣).

وهي كما مرَّ عند سيبويه لام ابتداء أو توكيد، وقد تبعه في ذلك الأخفش الأوسط والصغير وأكثر نحاة بغداد وابن عصفور، وعند غيره للفرق بين (إنْ) النافية و(إنْ) المخفَّفة من الثقيلة.

(١) الكتاب: ٤/٢٣٣، وانظر: ٢/١٣٩.

(٢) الطارق: ٤.

(٣) لسان العرب: ١٣/٣٦.

وذهب أبو علي الفارسي وابن أبي العافية والشلوبين وغيرهم إلى أنها لامٌ أخرى غير التي اجتلبت للفرق، لأنَّ تلك منويَّة التأخير مِنْ تقديم، وهذه اللام بخلافها، وفي هذه المسألة كلام مبسوطٌ في مظانِّها (١).

وهي عند الكوفيين بمعنى (إلاَّ)، و(إنْ) قبلها عندهم نافية.

(٢) أنْ تكونَ عِوَضاً من حركة الألف الساكنة (ا) ليصحَّ الابتداء بها:

يُفْهَمُ ممَّا في (مَنْثور الفوائد) لأبي البركات بن الأنباري، و(سر صناعة الإعراب) لابن جنّي أنَّ حرف اللام اجْتُلِبَ لِيُسَوِّغ الابتداء بالألف الساكنة، جاء في الكتاب الأوَّل ما يلي: «لام ألف: أصْلُها الألف، دَعَمُوها بلام لأنَّه لا يمكنُ الابتداء بها، وكانت اللامُ أوْلى، لأنَّها تَدْفَعُ إلى مِثْلِ هذه الضرورة في مثل: الغُلام والفَرَس، وهي لام التعريف، فَزادوا الألِفَ قبلَها تَوَصُّلاً إلى النطق بها، فحرَّكوا الألِفَ، فصارَتْ همزَة، وجعلوها همزَةَ وَصْلٍ، فلمَّا افتقرت الألِفُ إلى حَرْفٍ جُعِلَ ذلك الحرف اللامَ ليكونَ ضَرْباً مِنَ التقاصِّ والتعويض فصار (لا)» (٢).

---

(١) انظر: همع الهوامع: ١٨٢/٢، مغْني اللبيب: ٣٠٥-٣٠٧، شرح التصريح على التوضيح: ٢٣٠/١، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢٨٨/١.

(٢) منثور الفوائد: ٧٥ مسألة: ١٧٨، وانظر التفصيل في هذه المسألة: سر صناعة الأعراب: ٤٨-٥٠.

(٤) تضعيف الحرف

يأتي التضعيف عِوَضاً فيما يلي:

(١) أنْ يكونَ عِوَضاً من الهمزة المحذوفة بعد حرف ساكن.
(٢) أنْ يكونَ عِوَضاً من الياء المحذوفة في التثنية.
(٣) أنْ يكونَ عِوَضاً من لام الكلمة.
(٤) أنْ يكونَ عِوَضاً من ألف (فاعل).

وإليكَ التفصيل في هاتين المسألتين:

(١) أنْ يكونَ عِوَضاً من الهمزة المحذوفة بعد حرفٍ ساكن:

من العربِ مَنْ يَحْذف الهمزة في مثل: دِفء، جُزْء، ضَوْء، وغير ذلك، ويُعَوِّضُ منها تضعيفَ الحرف الساكِنِ قبلها، فيُقالُ فيما مرَّ: دِفٌّ، جُزٌّ، ضوٌّ[١].

(٢) أنْ يكونَ عِوَضاً من الياء المحذوفة في التثنية:

ومن ذلك أنَّ النون المشدّدة في (اللذانِّ) و(اللتانِّ) عِوَضٌ من ذهاب الياء في (الذي) و(التي) عند التثنية، ومن ذلك أيضاً أنَّ النونَ المشدَّدة في (ذانِّك) عِوَضٌ من ذهاب ألف (ذا) عند التثنية، جاء في (لسان العرب) ما يلي: «قال ابن برّي: مِنَ النحويين من يقول: ذانِّك، بتشديد النون، تثنية (ذلك)، قلبت اللام نوناً، وَأُدْغِمَتْ النون في النون، ومنهم من يقول: تشديدُ النونِ عِوَضٌ من الألف المحذوفة من (ذا)، وكذلك يقولُ في (اللذانِّ): إنَّ تشديد النونِ عِوَضٌ مِنَ الياء المحذوفة من (الذي). قال الجَوْهري: وإنَّما شَدَّدوا النونَ في ذلك تأكيداً وتكثيراً

(١) انظر البحر المحيط: ٤٧٥/٥.

للاسم لأنَّه بقِيَ على حرفٍ واحد، كما أدْخلوا اللامَ على (ذلك)، وإنَّما يَفْعلونَ مثلَ هذا في الأسماء المُبهمة لنقصانِها، وتقولُ للمؤنث: تانك وتانِّك أيضاً، بالتشديد..»(١). و يتراءى لي أنَّ كونَ اللام في (ذلك) قُلِبَت نوناً أمْرٌ بعيدٌ، لأنَّ الظاهر في هذه المسألة أنْ تكونَ النونُ عِوَضاً من ذهاب الحرف، و يُعَزِّز ذلك ما ذهب إليه الجوهري من أنَّها زيدَت لتكثير الحرف.

وذكر أبو البركات بن الأنباري(٢) أنَّ النون شدِّدت في (ذانِّ) لتدلَّ على أنَّ تثنيته مخالفةٌ لقياسِ تثنية المثنى، من حيْث الحذف وكونه مبهماً، أو أنَّها عِوَضٌ من الحركة والتنوين في المثنى وجمع المذكَّر السالم؛ لأنَّ الحرف أقوى من الحركةِ والتنوين، فعِوَضها أقوى من عِوَض الحركة والتنوين.

وفي تشديد نوني المثنى والجمع من حيثُ التعويض مذاهب:

(١) أنْ يكونَ عِوَضاً من حركة المفرد.

(٢) أنْ يكونَ عِوَضاً من تنوينه.

(٣) أنْ يكونَ عِوَضاً منهما معاً(٣).

(٣) أنْ يكونَ عِوَضاً من لام الكلمة:

ومن ذلك كون حرف التضعيف الأخير عوضاً من لام (فم) في بعض اللغات عند ابن خالويه(٤)، لأنَّ أصله: فمْي أو فمْوٌ وهو قول لم يطالعني به أحد. وذكر ابن عصفور(٥) أنَّ أصله فوْهٌ، فحذفت الهاء تخفيفاً وأبدلوا من الواو ميماً لقرب الميم من الواو(٦). أمَّا تشديد الميم عنده فمن ضرورة الشعر. ومن ذلك قول الشاعر(٧):

---

(١) لسان العرب: ١٥/٤٥٠.

(٢) انظر منثور الفوائد: ٣٨.

(٣) انظر الأشباه والنظائر: ١/١١٩.

(٤) انظر الأشباه والنظائر: ١/١١٩.

(٥) انظر الممتع في التصريف: ١/٣٩١، ٢/٦٢٥.

(٦) انظر في ذلك: شرح الشافية: ٣/٢١٥-٢١٦، الإبدال: ٢/٣٧٨.

(٧) انظر: الخصائص: ٣/٢١١، الصحاح، مقاييس اللغة (فم)، لسان العرب، تاج العروس (فم).

يـا لـيـتَـها قد خَرَجَتْ مِنْ فـمِّهِ　　حـتَّـى يعودَ البَـحْرُ في أُشـطُـمِّه

وذهَب الأخْفشُ (١) إلى أنَّ الميم بَدلٌ من الهاء، لأنَّ أصْلَه فَوْهٌ كما مرَّ، ولكن حَدَث فيه قلبٌ فصارَ فهْوٌ، فحذفت الواو، وجعلَتِ الهاء ميماً.

وممَّا عُدَّ فيه حرف التضعيف عِوَضاً من اللام تشديد الباء في (أبٌّ) والخاء في (أخّ) لأنَّ العرب (٢) يقولون: أخٌ وأخَة؛ لأنَّ أصْلَها: أبوٌ وأخوٌ، والقول نفسه في (حم) و(هن). وذكر أبو منصور الأزهري أنهم زادوا بدل الواو باء: «قال أبو منصور: وإنَّما شدَّد الأب والفعل منه، وهو في الأصل غير مشدَّد، لأنَّ الأبَ أصْلَه أبَوٌ، فزادوا بَدَل الواو باء كما قالوا قِنٌّ للعبد، وأصله قِنْيٌ، ومن العرب من قال لليد يدٌّ، فشدَّ الدال؛ لأنَّ أصْلَه يَدْيٌ» (٣).

والقول نفسه في: أخّ (٤) وهَنٌّ (٥) ويدٌ (٦) ودمّ (٧) من حيث كون التضعيف عِوضاً من اللام حملاً على ما مرَّ.

(٤) أنْ يكونَ عِوَضاً من ألف (فاعل):

يُفْهم من كلام أبي البقاء العكبري أنَّ تضعيف العين في (فعَّل) عِوَض من ألف (فاعَل): «(عَقَّدْتم)(٨): يقرأ بتخفيف القاف، وهو الأصل، وعقدُ اليمين هو قصد الالتزام بها. و يقرأ بتشديدها وذلك لتوكيد اليمين... وقيل التشديد يدل على

---

(١) انظر شرح الشافية: ٢١٦/٣، وانظر لسان العرب (فم).

(٢) انظر جهرة اللغة (أخ)، الأشباه والنظائر: ١١٩/١.

(٣) لسان العرب (أبي): ٩/١٤.

(٤) أصله: أخَوٌ، وقيل: أخْوٌ. انظر لسان العرب ١٩/١٤.

(٥) أصلُه: هَنَوٌ انظر لسان العرب (هن) الأشباه والنظائر: ١١٩، الممتع في التصريف: ٦٢٣/٢.

(٦) أصْلها يدْيٌ.

(٧) أصله دَمْيٌ بفتح الميم أو إسكانها، انظر لسان العرب (دمي). وقيل إنَّ أصْله دَمَوٌ، وقيل دَمِي، لأنَّ الواو قلبت ياء لكسر ما قبلها مثل رضي يَرْضى.
وانظر الأشباه والنظائر: ١١٩/١.

(٨) المائدة: ٨٩.

تأكيد العزم بالالتزام بها. وقيل إنما شدِّد لكثرة الحالِفين وكثرة الإيمان. وقيل: التشديد عِوَض من الألف في (عاقَد)...»[1].

(١) التبيان في إعراب القرآن: ٤٥٧/١. وانظر الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٤١٧/١.

(٥) الألف واللام

لعلّ أهم مواضع كونهما عِوضاً ما يلي:

(١) أنْ يكونَا عِوَضاً من همزة لفظ الجلالة، وهمزة الناس.

(٢) أنْ يكونَا عِوَضاً من المضاف إليه على مذهب الكوفيين.

(١) أنْ يكونَا عِوَضاً من همزة لفظ الجلالة وهمزة الناس:

للنحويين في اشتقاق لفظ الجلالة (اللّه) وَوَزْنِهِ مذاهِبُ، ولعلّ خيرَ مَنْ يُصَوِّرُ هذه المذاهب الشهابُ في حاشيته: «اعلَمْ أنَّ لفظ [١] الجلالة باعتبار أصلها واشتقاقها وكونها عَرَبِيَّةً أو غير عربية أقوالاً واختلافات كثيرة حتى قالوا: كما تاهَتِ العُقلاء في ذاتِهِ وصِفاتِها لاحتجابها بنور العظمة تحيَّروا في لفظ (اللّه)، لأنَّه انعَكَسَ لَهُ من تِلْكَ الأنوار أَشِعَّةٌ بَهَرَتْ أعْيُنَ المستبصرين...» [٢].

ولعلّ أهَمَّ هذه المذاهب ما يلي:

(١) أنَّ أصلَهُ الإِلٰهُ، أُلْقيت حركة الهمزة على اللام قبلها، ثم حُذِفت. فصار الاسم بعد النَّقْل والحذف: اللاهِ، فالتقى لامان متحرِّكتان، فأُدْغِمت اللام الأولى في الثانية بعد حذف كسرتها، فصارَ (اللّه). وتفَخَّمُ هذه اللام إذا لم يكُنْ قَبْلها كسْرة، وتُرَقَّقُ إذا كان قبلها كسرة، ومن العَرَب مَنْ يُرَقِّقُ على كلِّ حالٍ. وقيل إنَّ التفخيم من خواص هذا الاسم [٣].

---

(١) لعلّ الصواب (لفظة) لعود الضمير في (أصلها) وما عُطِف عليه عليها.

(٢) حاشية الشهاب: ٥٠/١.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤/١، حاشية الشهاب: ٥٠/١، لسان العرب: (ألِهَ)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ١١، تاج العروس: (أله)، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٣/١، مشكل إعراب القرآن: ٥/١، الممتع في التصريف: ٦١٩/٢، البحر المحيط: ٢٠٧/٦، الكتاب: ١٩٥/٢-١٩٦، المُبْدِع في التصريف: ٢٤٠.

وذَهَب أبو علي الفارسي إلى أنَّ الهمزة حُذِفت من غير نقلٍ. وقيل إنها حُذِفَتْ لكثرة الاستعمال، وصارت الألف واللام عِوَضاً منها.

والهمزة في هذا الوجه أصيلةٌ، لأنَّ (اللّه) من (أَلِهَ يَأْلَهُ) إذا عُبِدَ، فالإِلٰه مَصْدرٌ مؤوَّل بالمفعول، أي: المَعْبُود.

(٢) أنَّهُ مُشْتَقٌّ من الوَلَهِ، فيكونُ أصْلُ الهمزة الواو، لأنَّه تَتَوَلَّهُ إليهِ القلوبُ. وقيلَ إنَّ الوَلَهَ لفظٌ مُحْدَثٌ، فيكونُ المشتَقُّ قبل المُشْتَقِّ منه، لأنَّ لفظ الجلالة قديمٌ، وهي مسألَةٌ محمولَةٌ على أنَّه لَيْسَ من الضروري أنْ يكونَ مأخوذاً منه كما في (الممتع في التصريف): «ولمَّا خَفيَ هذا الوَجْهُ من الاشتقاق على بعضهم رَدَّ قولَ مَنْ زَعَمَ أنَّ اسم اللّه تعالى مشتَقٌّ مِنَ (الوَلَهِ) أوْ من غير ذلك؛لأنَّ (اللّه) هذا اللفظ قديم، لأنَّ أسماء اللّه ــ تعالى ــ قديمة، والوَلَهُ لفظٌ مُحْدَثٌ، والمشتَقُّ منه قبل المُشْتَقِّ، فيلزَمُ على هذا أنْ يكونَ المُحْدَثُ قَبْلَ القديم، وذلك خَلْفٌ، ولَوْ عَلِمَ أنَّه قَدْ يُقال: هذا اللفظ مُشْتَقٌّ من هذا، وإنْ لم يَكُنْ مَأخوذاً منه ــ كما قَدَّمنا ــ لم يُنكر ذلك»[(١)].

(٣) أنَّ أَصْلَهُ (لاهٌ) على أنَّ الألف منقلبة عن ياء، ثم دَخَلَتْ عليه الألف واللام، و يتراءى لي أنَّه أقلُّ هذه الأوجه تكلُّفاً وتَمَحُّلاً.

(٤) أنَّ أَصْلَهُ (وِلاه)، فقُلِبَتِ الواو همزة كما حدث في (إشاح)، أمَّا الألف فمنقلبة عن ياء.

وَذَهَب مكي بن أبي طالب[(٢)] إلى أنَّ الألِف حُذِفت كما مرَّ استخفافاً وهرباً من شبه لفظ (اللات) في الوقف عليه بالهاء بلفظ الجلالة، وهرباً من شبه اسم الفاعل (اللاه) المأخوذ من: لها يلهو.

وزعَمَ بعضٌ أنَّ الألِف واللام من الكلمة نفسِها، وهو اختيار ابن العربي والسهيلي، وهي مسألةٌ لا تصحُّ عندَ أبي حَيَّان لامتناع التنوين، لأنه

---

(١) الممتع في التصريف: ٤٣/١، وانظر: ٣٥٠/١.

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن: ٦/١.

ليس ممنوعاً منَ الصرف، أو مقترناً بالألف واللام، فَحَذْفُ التنوين يدل على أنَّهما ليسا من أَصْل لفظ الجلالة.

(٥) أنَّ أَصْلَهُ سريانيّ، وهو (لاها)، فعُرِّبَ، وذهب أبو زيد البلخي إلى أنّه أعجمي، لأنَّ اليهودَ والنَّصارى يقولون: لاها، وهو قولٌ غريب وبعيدٌ جداً.

وقيل إنَّ لفظَ الجلالة صفة وليسَ اسْمَ ذات، وهو قولٌ غريبٌ أيضاً.

ومثلُ لفظ الجلالة في كون الألف والام عِوضاً من الهمزة لفظة (الناس)، لأنَّ أصْله (أناس). وذكر ابن منظور[١] أنَّهم لم يجْعلوا الألِفَ واللام فيه عِوَضاً من الهمزة المحذوفة، لأنَّه لو كان كذلك لما اجتمع العِوَض والمعوَّض منه في (الأُناس)، ولسنا معه لأنه قد وَردَ عن العرب اجتماع العِوض والمعوَّض في مثل: يا اللَّهُمَّ، يا أبتي، وغير ذلك.

ويتراءى لي أنَّ أبا البقاء العكبري يجيز هذه المسألة. «وأصل الناس عند سيبويه: أناس، حذفت همزته، وهي فاء الكلمة، وجعلت الألف واللام كالعوض منها، فلا يكاد يستعمل الناس إلاَّ بالألف واللام، ولا يكاد يستعمل أناس بالألف واللام، فالألف في الناس على هذا زائدة، واشتقاقه من الأنس. وقال غيره: ليس في الكلمة حذفٌ، والألف منقلبة عن واو، وهي عين الكلمة، واشتقاقه من: ناس يَنوسُ نَوْساً، إذا تحرّك، وقالوا في تصغيره: نُوَيْسٌ»[٢].

(٢) أنْ يكونا عِوَضاً من المضاف إليه على مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أنَّ الألف واللام يكونان عِوضاً عن الضمير المضاف إليه المحذوف، وهذا الضمير هو العائد من الجملة التي لها موضع من الإعراب، ومن ذلك قوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى وآثَرَ الحياةَ الدُّنيا فإنَّ الجحيمَ هي المَأوى﴾[٣]: (مَنْ) اسم موصول في موضع رفع على الابتداء والخبر قوله ﴿فإنَّ الجحيم هي

---

(١) انظر: ٢٤٥/٦ (نوس).

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٢٤/١.

(٣) النازعات: ٣٧-٣٩.

المأوى﴾ على أنَّ العائدَ محذوف أي: هي المأوى له، والعائد على مذهب الكوفيين الألف واللام لأنَّهما عِوَض عن الضمير العائد[1]، وهو أقلُّ تكلُّفاً من حذف العائد.

ومن ذلك أيضاً قولُه تعالى: ﴿وأمَّا مَنْ خاف مقامَ ربِّه ونَهى النَّفْسَ عَنِ الهوى، فإنَّ الجنةَ هي المأوى﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿ذلكَ مَنْ يُعَظِّمْ شعائرَ اللّهِ فإنَّها مِنْ تقوى القلوب﴾[3]: في عائد اسم الشرط (مَنْ) وجهان[4]:

(١) أنْ يكون محذوفاً أي: فإنَّ تعظيمها منهُ، أو من تقوى القلوب منهم على أنَّ الضمير في (فإنَّها) للشعائر أي: فإنَّ تعظيمها، وفي الكلام حذف مضاف.

(٢) أن يكون الألف واللام في (القلوب) عِوَضاً من الضمير أي: من تقوى قلوبهم، وهو الظاهر عندي؛ لأنَّه أقل تكلفاً.

---

(١) انظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٤٨٢، المبتدأ والخبر في القرآن الكريم: (تحت الطبع) مشكل إعراب القرآن: ٤٥٦/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١٢٧٠/٢، حاشية الشهاب: ٣١٨/٨، البحر المحيط: ٤٢٣/٨، الكشاف: ٢١٥/٤-٢١٦، تفسير القرطبي: ٢٠٧/١٩، مشكل إعراب القرآن: ٤٥٦/٢، البحر المحيط: ٣٨٧/٤، ١١٣/١.

(٢) النازعات: ٤٠-٤١. وانظر شواهد أخرى في: المبتدأ والخبر في القرآن الكريم.

(٣) الحج: ٣٢.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٩٤١/٢.

(٦) الياء

لَعلَّ أهمَّ مواطن كَوْنها عِوضاً ما يلي:

(١) أنْ تكونَ عِوَضاً مِن الحرف الزائد أو الأصيل في كل جمع تكسير من باب (فعالِل) وما يُشبِهُهُ في السكنات والحركات وعَدَدِ الحروف.

(٢) أنْ تكونَ عِوَضاً مِنَ الحرف الزائد أو الأصيل المحذوف في بعض صيغ التصغير.

(٣) أنْ تكونَ عِوَضاً مِن تاء التأنيث في المفرد.

(٤) أنْ تكونَ عِوَضاً مِنْ ضمة التصغير المحذوفة.

(٥) أنْ تكونَ عِوَضاً مِن النون في (أناسين) و(ظرابين).

(٦) أنْ تكونَ عِوَضاً مِن عين الكلمة.

وإليك التفصيل فيما مرَّ:

(١) أنْ تكونَ عِوَضاً مِن الحرف الزائد أو الأصيل في كل جمع تكسير من باب (فعالِل) وما يشبهه في السكنات والحركات وعدد الحروف:

لقد نصَّ النحويونَ على أنَّ ممَّا يُجْمَعُ على (فَعالِل) ما يلي[١]:

(١) الرباعي المجرَّد، نحو: جعفر، زِبْرِج[٢]، بُرْثُن، سِبَطْر[٣]، جُخْدُب[٤]، أو

(١) انظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٤٦/٤، همع الهوامع: ١١٨/٦.

(٢) يقال للذهب أو الزّهر، والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة.

(٣) السِّبَطْر: الشهم.

(٤) الجُخْدُب: قصير القامة.

جُخْدبٌ[1]، فَيُقالُ فيها: جعافر زَبارِج، برائِن، سباطِر، جحادِب، جخادِب.

(٢) الخماسي المجرَّد، نحو: سَفَرْجَل، جَحْمَرِش[2]، وأضرابها، فيقال فيها: سفارِج، جحامِر، بحذف الحرف الخامس، وهذا الحذف مقيَّدٌ بقيود، منها: ألاَّ يكون الحرف الرابع شبيهاً بالزائد لفظاً نحو: خَدَرْنق[3]. والشبيه بالزائد هو الذي يكون لفظه مخالفاً للزائد، ولكنَّ مخرجه هو مخرج الحرف الزائد، وهو الذي يكون لفظُهُ أيضاً لفظَ الزائد، ولكنَّه ليس بزائد لعدم توافر قيود الزائد، فالنون في (خَدَرْنق) لفظها لفظ الحرف الزائد نفسه (سألتمونيها)، ولكنَّها لا تُعَدُّ زائدة، لأنَّ الغالِبَ في الزائد أنْ يكون في آخر الكلمة، نحو: غضبان، ونَدْمان، أو في الوسط نحو: غَضَنْفر. والدال في (فرزدق) لفظها ليس من حروف الزيادة، ولكنها تُشْبِهُ التاء من حروف الزيادة من حيثُ المَخرَجُ.

ولك في هذه الحالة (عندما يكونُ الرابعُ شبيهاً بالزائد) أنْ تحذف الرابع الشبيه بالزائد، أو الخامس الأصيل، فيقال في تكسير فَرَزدق، وخَدَرْنق: فرازق أو فرازد، وخدَارق أو خدارن، ولكنّ حذف الخامس هو الأفصح، لأنَّ الأكثر في الكلام حذفُ الآخِر، لأنَّ الأواخِرَ هيَ موضع الحذفِ والتغيير.

وإنْ كان الخامس شبيهاً بالزائد لفظاً وجَبَ حَذْفه وإبقاء الرابع، نحو: قُذَعْميل[4]، فيقال في جمعه: قَذاعِم، والقول نفسه في سَفَرْجَل الذي يجْمَع على سفارِج.

وذَهبَ أبو العبَّاس المبرد في كونِ الرابِعِ شبيهاً بالزائد إلى أنَّه لا يُحْذَف إلاَّ الخامِسُ، فتكسير فَرَزْدَق، وخَدَرْنق عنده هو: فرازد، وخدارِن، أمَّا فرازِق، وخدارِق فغلطٌ عِنْدَه.

---

(١) الجُخْدُب: ضَرْبٌ من الجراد.

(٢) المرأة العجوز أو السمجة.

(٣) الخَدَرْنق: العنكبوت.

(٤) قدعْميل: اسم للضخم من الإبل.

وأجاز الكوفيون حَذْف الثالث كأنهم رأوْه أسهل، لأنَّ ألف الجمع تحل محلَّه فيُقالُ في تكسير فَرَزْدق وخَدَرْنق: فرادق وخدانق، على أنَّ ألف الجمع كالعوض من الحرف المحذوف.

(٣) الرُّباعي المزيد، نحو: مُدَحْرَج، ومُتَدَحْرِج، وسِبَطْرى، وقَدَوْكَس، فيقال في تكسير ما مرَّ: دَحارج، وسَباطِر، وقَداكِس، بحذف الحروف الزائدة.

وما مرَّ مُقَيَّدٌ بعَدَم كون الحرف الزائد رابعاً ليناً قبل الحرف الأخير الأصيل، فإنْ كانَ كذلك لم يُحْذَف عند الجمع، فيقالُ في تكسير (قنديل)، و(زِنْبيل)(١)، و(زِنديق)، و(غُرنَيْق)(٢): قناديل، وزنابيل، وزناديق، وغرانيق.

وإنْ كان الرابع واواً أوْ ألفاً يجْمَعْ على (فعاليل)، نحو: عُصْفور وعصافير، وفِردَوْس وفراديس، وسِرْداح(٣) وَسراديح، وقِرْطاس وقراطيس، وزُنْبور وزنابير.

وإنْ كانَ حَرْفُ العلة متحركاً فهو ليس من حروف اللين، فيقال في تكسير مُصَوِّر وهَبَيَّخ(٤): مَصاور وهبايخ. وإنْ كانَ حرفُ العلة غيرَ رابع حُذِف، فيقال في تكسير قَدَوْكَس، وخَيْسَفوج(٥): قداكِس وخَسافِج.

وممَّا يمكن عَدُّه من هذا الباب تكسير زَعْفران على زعافير، فجاءت الياء عِوَضاً من الألف والنون المزيدتين(٦).

ومن ذلك أيضاً تحقير (مُغْتَسل) وتكسيره، فيُقال فيه: مُغَيْسيل ومغاسيل، فجاءت الياء عِوَضاً من تائه الزائدة التي حُذِفَت(٧).

---

(١) الزُّنبيل: لغة في الزبيل، وهو الجراب.
(٢) غُرنَيْق: طيرٌ من طيور الماء طويل العنق.
(٣) السِّرْداح: الناقة الطويلة أو كثيرة اللحم.
(٤) الهَبَيَّخ: الغلام السمين.
(٥) الخيسفوج: حبُّ القطن أو الخشب البالي.
(٦) انظر: الخصائص: ٢/٣٠٢، الأشباه والنظائر: ١/١١٧.
(٧) انظر: الخصائص: ٢/٣٠٢، الأشباه والنظائر: ١/١١٧، لسان العرب (غسل).

ومن ذلك أيضاً كونُ الياء عِوَضاً من ألف التأنيث الخامسة في تكسير مثل حَبَنْطي وعَفَرْني، فيقال في تكسيرهما: حبانيط، وعفارين، ويجوز أن يُؤْتى بالتاء عِوَضاً من الياء كما مرَّ، فيقال في تكسيرهما: حَبانِطَة وعفارنة.

وذكر أبو حيَّان[1] أنَّ باب كون الياء عوضاً واسعٌ جداً، لأنَّه يجوز دخولها في كلِّ ما حُذِف منه شيء غير باب (لُغَيْزي) كما مرَّ؛ أمَّا تعويض التاء فمحصورٌ في مواضِع. ولسنا نتفق معه، لأنَّ تعويض التاء قد جاء في مواضِعَ كثيرة كما مرَّ.

(٤) الخماسي المزيد:

يُحْذَف منه الحرف الخامِس الأصيل والحرف الزائد، فيقال في تكسير قرطبوس[2] وخَنْدَريس[3] وقَبَعْثَرى[4]: قراطِب وخنادِر وقباعِث.

وبَعْدُ فكُلُّ ما كان ممَّا مرَّ من باب (فعالِل) وما يشبهه في عَدَدِ الحروف والسكنات والحركات يجوز فيه زيادة ياء قبل آخِره إذا لم تكن موجودة، وحَذْفها إن كانت موجودة، وهذه الياء عِوَضٌ من الحرف المحذوف الأصيل أو الزائد بقيد خُلوِّه منها[5].

وأجاز الكوفيون[6] زيادة الياء في مماثل (مفَاعِل) وحذفها من مماثل (مفاعيل)، فيجيزون في جعافِر جعافيرَ، وفي عصافِر عصافيرَ، وهو مذهب لا يصحُّ عند البصريين.

(٢) أنْ تكونَ عِوَضاً مِن الحرف الزائد أو الأصيل المحذوف في بعض صيغ التصغير:

لقد أجاز النحويُّونَ[7] تعويضَ ياء قبل الطرَف في كلِّ مصغَّر حُذِف منه

(١) انظر الأشباه والنظائر: ١١٩/١.

(٢) القَرْطبوس: الداهية، والقِرطبوس بكسر القاف العظيمة.

(٣) الخندريس: الخمر.

(٤) قبَعْثَرى: جَملٌ عظيم.

(٥) انظر: حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ١٥١/٤، همع الهوامع: ١١٨/٦.

(٦) انظر حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ١٥١/٤.

(٧) انظر: حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ١٥٨/٤، همع الهوامع: ١١٨/٦، ١٤٠.

حرف أصيل أو زائد، فيقال في تصغير سفرجل ومنطلق ومُغْتسل، وفرزدق، ومُدَحرج: سُفَيْرِج وسُفَيْرِيج[١]، وَنُطَيْلِق[٢] ونُطَيْلِيق، ومُغيسِل ومُغَيْسِيل[٣]، وفُرَيْزِد وفُرَيْزِيد[٤]، ودُحيرج وَدُحَيْرِيج[٥].

ومن ذلك أيضاً تصغير جَحَنْقَل[٦] على جُحَيفيل على أنَّ الياء عِوَضٌ من نونه[٧].

وذكر ابن جني أنَّ ما حذفت لامه وجعل الزائد عوضاً منها بابٌ واسع: «ومِمَّا حُذِفَتْ لامُه، وجُعِلَ الزائدُ عِوَضاً منها فَرَزْدق وفُرَيْزِيد، وسَفَرْجَل وسُفَيْرِيج، وهذا بابٌ واسِعٌ»[٨].

والتعويضُ فيما مرَّ ليس إلزامياً، لأنه يجوز ذلك ويجوز عدَمه سواء أكانَ المحذوفُ أصيلاً أم لم يكُنْ كذلك[٩]؛ لأنَّ الحذف لضربٍ من التخفيف.

وإنْ كان في الاسم المراد تصغيره ياءٌ لم تُضَفْ إليه الياء المشارُ إليها، فيقال في تصغير لُغَّيْزى، واحْرِنْجام، وافتقار: لُغَيْغِز، حُرَيْجِيم، وفُتَيْقِير، فلا يصحُّ التعويض لوجود الياء المنقلبة عن الألف في المصدَرين، والياء الموجودة في (لُغَّيْزى).

ومن ذلك النسب إلى اسم الفاعِلِ المُصَغَّر من (هوَّم)، فاسم الفاعل منه (مُهَوِّم)[١٠]، وتصغيره: مُهَيْوِم أو مُهَيِّم، فعند التصغير تحذف إحْدى الواوين كما تحذف إحدى الدالين في تصغير (مُقَدِّم) على مُقَيْدِم، فإنْ أدْغَمْتَ مُهَيْوِم بعد

---

(١) الياء عوض من اللام الأصيلة.

(٢) الياء عوض من الميم الزائدة.

(٣) الياء عوض من التاء الزائدة.

(٤) الياء عِوَضٌ من القاف الأصيلة.

(٥) الياء عوض من الميم الزائدة.

(٦) الجَحَنْقَل: غليظ الشفة.

(٧) انظر: الأشباه والنظائر: ١١٧/١، الممتع في التصريف: ٥٥/١، ١٤٨، الخصائص: ٣٠٢/٢.

(٨) الخصائص: ٣٠١/٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١١٦/١.

(٩) انظر شرح المفصل: ١٣١/٥.

(١٠) هَوَّم: نام نوماً خفيفاً.

حذف إحدى الواوين صار: مُهَيِّم، وإنْ عَوَّضْتَ بدلاً من المحذوف صار: مُهَيِّيم، أو: مُهَيْوِم، كما هو الحال في مُقَيْدِيم.

وفي النسب إلى مُهَيِّيم بالتعويض يقال: مُهَيِّيمي، أمَّا النسب إلى غير المعوَّض فَهُو مُهَيِّميّ، وفي هذا النسب ثِقَلٌ مَصْدَرُه الياءان المُشَدَّدتان المكسور ما بينهما، بالإضافة إلى كسر الياء المشدَّدة الأولى[١].

وإنْ حُذِف حَرْفُ التعويض فيه التبس اسم الفاعل المصغر باسم الفاعل من (هَيَّم).

وحَذف أحَد المثلين في تصغير مُهَيِّم أو مُهَوِّم مذهب سيبويه في تصغير عَطوَّد، فهو عندَه: عُطَيْود، أو عُطيويد بالتعويض. وأبو العباس المبرّد لا يحذف شيئاً، لأنَّ الثاني المتحرِّك يصير مدَّة رابعة، فتصغير اسم الفاعل (مُهَيِّم) على مذهَبه: مُهَيِّيم، وتصغير (عَطَوَّد): عُطيِّيد، فالنسب إلى اسم الفاعل المُصَغَّر هو: مُهَيِّيمي، على أنَّ الياء ليسَتْ عِوَضاً كما مرَّ. وذكر الرضي في (شرح الشافية)[٢] أنَّ مذْهب سيبويه في النسَب إلى اسم الفاعل السابق يحتمل التعويض وعَدَمَه.

ومنْ ذلك أيضاً تصغير مُزْدان، فيقال فيه: مُزَيِّن أو: مُزَيِّين بالتعويض، كما يقال في تكسيره: مزاين ومزايين[٣].

(٣) أن تكونَ عوَضاً مِنَ تاء التأنيث في المفرد:

جاء في (لسان العرب)[٤] أنَّ تكسير (صَملَق) على صماليق محمولٌ عند ابن سيده على أنَّ الياء عوض من التاء في المفرد: «وَحكى سيبويه صماليق، قال ابن

(١) لسان العرب: ٢٠٧/١٠.
(٢) انظر: ٣٤/٢، وانظر الكتاب: ٣٧١/٣، شرح جمل الزجاجي: ٣٢١/٢.
(٣) انظر لسان العرب: ٢٠١/١٣.
(٤) انظر: ٢٠٧/١٠.

سيده: ولا أدري ما كسَّر إلاَّ أن يكونوا قالوا صَمْلَقة في هذا المعنى، فعوَّضَ من الهاء، كما حكي مواعيظ...»[1].

(٤) أن تكونَ عوَضاً مِن ضمَّة التصغير المحذوفة:

لقد استثنى النحويُّون في باب التصغير من المُبهماتِ أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، فأجازوا تصغيرها، لأنَّ فيها شبَهاً بالأسماء المتمكنة من حيثُ كونها توصَفُ و يوصَفُ بها، وتُذكَّرُ وتؤنَّثُ وتثنَّى وتجمَعُ.

ولقَد خولِفَت في تصغيرها قاعدةُ التصغير، بإبقاء الأوَّل مفتوحاً، وللنحويين في تصغيرها من حيثُ التعويضُ مذهبان:

(١) إبقاء الأوَّلِ مفتوحاً، وزيادةِ ألف في الآخر عوَضاً عمَّا قد فاتها مِن ضمِّ الأول، فقيل في تصغير: ذا، تا، ذان، تان: ذَيّا، تَيّا، ذيّانِ، تيّانِ. بحذف ألف العوض في التثنية لالتقاء الساكنين. وفي الجمع: أُلَيّا وأُلَيْئا.

وقيل في تصغير (الذي) وما يَدورُ في فلكه: اللذيّا اللّتيّا، اللّذَيّانِ، اللّتيّانِ، اللّذيُّونَ بضم الياء وتشديدها، ويجوز فتحها، واللّذَيِّين، بكسر الياء وتشديدها، ويجوز فتحها، واللّتيّاتِ، واللّويتا في التي، فَحُذِفَتْ ألف اللاتي في اللّتيّاتِ لالتقائها ساكنةً بألف الجمع، وقلبت في اللوَيْتا واواً مفتوحة لأجل ياء التصغير، وحُذفَت الياء الأخيرة، وجيء بألف التعويض. ويُقالُ في تصغير اللائي اللّوَيّاء.

ولقد وَرَدَ الضم في (اللُّذَيا) و(اللُّتَيّا) في لغة لبعضِ العرب، فيكون قد جُمِعَ بين العوَضِ والمعوَّضِ منهُ.

ولقد عُوِّض في: اللّذيّا، واللّتيّا، وذيّا، وتيّا، ألفٌ من الضمة، وفُتِحَت الياء التي بعد ياء التصغير، لتَسلَمَ ألفُ العوَض. أمَّا: اللّذيّان، واللّتيّانِ، واللذيِّين، واللذيُّون ففيها حذفُ ألفِ العِوَض قبل علامة التثنية لاجتماع الساكنين، والقولُ

(١) انظر: همع الهوامع: ٦/١٥٠، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/١٧٢.

نفسه في ألف العوض في الجمع، فلقد حُذفَت ألف العِوَض قبل علامة الجمع، ومذهب سيبويه أنَّ ألف العوَض حُذفت في المثنى والجمع نسياً، ومذهب الأخفش عدم الحذف نسياً بل لالتقاء الساكنين، فتصغير (الذين) و(الذون) عنده: اللَّذيّونَ، واللَّذيِّينَ بفتح الياء مثل: المُصْطَفَوْن، والمُصْطفَيْنَ[1].

ولقد استغنى سيبويه[2] باللُّتيَّات، جمع السلامة لـ (اللُّتيَّا) بحذف ألف العوض لالتقاء الساكنين عن تصغير اللاتي واللائي، وهو الصحيح عند السيوطي[3]، لأنَّهُ لم يثبت عن العرب، ولأنَّ القياسَ لا يقتضيه، لأنَّ قياسَ هذه الأسماء ألاَّ تُصَغَّر. أمَّا الأخفشُ فلقد صغَّرهما على لفظيهما قياساً، فتصغير اللاتي عنده: اللَّويتا، بقلب الألف واواً كما في اللَّواتي، وحَذف ياء اللاَّتي لئلاَّ يجتمع مع ألفِ العِوَض خمسة أحرف سوى الياء. وتصغير اللائي: اللوَيْئا.

وذَهب المازني إلى أنَّ حَذف الزائد أولى، وهو الألف التي بَعدَ اللام، فيصبح تصغير اللاتي عِنده كتصغير (الَّتي).

وذهب بعضُ البَصْرِيِّينَ إلى أنَّ تصغيرهما من غير حذف، أي: اللَّوَيْتيا، واللَّوَيْئيا.

(٢) جَعلُ الياء عوَضاً من ضمة التصغير، وإدغام ياء التصغير فيها، وهو مذهب الرضي في (شرح الشافية)[4]. ولم تُدْغَمْ ياء العوَض في ياء التصغير لئلاَّ تتحرَّكَ ياء التصغير، لأنها ساكنة، فيكون في تصغير جميع المُبهمات ياء مشدَّدة، الأولى ياء التصغير، والثانية عِوَضٌ من الضمة، وحُرِّكت ياء العوَض بالفتح قصداً للخفَّة.

---

(١) انظر شرح الشافية: ٢٨٨/١.
(٢) انظر شرح الشافية: ٢٨٨/١.
(٣) انظر همع الهوامع: ١٥١/٦.
(٤) انظر: ٢٨٩/١.

وإن كان الحرفُ الثاني من المبهم على هذا المذهب ساكناً كما في (ذا) و(تا) و(ذانِ) و(تـانِ) جُعلت الياء المشدَّدة بَعد الحرف الأوَّل، لئلاَّ يَلتقي ساكنان، فيكونَ أصلُ (ذَيًّا) و(تَيًّا): ذَيْيٌ، تَيْيٌ، بياء ساكنة في الآخر بَعدَ ياء مفتوحة مشدَّدة، لَكنَّ ذلك خُفِّف بقلب الثالثة ألفاً كراهة اجتماع الياءات.

وذكر أبو حيَّان[1] أنَّ لغة الضمِّ (اللُّتَيًّا، اللُّذَيًّا) تَدُلُّ على أنَّ الألف ليست عوَضاً من ضمَّة الأوَّل، لأنَّهُ لا يجمعُ بينَ العوَض والمعوَّض منه.

وذكر ابن مالك في (شرح الكافية)[2] أنَّ أصل: ذَيًّا، وتَيًّا: ذَيِّيا، تَيِّيا، بثلاثِ ياءات، على أن أصل (ذا) و(تا): ذَيي، وتيي، والمحذوف العين. ومذهب الكوفيين أنَّ (ذا) و(تـا) موضوعٌ على حرف أصيل، وهو الذال، والألف حرف زائد لبيان حركة الحرف الأصيل، ومذهبُ السيرافي أنَّهُ موضوعٌ على أصلين[3]. والياء الأولى على مذهب ابن مالك عينُ الكلمة، والوسطى ياء التصغير، والثالثة لامها، فاستُثقلَ توالي هذه الياءات الثلاث، فخُفِّف بحذف العين، لأنَّ حذف ياء التصغير، لكونها جيء بها لمعنى ــ لا يصح، ولأنَّ حذف الثالثة يوجبُ فتح ياء التصغير التي لا تُفتح، وجاءت ياء التصغير في هذا المذهب ثانية. وقيل إنَّ وقوع ثلاث ياءات في الكلمة العربية مغفورٌ في تصغير (حيّ) على حُييّ. وقيل إنَّ اسمَ الإشارة لا يحتمل ذلك لكون تصغيره على خلاف القياس[4].

(٥) أن تكونَ عوَضاً من النون في (أناسين) و(ظرابين):

مِمَّا يُكسَّرُ على (فعاليّ) كلُّ اسم ثلاثيٍّ ساكن العين آخره ياء مشدَّدة زائدة ليست لتجديد النسب، ومن ذلك كرسيٌّ وكراسيّ، وكُركيٌّ وكراكيّ[5]، وليسَ

(١) انظر همع الهوامع: ٦/١٥٠.

(٢) انظر حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٤/١٧٤.

(٣) انظر حاشية الصبَّان: ٤/١٧٤.

(٤) انظر لسان العرب: ١٥/٤٥١.

(٥) النسب المتجدِّد: هو الذي لا يخرج عن غرض النسب، وعلامة بائه أن يبقى الاسم دالاً على المنسوب إليه بعدَ حَذفها، أمَّا حذف تلك التي ليست للنسب فيختل المعنى لسقوطها.

(٦) كُرْكي: اسم لطائر.

من ذلك مصريٌّ وهنديّ وتركيٌّ، لأنَّ الياء لتجديد النسب، فلا يصح أن يكسَّر ما مرَّ على: مصاريّ، وهناديّ، وتراكيّ. وليس من ذلك أيضاً عربيٌّ وعجمي لتحرّك العين.

ويُعَدُّ من ذلك ما أصله النسب، فكثر استعماله، فصارَ النسب منسيّاً، ومن ذلك: مَهريّ، فهو في الأصل منسوب إلى مَهْرة، إحدى القبائل اليمنية، فكثر استعماله حتى صار اسماً يُطلق على النجيب من الأبل، ولهذا جُمع على (مهاريّ).

ومن ذلك بُختي، وهو الجمل المنسوب إلى (بُخت)، وهي إبلٌ خراسانية قوية، ثم كثر استعماله، فأصبح يطلق على كلّ جملٍ قوي، فصار النسب منسيّاً.

وممّا جاء مكسَّراً على (فَعاليّ) أناسيّ، وظرابيّ، وهما تكسير إنسان وظَربان[1]، وقيل إنَّ أصلها: أناسين، وظرابين، حُذفَتِ النون وعُوِّض منها الياء التي أدغمت فيها الياء الأولى. وقيل إنَّ مفردها: إنْسيّ، وظربيّ، وهو قولٌ حَسَن عند أبي حيان: «قالَ أبو حيَّان: ولو ذَهَبَ ذاهبٌ إلى أنَّ الياء في (أناسيّ) ليست بدلاً وأنَّ (أناسيّ) جمع إنسيٍّ، وأناسين جمع إنسـان لَذَهَبَ إلى قولٍ حَسَنٍ، واستراحَ من دعوى البدل...»[2].

ويتراءى لي أنَّ إجازة (فعاليّ) فيما مرَّ أقلُّ تكلفاً من غير ادّعاء القلب، فكونُ المفرد منتهياً بالياء المشدَّدة يغنينا عن ذلك.

(٦) أن تكون عوضاً من عين الكلمة:

وممّا عُدَّ من ذلك أَيْنُقٌ على مذهب سيبويه في أحد قوليه، لأنَّ العين واو حذفت وعوِّض منها الياء، فهي من باب أيفُل، وقوله الآخر أنَّ العين قُدّمت على الفاء وأبدِلت ياء، فهي من باب أعفُل[3].

---

(١) ظَربان: دابة منتنة الريح، تشبه الهر.

(٢) حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٤٥/٤، وانظر شرح التصريح على التوضيح: ٣١٤/٢، شرح الشافية: ١٦٣/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٩٨٨/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠٦/٢، معاني القرآن: ٣٧٠/٢.

(٣) انظر الأشباه والنظائر: ١٠٩/١، وانظر لسان العرب (ونق). الكتاب: ٤٦٦/٣.

(٧) التنوين:

لقد أوصلَ النحويون(١) التنوين إلى عشرة أنواع:

(١) تنوين التنكير.

(٢) تنوين التمكين أو التمكُّن أو الأمكنيَّة أو الصرف.

(٣) تنوين العوَض.

(٤) تنوين المقابلة.

(٥) تنوين الترنُّم.

(٦) التنوين الغالي.

(٧) تنوين الحكاية.

(٨) تنوين المنادى المضموم عند الاضطرار.

(٩) تنوين ما لا ينصرف عند الضرورة.

(١٠) تنوين الشذوذ.

ولقد جمعها بعضهم نظماً(١):

أقسام تنوينهم عشرٌ عليك بها ... فإنَّ تحصيلها من خير ما حرزا
مكِّنْ وقابلْ وعوِّضْ والمنكِّر زدْ ... رَنِّمْ واحكِ، اضطرر غالٍ وما هُمِزا(٣)

ولقد جمعها العلامة الأمير(٤) مع ذكر أمثلة عليها:

مكِّنْ بزيدٍ وإيهٍ نكِّرَنْه كذا ... قابلْ بجمعٍ لتأنيثٍ وقد سَلِما

(١) انظر: الأشباه والنظائر: ١٠٥/٢، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٢١/١، شرح التصريح على التوضيح: ٣٧/١.

(٢) إشارة إلى التنوين الشاذ.

(٣) انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٣١/١.

عـوضٌ جَـوارٍ إذ رَنْـمٌ بِـطـلـقـةٍ غـالٍ إنْ أو بـصرف الـشـعر ما حُرِما
كـذا نـداء بـتـنـويـنٍ كـيـا مَطرٌ والحكي ما شذَّ، تلك العشرُ فافهما

ولسنا نريد أن نتحدَّث عن هذه الأنواع جميعها، لأنَّها ليست بُغيَتَنا في هذا البحث، فَمَن اشتهاها فَليَعُد إليها في مظانِّها، أمَّا بُغيَتُنا فتنوين التعويض.

ويدور في مظان النحو مصطلحان لهذا النوع، تنوين التعويض، وتنوين العوَض، ولقد عبَّر ابن هشام كما في (شرح التصريح على التوضيح)(١) عنه بتنوين التعويض، والقولُ نفسه مع الأشموني(٢)، وعبَّر عنه في (مغني اللبيب)(٣) بتنوين العوَض. وذكر الشيخ خالد الأزهري أنَّ العوَض أولى من التعويض الذي هو فعل الفاعل، وليس عوضاً عن شيء، والتسمية هذه عنده من باب المزاوجة مع تنوين التنكير والتمكين، ولقد رُدَّ هذا التأويل؛ فَذَهبَ الدنوشري إلى أنَّ التنوين هو العوض لا فعل الفاعل؛ لأنَّه من باب إضافة المسبَّب إلى السبب، لأنَّ هذا التنوين سبب الإتيان به هو التعويض.

ويتراءى لي أنَّ كلا الاصطلاحين يؤدِّي ما يراد على ما فيهما من تأويلات النحويين، ولا ضرورة إلى مثل هذا الخلاف لأنه لا فائدة فيه.

والتنوين حملاً على المعوَّض منه أربعة أنواع:

(١) أن يكونَ عوَضاً من حرف.
(٢) أن يكونَ عوَضاً من كلمة.
(٣) أن يكونَ عوَضاً من جملة.
(٤) أن يكونَ عوَضاً من الفتحة.

وإليك التفصيل في هذه الأنواع الأربعة:

---

(١) انظر: ١/٣٣.
(٢) انظر حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ١/٣٤.
(٣) انظر: ٤٤٦.

(١) أن يكونَ عوَضاً من حرف:

وهذا الحرف إمّا أن يكون أصيلاً وإمّا أن يكون زائداً، ومن الأوّل تنوين جوارٍ وغواشٍ تكسير: جارية وغاشية، وأضرابها من الجموع التي لا نظير لها في المفرد المنقوص في حالتي الرفع والخفض، وأُعَيمٍ وَيُعَيْلٍ تحقير: أعمى وأعلى.

وفي التنوين فيا مرَّ ثلاثة مذاهب:

(١) أنّه عِوَضٌ من الياء والحركة، وهو مذهب سيبويه والجمهور، جاء في (الكتاب): «وسألتُ الخليلَ ــ رحمَهُ اللّهُ ــ عن رجُلٍ يُسمَّى بجوارٍ، فقال: هو في حال الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسماً، ولو كان من شأنهم أن يَدعوا صَرفَه في المعرفة لتركوا صرفَهُ قبل أن يكون معرفة، لأنّه ليس شيء من الانصراف بأبعد من (مفاعل).. وسألتُهُ عن رَجل يُسمَّى أعمى، فقلت: كيفَ تَصنَعُ بهِ إذا حقَّرتَهُ؟ فقال: أقولُ: أُعَيمٍ، أصنعُ به ما صَنَعتُ به قبل أن يكون اسماً لرجُل...» [(١)].

وفي مذهب سيبويه السابق تأويلانِ، أوّلها: أن المنعَ من الصرف مقدَّمٌ على الإعلال، فالأصل فيا مرَّ: جواريُ، وغواشيُ، وأعيميُ، وَيُعَيْلِيُ، فحذفت الضمة استثقالاً، والفتحة كذلك، لأنّها نائبة عَن الكسرة المستثقلة، ثم حذفَت الياء تخفيفاً لانكسارِ ما قبلها، وعُوّضَ منها التنوينَ لئلاّ يحدُث إخلالٌ في وزن هذا الجمع وأفعل التفصيل، ويُعزِّز ذلك إثبات الياء في الجر بالفتحة للمنع من الصرف، وهو قول يونس بن حبيب كما في (الكتاب): «وأمّا يونس فكانَ ينظرُ إلى كلِّ شيء من إذا كان معرفةً كيف حالُ نظيره من غير المعتلِّ معرفةً، فإذا كان لا ينصرفُ لم يُصرَف، يقول: هذا جواريُ قد جاء، ومرَرتُ بجواريَ قبلُ. وقال الخليل: هذا خَطأ، لو كانَ من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر لكانوا خلقاء أن يُلزموه الرفعَ والجر، إذ صارَ عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجر، ولكانوا خلقاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجر، فيقولوا: مرَرتُ

---

(١) الكتاب: ٣/٣١٠-٣١١.

بجواريَ قبلُ، لأنَّ ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على حالٍ واحدة» [1].

وذكر ابن يعيش [2] أنَّ يونسَ وأبا زيدٍ والكسائيَّ يُعامِلونَ (جوارٍ) وأضرابَهُ معاملةَ المنقوص من حيثُ الصرف وعَدمه، فإنْ وجدَ لَهُ نظيرٌ مصروفٌ صرفوه، وإن لم يوجَد منعوهُ وفتحوه في موضع الجر، وسكَّنوه في موضع الرفع، وهو قولُ أهل بغدادَ أيضاً. ويتراءى لي كما هو ظاهرٌ في النص المقتبس أنَّ ذلك مقَيَّدٌ بكونِ اللفظ علماً [3].

ويتراءى لي أنَّ هذا التأويل أقَلُّ تكلفاً في الاحتجاج لَهُ من التأويل الثاني، لأنَّه كما سيتضح فيما بعد يقومُ على الحذف والتعويض.

وثانيهما أنَّ الإعلال مقدَّمٌ على المنع من الصرف في حالتي الرفع والجر كما مرَّ، وهو اختيار الشيخ يس الحمصي [4]، والخضري [5]، والرضي [6]، والأشموني [7] وغيرهم، لأنَّ الإعلال مرتبط بجوهر الكلمة، أما المنع من الصرف فوضعٌ طارىء بعدَ تمامها، والأصل فيما مرَّ حملاً على هذا التأويل: جواريٌ، وغواشيٌ، وأعَيميٌ، ويُعيليٌ، والتنوين فيها جميعها على هذا التأويل تنوين تمكين، استثقلتِ الضمة والفتحة لنيابتها عن الكسرة المستثقلة في الجر، فحذفتا، ثمَّ حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، وحذفَ تنوينُ الصَّرف لوجود صيغة منتهى الجموع تقديراً، وخيف من رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظاً لكونهِ منقوصاً، فعُوِّض التنوين لئلاَّ تعود الياء المحذوفة.

---

(١) الكتاب: ٣/٣١٢.
(٢) انظر شرح المفصَّل: ١/٦٤.
(٣) انظر حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣/٢٤٦، وانظر الفوائد الضيائية في النحو ورقة: ١٧-١٨.
(٤) انظر حاشيته على شرح الفاكهي على شرح قطر الندى: ١/٢٠.
(٥) انظر حاشيته على شرح ابن عقيل: ١/٢٠.
(٦) انظر شرحه على الكافية: ١/٥٨.
(٧) انظر حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣/٢٤٤-٢٤٥.

(٢) أنَّهُ عِوَضٌ من حركة الياء، الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة، على أنَّ منعَ الصَّرف مُقدَّمٌ على الإعلال، وهو مذهب المبرد والزجاج، وتأويل هذا المذهب أنَّ أصلَ (جواري) و(غواشي) و(أُعيمي) و(يُعَيْلي): جواريُ، غواشيُ، أعيميُ، يُعيليُ، بإسقاط التنوين، فاستُثقلتِ الضمَّةُ والفتحة النائبة عن الكسرة المستثقلة، ثمَّ جيء بالتنوين عوضاً منها، ثمَّ حذفت الياء لالتقاء الساكنين، سكون الياء وسكون التنوين، وهو قول فاسدٌ عند المالقي[1] من أوجه:

(١) أنَّ الضمة والكسرة تقديراً لا تظهران في الياء أبداً سواء كانت الكلمة منوَّنة أو غير منوَّنة لاستثقالها، ولذلك كانَ التنوين عوضاً من الياء.

(٢) أنَّه ليس في مثل: حُبلى وسَلمى، وذكرى، تنوينٌ أصلاً، إذ لو كانَ التنوينُ عوَضاً من حركةٍ للزم في مثل هذه الألفاظ.

(٣) أنَّ المعوَّض والمعوَّض منهُ كلاهما حرفٌ، فحدثَ التناسب، فعُوِّض أحدهما من الآخر، ولا تناسُبَ بين الحركة التي هي بعضُ الحرف والتنوين الحرف، فلذلك لا يصح جعلُ الحرف عوضاً من بعضه.

والقولُ نفسه مع ابن جني: «والتَّنوينُ في (جوارٍ) ونحوهُ ليسَ بدلاً من الحركة، وذلك أنَّ الياء في (جوارٍ) قد عاقبَت الحركة في الرفع والجر في الغالب من الأمر، وإذا كان الأمر كذلك فقد صارت الياء لمعاقبتها الحركة تجري مجراها، فكما لا يجوز أن يعوَّضَ من الحركة، وهي ثابتة، كذلك لا يجوز أن يُعوَّضَ منها وفي الكلمة ما هو معاقب لها وجارٍ مجراها»[2].

وذكر ابن يعيش[3] أنَّ هذا الوجه ضعيف أيضاً، لأنَّهُ يلزمُ التعويضُ حملاً على ما مرَّ في نحوِ: يَغزو، ويَرمي، لأنَّ الأفعال يدخلها التنوين عنده باستثناء تنوين التمكين.

وذكر الرضي[4] أنَّ الأولى قولُ سيبويه لأنَّ سقوط الواو من (يَضَعُ) و(يَعِدُ) علمين لا يصرفهما، وظهور الفتحة على ياء (جواري) في قولنا: مرَرتُ بجواريَ، لغةٌ

---

(١) انظر رصف المباني: ٣٥٢.
(٢) المنصف: ٢/٧٢-٧٣.
(٣) انظر شرح المفصل: ١/٦٤.
(٤) انظر شرحه على الكافية: ١/٥٩.

خبيثة قليلةٌ عنده، لأنَّ منع الصرف يقتضي حذف التنوين وسقوط الكسرة وصيرورتها فتحةً.

وذكرَ ابنُ جني[1] أنَّ شيخه أبا علي الفارسي قد أنكرَ هذا القولَ، لأنَّه لو كانَ كذلك لوَجَب أن يعوِّض التنوين من حركة الياء في (يرمي) والواو في (يَغزو)، ويحتج لشيخه من حيث إنَّ هذين الفعلين لا يدخلها التنوين، وكذلك (مفاعِل) لا يدخلها التنوين لأنَّها تجري مجرى الفعل في هذه المسألة: «قيل له: ومثال (مفاعِل) أيضاً لا يدخُلهُ التنوين، فجرى مجرى الفعلِ، فإن قال: (مَفاعِلُ) على كلِّ حالٍ اسمٌ، والاسمُ ممَّا يصحُّ تنوينهُ، فلذلك عوَّضَ من حركته تنويناً، قيلَ له: لو كانَ الأمرُ كذلكَ لوجبَ أن يعوِّض من حركة الألف في (حُبْلى) ونحوها تنويناً، ولم نَرهُم فعلوا ذلك وإن كانت اسماً، فإن قال: لو عُوِّض من حركة (حُبْلى) ونحوها لدخل التنوينُ ما لا ينصرف على وجهٍ من الوجوه، قيل: وكذلكَ (مفاعِل) قد لا ينصرفُ معرفةً ولا نكرة، فإن قالَ: مثال (مفاعل) قد ينصرفُ في بعض المواضع، وذلك عند ضرورة الشعر، و(حُبْلى) وبابها لم يُصرف قط للضرورة، لأنَّ التنوين كان يُذهبُ الألف من اللفظ، فيحصل على ساكنٍ هو التنوين، وقد كانت الألف قبلهُ ساكنة، فلا يزدادونَ أكثرَ ممَّا كانَ قبلَ الصَّرف، فتركوا الصرفَ في (حُبْلى) لذلك...»[2].

ويعزِّز ابنُ جنّي حذفَ الياء تخفيفاً على أنَّ المنع من الصرف مقدَّمٌ على الإعلال كما مرَّ بشواهدَ من الكلام العربي والقرآنِ الكريم[3].

(٣) أنَّهُ تنوين صرف في حالتي الجرِّ والرفع لزوال صيغة الجمع الممنوع من الصرف بحذف الياء من غير نيّتها، فما جاء من هذا الباب على هذا المذهب يعاملُ معاملة المفرد نحو: سلام وكلام، ويعزِّز هذا المذهبَ قراءةُ قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الجوارُ المنشآتُ في البحرِ كالأعلامِ﴾[4]، وقراءة قوله تعالى: ﴿وَمِن آياتِهِ الجوارُ في البحرِ

(١) انظر المنصف: ١/٧٣-٧٤.
(٢) المنصف: ١/٧٣-٧٤.
(٣) انظر المنصف: ٢/٧٢.
(٤) الرحمن: ٢٤.

كالأعلام﴾[١]، فعلامة الرفع في هاتين القراءتين الضمّة الظاهرة على الراء، لأنَّ الياء المحذوفة قد تنوسيَت[٢]، وهذا القولُ منسوبٌ إلى الأخفش. ولقد نسبهُ الرضي في (شرح الكافية) إلى الزجاج الذي نُسِبَ إليه وإلى المبرد أنَّ هذا التنوين عِوَضٌ من حركتي الياء، الضمّة والفتحة كما مرَّ: «ثمّ اختلفوا في كون (جوارٍ) و(غواشٍ) منصرفاً، فقال الزجاج: إنَّ تنوينَه للصرف، وذلك أنَّ الإعلال مقدَّمٌ على منع الصرف، لأنَّ الإعلال سببه قويٌّ، وهو الاستثقال الظاهرُ المحسوس في الكلمة، وأمّا منع الصرف فسببه ضعيف، إذ هو مشابهةٌ غيرُ ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبيَّن قبلُ، قالوا: فسقط الاسم بَعدَ الإعلال عن وزنِ أقصى الجموع، الذي هو الشرط، فصارَ منصرفاً، والاعتراضُ عليه أنَّ الياء الساقط في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في: جاءتني جوارٍ، وكسرُ الراء حكمٌ لفظي كمنع الصرف، فاعتبار أحدهما دونَ الآخر تحكم، وكلُّ ما حُذِفَ لإعلالٍ موجب، فهو بمنزلة الباقي...»[٣].

وبَعدُ فإنني لأذهبُ في هذه المسألة إلى إجازة عودة الياء في حالة الجر، ومعاملة الاسم من هذا الباب معاملة الممنوع من الصرف الذي يجرُّ بفتحةٍ عوضاً من الكسرة، لأنّه لا ضرورة تدعو إلى حذف الياء، لأنَّ الفتحة غير مستثقلة عليها كما هو في: رأيت القاضيَ وأضرابَه، ولا ضرورة إلى ادّعاء الثقل لكون الفتحة نائبةً عن الكسرة، لأنَّ هذا الادِّعاء يقوم على التوهُّم، وحمل ذلك على غير الظاهر، ولعلَّ ما يُعزِّز ما نذهبُ إليه ما جاء في الكلام العربي من شواهدَ، ومن ذلك قولُ الفرزدق[٤] (الطويل):

فَلو كانَ عبدُ اللّهِ مولى هَجَوْتُه ... ولكنَّ عبدَ اللّهِ مَوْلى مواليا

(١) الشورى: ٣٢.

(٢) انظر في ذلك: البحر المحيط: ٥٢٠/٧، ١٩٢/٨، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١٤٩.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٥٨/١. وانظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢٤٦/٣.

(٤) انظر: الكتاب: ٣١٣/٣، طبقات فحول الشعراء: ١٧، الشعر والشعراء: ٧٦، المقتضب: ١٤٣/١، شرح المفصّل: ٦٤/١، خزانة الأدب: ١١٤/١، شرح التصريح على التوضيح: ٢٢٩/٢، لسان العرب (ولي)، الدرر: ١٠/١.

فـ (مواليا) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة بدلاً من الكسرة، والألف للإطلاق.

وقولهُ أمَّية بن أَبي الصلت[1] (الطويل):

لَهُ ما رأَتْ عَيْنُ البصيرِ وفَوْقَهُ ... سَماءُ الإلهِ فَوْقَ سَبعِ سمائيا

فجمَعَ (سماء) على سماءٍ، فظهرت الفتحة بدلاً من الكسرة، لأَنَّهُ مضاف إليه، والألف للإطلاق. وذكر ابن جنيّ[2] أنَّ في (سمائيا) خروجاً عمَّا عليه الاستعمال مِن ثلاثة أوجهٍ:

(١) أنَّهُ جمع (سماء) على (فعائل) تشبيهاً بـ (شمال) وشمائِل، ولكنَّ المعروف في جمع (سماء) هو سُمِيٌّ على (فُعول).

(٢) أنَّ فيهِ إقراراً للهمزة العارضة في الجمع مع اللام المعتلَّة، لأنَّ ما تجيء في جمعه الهمزة ولامه ياء وواوٌ وهمزة تُغيَّرُ فيه الهمزة، فيقالُ في (خطيئة): خطايا، ولم يُقَل خطاءٍ حملاً على سماءٍ.

(٣) أنَّ فيهِ معاملة (سمائي) معاملة (ضوارِب) صحيح اللام، والقياسُ حذفُ الياء في حالتي الرفع والجرِّ على أنَّ التنوين للتعويض.

وقول المتنخل الهذلي[3] (الوافر):

أبيتُ على معاريَ فاخراتٍ ... بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِباطِ

فجرَّ (معاريَ) بالفتحة بدلاً من الكسرةَ. ولقد عدَّ ابنَ جنيَ[4] إنشاد (معاريَ) بالفتحة من باب الزحاف: «فهن إنشادُ بعض العرب، وهو غلَط، لأَنَّهُ لوْنه أنشدَهُ (معادٍ فاخراتٍ) لم ينكسر الشعر، ولكنَّ الذين أنشدوه مفتوحاً استنكروا قُبحَ الزِّحاف، ونفرَت عنه طباعُهم مسكناً مخافة كسر الوزن، وأمَّا

(١) انظر: الكتاب: ٣١٥/٣، ديوان أميّة بن أبي الصلت: ٧٠، المقتضب: ١٤٤/١، الخصائص: ٢١١/١، ٢٣٣، ٣٤٨/٢، المنصف: ٦٦/٢، ٦٨، خزانة الأدب: ١١٨/١، لسان العرب (سما).

(٢) انظر المنصف: ٦٦/٢-٦٩.

(٣) انظر: الكتاب: ٣١٣/٣، الخصائص: ٣٣٤/١، ٦١/٣، ديوان الهذليين: ٢٠/٢، المنصف: ٧/٢.

(٤) انظر المنصف: ٦٧/٢.

الجفاةُ الفصحاء فلا يبالون كَسرَ البيتِ لاستنكارهم زيغَ الإعراب»[1]. وهذا الشاهد من الوافر لازحاف فيه على هذا الإنشاد، والزحاف يكون في إنشاده على (معادٍ)، فجاءت تفعيلة (مفاعيلُن) موضعَ (مُفاعَلَتُن).

ولسنا مع ابن جني فيما ذهبَ إليه لئلاَّ يخرجَ الشاهدُ عنِ القياس، لأنَّ التفعيلاتِ التامة هي الأصل، وما جاء على غيرها فرعٌ، فالحملُ على الأصلِ أولى.

وقَوْلُ الكميت[2] (متقارب):

خَـرِيـعُ دَاوِدِيَ في مَـلْـعَـبٍ   تَـأَزَّرُ طَـوْراً وتُـلْقِي الإزارا

فـ (دوادي) مضاف إليه مجرور بالفتحة بدلاً من الكسرة.

وقولُ الفرزدق[3] (رجز):

قَدْ عَجِبَتْ مِنِّي ومِنْ يُعَيلِيا   لـمَّـا رأتْني خَـلَـقـاً مُقْلَوْلِيا

فـ (يُعَيليا) مجرور بالفتحة بدلاً من الكسرة، والألف للإطلاق.

ولعلَّ ما يعزز ذلك أنَّ هذه لغة بعض العرب كما في (الفوائد الضيائية): «وفي لغة بعض العرب إثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول: مَرَرْتُ بجواريَ كما تقول: رأيْتُ جواريَ، وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الإعلال، فإنَّه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر، والفتحة حقيقة فيما وقع فيه من الإعلال...»[4].

وممَّا جاء فيه التنوين عوضاً من الحرف الأصيل أيضاً ما كان من باب (قاضٍ)، فالتنوين فيه عوضٌ من الياء المحذوفة، والفرق بينه وبين (جوارٍ) وبابه أنَّ الأوّل مصروف، والثاني غير مصروف.[5]

(١) المنصف: ١/٦٧-٦٨.

(٢) انظر: المنصف: ٢/٦٨-٨٠، الكتاب: ٣/٣١٦، المقتضب: ١/١٤٤، الخصائص: ١/٣٣٤، ديوان الكميت: ١/١٩٠.

(٣) انظر: المنصف: ٢/٦٨، الكتاب: ٣/٣١٥، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٨٨، لسان العرب (علا، قلا).

(٤) الفوائد الضيائية، ورقة: ١٧-١٨.

(٥) انظر الإيضاح في علل النحو: ٩٨.

وممّا جاء فيهِ التنوينُ عوضاً من الحرف الزائد قولهم: جَنَدِلٍ وذَلاذِلٍ[١]، بحذف الألف، لأنَّ الأصل فيهما: جَنادِل، وذلاذِل، على أنَّ التنوين فيهما للتعويض من الألف، وهو قولُ ابن مالك، وهو عند ابن هشام تنوين صَرف: «والثاني: كجَنَدِل، فإنَّ تنوينَهُ عِوَضٌ من ألف (جَنادل)، قالَهُ ابن مالك، والذي يظهرُ خِلافُهُ، وأنَّهُ تنوينُ الصَّرفِ، ولهذا يُجَرُّ بالكسرة، وليس ذهابُ الألف التي هي عَلَمُ الجمعية كذهابِ الياء من نحو: جوارٍ وَغواشٍ»[٢].

وذكرَ ابن عصفور[٣] أنّهما لا يَدُلاّن على وجودِ (فَعَلِل) في العربية، لأنَّ الألفَ حُذفَت تخفيفاً.

(٢) أنْ يكون عوَضاً مِن كَلمة:

ويكادُ هذا النوعُ يَدورُ في فلك المضاف إليه المفرد المحذوف، ومن الألفاظ التي قد يُحذَفُ ما تضافُ إليهِ، ويعوَّض منه التنوين: كل، بعض، أيّ. وقيل إنَّ تنوين هذه الألفاظ تنوينُ تمكين يُحذَفُ مع الإضافة، ويعودُ مَعَ عَدمِها. وهو قول الزمخشري: «قال الزمخشري: والأولى أنْ يُقال ليس بعوض عن المحذوف وإنَّما هو التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة، والإضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه، فلمّا زال المانع، وهو الإضافة رَجَع إلى ما كان عليهِ مِنْ دُخولِ التنوين عليه...»[٤]. وقيلَ إنَّهُ للتمكين والتعويض[٥]، وهو الظاهرُ عندي.

---

(١) الذَّلذل: أسافِلُ القميص الطويل.

(٢) مغني اللبيب: ٤٤٦.

(٣) انظر الممتع في التصريف: ٦٩/١، وانظر: شرح الرضي على الكافية: ٥٨/١، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٣٥/١، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٧/١، المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٦٧٨/٢، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٤/١، همع الهوامع: ٤٠٦/٤، شرح التسهيل: ١٠/١.

(٤) انظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٣٦/١، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٧/١، همع الهوامع: ٤٠٦/٤، شرح التسهيل: ١٠/١، شرح الكافية: ١٣/١، شرح التصريح على التوضيح: ٣٥/١، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٤/١، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٢٠/١، حاشية العلامة يس الحمصي على شرح الفاكهي على شرح قطر الندى وبلّ الصدي: ٢٠/١.

(٥) الأشباه والنظائر: ١٢٠/١.

(٣) أنْ يكونَ عوَضاً مِن جملة:

وَمن ذلك التنوين اللاحق لـ(إذْ) عوَضاً من الجملة المضاف إليها المحذوفة[١]، ومن ذلك: يومئذٍ، حينئذٍ، ساعتئذٍ، وقتئذٍ.

وقد يكونُ عوَضاً من جُملٍ، كقوله تعالى: ﴿يومئذٍ تُحدِّثُ أخْبارها﴾[٢] كما ذكر الشيخ يس الحمصي[٣]، فهو عنده في الآية الكريمة عوَض من الجمل في (إذا زلزلَت..﴾[٤]. وتقديرُ الكلام عند أبي حيَّان[٥]: يومَ إذ زُلزلت وأخرَجَت. وذكر أبو حيَّان[٦] أنَّ حذف ما تُضاف إليه (إذ) جائزٌ لا واجبٌ.

والتنوين في (إذْ) تنوين عوَض لا غير، لأنَّها مبنيَّة، وكُسرت في (يومئذٍ) وأضرابِهِ لالتقاء الساكنين، سكونُ الذال، وسكون التنوين، وليست الكسرة إعراباً كما ذهب إلى ذلك الأخفش، فهي عنده مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والظاهر كونها مبنية لشبهها بالحرف من حيثُ الافتقارُ إلى جملة والشَبَهُ الوَضعي لكونها على حرفين.

والتنوين فيما مرَّ على مذهب الأخفش تنوين تمكين، لأنَّها تُبْنى إذا أضيفت إلى جملة، وتعرب إذا لم تُضف. وذكر العلامة يس الحمصي[٧] أنَّ قول الأخفش مردودٌ بملازمتها للبناء، ولقد كسرَت من غير إضافة، كقولهم: وأنتَ إذ صحيح، ولأنَّ الأصل فيها البناء، فوجب استصحابُ الأصلِ إلى أن يقومَ دليلٌ على

---

(١) انظر التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٣٦١.

(٢) الزلزلة: ٤.

(٣) انظر حاشية العلامة يس الحمصي، على شرح الفاكهي على شرح قطر الندى وبل الصدي: ٢٠/١.

(٤) الزلزلة: ١.

(٥) انظر البحر المحيط: ٥٠٠/٨، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٢٩٩/٢.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٥٠٠/٨، وانظر: حاشية العلامة يس الحمصي على شرح الفاكهي على شرح قطر الندى وبل الصدي: ٢٠/١، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣٦/١، همع الهوامع: ٤٠٦/٤، شرح التسهيل: ١٠/١، شرح الكافية: ١٣/١، شرح التصريح على التوضيح: ٣٤/١، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٤/١، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٢٠/١.

(٧) انظر حاشيته على شرح الفاكهي على شرح قطر الندى وبل الصدي: ٢٠/١، وانظر البحر المحيط: ٣٤٥/٤.

الإعراب، ولأنَّ العرب بنت الظرف المضاف لها، لكونه مضافاً إلى مبنيّ، ولأنّه قد روي عنهم: يَومئذاً، بفتح الذال والتنوين، فلو كان كما ذهَبَ إليه الأخفش لما جاز الفتح في كونها مضافاً إليها، فهو مبني على الكسر مرة للتخلص من التقاء الساكنين ومرة على الفتح للتخفيف.

ومن ذلك: لات أوانٍ: ذكر أبو البركات بن الأنباري أنَّ (أوانٍ) مبني على الكسر لأنّهُ كان مضافاً إلى جملة، فلّما حذفت هذه الجملة عوِّضَ منها التنوين، وكسرَت النونُ لالتقاء الساكنين. وذهب الكوفيون إلى أنَّ (لات) حرف خفض، و(أوانٍ) مخفوض، وعلامة خفضه الكسرة، وهو أقلُّ تكلفاً من مذهب أبي البركات بن الأنباري[1]. وقد تعمل (لاتَ) عمل (إنَّ) وعَمَل (ليسَ)، وقد لا تعمل شيا[2].

(٤) أنْ يكونَ عوَضاً مِن الفتحة:

يسمَّى التنوين اللاحق للجمع المنتهي بالألف والتاء تنوين المقابلة، لأنّهُ يقابل نون جمع المذكر السالم، لأنَّ فيه زيادتين، الواو أو الياء والنون، أمّا ما جمع بألف وتاء ففيه زيادة الألف، لأنَّ التاء موجودة في مفرده على مذهب بعض النحاة، ولذلك زيدَ التنوين ليقابل النون. وقيل إنَّ الحركة في التاء موازية لحرف العلة في (مسلمين) وأضرابه، ويَردُّ هذا القولَ أنَّ التـاء التي في الجمع ليست التاء التي في المفرد، ولعلَّ ما يعزِّز ذلك أنَّ بَعضَ أعلام الأناث ليس فيها تاء التأنيث إلاّ إذا كانت منويّة، ولعلَّ ما يردُّ ذلك أنَّ هناك أسماء جمعت بألف وتاء شذوذاً، نحو اصطبلات، وسماوات وغيرهما، ولَيْسَ فيها تاء.

ولقد ذكر النحاة أن المقابلة المشار إليها ليست تامّة، لأنَّ تنوين المقابلة يسقط في الوقف، والإضافة والاقتران بالألف واللام، ولسنا معَ البيضاوي[3] من حيث

---

(١) انظر منثور الفوائد: ٣٧.

(٢) انظر: همع الهوامع: ١٢٢/٢، مغني اللبيب: ٣٣٤، الكتاب: ٥٧/١، البحر المحيط: ٣١٢/٧، التبيان في إعراب القرآن: ١٩٧/٢، الكشاف: ٣٥٩/٣، حاشية الشهاب: ٢٩٥/٧، مشكل إعراب القرآن: ٢٤٧/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٤٩٦/٨، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٢١٥-٢١٦.

(٣) انظر حاشية الشهاب: ٢٩١/٢.

بقاء التنوين فيما اقترنَ بها. ولكن نون جمع المذكر السالم تسقط مع الإضافة، وتثبت مع غيرها، ولذلك كان تنوين المقابلة أحَطَّ من النون، لأنَّها أجلدُ وأقوى.

وذَهب الربعي والزمخشري إلى أنّه تنوين صرف، والقولُ نفسه مع المالقي الذي لم ينسب إليه أحدٌ من المتأخرين هذا القول: «فأمّا نحو: مسلمات وقانتات من الأسماء النكرات، فينبغي أن يُحمَل تنوينه على أنّه الذي للتمكُّن، لأنّه أحوَج إليه من تنوين المقابلة، لدلالته على التمكُّن والانتقال، والفرق بين المنصرف وغيره، واتفق معه إن كانت فيه مقابلة، لأنّها خاصَّة بالموضع كالتي في (أذرعات)، و(عرفات)، فاعلم ذلك، فلم أقف على تنبيهٍ عليه لأحدٍ»[1].

ولعلَّ ما يَردُّ هذا المذهب كونُ التنوين يسقط مع ما سمَّى بما جُمعَ بألفٍ وتاء من الأعلام المؤنثة نحو: عرفات، وأذرعات، وذكر الزمخشري أنّه لم يسقط في (عرفات) لكون تأنيثها ضعيفاً، لأنَّ تاء التأنيث التي في المفرد قد سقطت في الجمع، والتاء التي في الجمع علامة لهُ.

وذكر الرضي[2] أنَّ فيما ذهبَ إليه أبو القاسم الزمخشري نظراً، لأنَّ (عرفات) مؤنث، وهي في ذلك مثل (مصر) المؤوّلة بالبقعة، والأولى عنده أن يكون تنوين (عرفات) وما ختم بألف وتاء للتمكين والمقابلة، وهو اختيار الشيخ يس الحمصي[3] أيضاً في أنَّ تنوين (عرفات) للتمكين وتنوين (مسلمات) للمقابلة. ويتراءى لي أيضاً أنَّ ما ذهبا إليه هو الظاهر عندي من غير اكتراثٍ بسقوطه، لأنَّ التنوين يدل على التمكن والمقابلة.

وذهبَ بعضُ النحويين إلى أنَّ التنوين في هذه المسألة تنوين عوَض من

---

(١) رصف المباني: ٣٤٦.
(٢) انظر شرح الكافية: ١/١٤، وانظر همع الهوامع: ٤/٤٠٦.
(٣) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١/٣٣.

الفتحة نصباً، ورُدَّ هذا القول بأنَّهُ لو كان كذلك لوجب عدم ذكره في الرفع والجر، وبأن الفتحة قد عوِّضَ منها الكسرة[1].

(١) انظر: مغني اللبيب: ٤٤٥، شرح الرضي على الكافية: ١٤/١، شرح التصريح على التوضيح: ٣٣/٢، وانظر في التنوين: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٣٦/١، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٥/١، شرح ابن عقيل: ١٨/١-١٩، همع الهوامع: ٤٠٦/٤، شرح التسهيل: ١٠/١، حاشية يس الحمصي على شرح الفاكهي على شرح قطر الندى وبل الصدي: ٢٠/١، المساعد على تسهيل الفوائد: ٦٧٨/١.

(٨) النون

تأتي النون عوَضاً فيما يلي:

(١) أن تكون عوضاً من علامة الرفع (الضمة) في الأمثال الخمسة.

(٢) أن تكون عوضاً من علامة الرفع (الضمة) والتنوين في المثنى وجمع المذكر السالم.

(٣) أن تكون عوضاً من حرف الإطلاق في القوافي المطلقة.

وإليك التفصيل في هذه المواضع:

(١) أن تكونَ عوَضاً من علامة الرفع (الضمة) في الأمثال الخمسة:

ذكر ابن جني أنَّ النون في الأمثال الخمسة عوض من ضمة الفعل المضارع: «ألا ترى أنَّ النونَ في (تقومان) هي عوَضٌ من الضمة في (تقومُ)، وإن كانتِ النونُ تحتمل الحركة، والضمة ليست كذلك»(١).

(٢) أن تكونَ عوَضاً من علامة الرفع (الضمة) والتنوين في المثنى وجمع المذكر السالم:

قيل إنَّ النون في المثنى وجمع المذكر السالم عوَض من حركة المفرد وتنوينه: «وَمعنى العوَض: أن يقع في الكلمة انتقاصٌ، فيتداركُ بزيادة شيء ليس في أخواتها، كما انتقصَ من التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنها، فَتدورِك ذلك بزيادة التنوين»(٢).

---

(١) المنصف: ١٩٩/٢، وانظر: حاشية الصبَّان، على شرح الأشموني: ٦٨/١، شرح التصريح على التوضيح: ٨٥/١.

(٢) المحاجاة بالمسائل النحوية: ١١٦.

وذكر الخضري[1] أنها عوض من التنوين، و يدل على ذلك حذفها للإضافة، وعوض من الإعراب بالحركات، و يدل على ذلك ثبوتها مع الألف واللام. ويجوز أن تكون لدفع توهُّم الإفراد.

(٣) أن تكون عوَضاً من حرف الإطلاق في القوافي المطلقة:

تنوين الترنم والتنوين الغالي ليسا من علامات الأسماء لأنَّهما يلحقان الاسم والفعل والحرف في الشعر، والترنم لغوياً هو: «الرَّنيمُ والتَّرنيمُ تطريبُ الصوت، وفي الحديث: (ما أَذِنَ اللّه لشيء آذنه لنبي حسنِ الترنُّم بالقرآن)[٢]، وفي روايةٍ (حسن الصوت يترنَّم بالقرآن)، الترنُّم: التطريبُ والتغني وتحسين الصوت بالتلاوة، و يطلق على الحيوان والجماد»[٣] وجاء في الصحاح أنَّ الرنَم صوت، وقد رنَم وترنَّم إذا رجَّع صوتَه. وقيل إنَّ التَّرنموتَ هو الترنُّم، وهو مثل ملكوتُ في زيادة الواو والتاء (٤)، وجاء في (القاموس المحيط): «وقَوسٌ ترنموتٌ: لها حنين عند الرمي»[٥].

وحدُّ الترنُّم كما في مظان النحو هو: «لأنَّ الترنُّم مدُّ الصوت بمدَّة تجانسُ الروي»[٦]، «لأنَّه موضع وقف محتمل لتطويل الصوت بعدما يمضي البيتُ بوزنِهِ كاملاً، ولذلك جُعلت حروفُ الإطلاق: الواو والياء والألف لتقبل طول المد والزيادة بحرف يشبهها، وهو النون لما تقدم من الوجوه في غير هذا الموضع»[٧] «وتنوين الترنم هو اللاحق للروي المطلق عوضاً من مدَّة الإطلاق في لغة تميم وقيس»[٨].

---

(١) انظر حاشيته على شرح ابن عقيل: ٤٥/١.
(٢) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٧١/٢.
(٣) لسان العرب (رنم).
(٤) انظر لسان العرب (رنم)، وانظر أساس البلاغة (رنم).
(٥) القاموس المحيط (رنم).
(٦) حاشية الصبَّان: ٣١/١.
(٧) رصف المباني: ٣٥٣.
(٨) توضيح المقاصد والمسالك: ٢٥/١-٢٦، وانظر: همع الهوامع: ٤٠٧/٤، شرح الكافية: ١٤/١.

ويتراءى أنَّ للنحويين مذهبين في إفادة هذا التنوين الترنُّم كما هو ظاهر من التعبير عنه بـ (تنوين الترنم) أو في عدم الإفادة من حيث إنَّ المراد فيه قطع الترنم الحاصل بحروف الإطلاق المشار إليها، والمذهب الأول عليه ابن يعيش: «وهذا التنوين يستعمل في الشعر والقوافي للتطريب معاقباً بما فيه من الغنّة لحروف المد واللين، وقد كانوا يستلذون الغنَّة في كلامهم، وقد قال بعضُهم: إنّما قيلَ للمطرب مغَنٍ لأنَّهُ يغنِّنُ صوته..»[1].

ويتراءى لي أيضاً أنَّ المالقي من أنصار هذا المذهب كما يبدو مِنَ النصّ المقتبس من (رصف المباني): «الخامس: أن تكونَ للترنُّم، وذلك في قوافي الشعر، وهي أواخره، لأنَّه موضع وقف محتمل لتطويل الصوت بعدما يمضي البيتُ بوزنِهِ كاملاً، ولذلك جعلت حروف الإطلاق: الواو والياء والألف لتقبل طولَ المد والزيادة بحرف يشبهها وهو النون..»[2].

والمذهب الثاني هو أنَّ الترنم يُقطع أو يترك بهذا التنوين، وهو مذهب سيبويه، جاء في (الكتاب): «وإنَّما ألحقوا هذه المدّة في حروف الروي لأنَّ الشعر وُضِعَ للغناء والترنُّم، فالحقوا كل حرف الذي حركة منه. فإذا أنشدوا ولم يترنَّموا فعلى ثلاثة أوجه: أمَّا أهلُ الحجاز فيدعونَ هذه القوافي ما نوِّن منها وما لم ينوَّن على حالها في الترنم ليفرقوا بينه وبين الكلام الذي لم يوضع للغناء. وأمَّا ناسٌ كثيرٌ من تميم فإنهم يبدلون مكان المدَّة النون فيا ينوَّن وما لم ينوَّن، لمَّا لم يُريدوا الترنُّم أبدلوا مكان المدَّة نوناً، ولفظوا بتمام البناء وما هو فيه، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد...»[3].

وهو مذهب ابن مالك[4] وابن السرَّاح[4]، وابن هشام[5]، والرضي[6]

(١) شرح المفصل: ١/٣٣، وانظر همع الهوامع: ٤/٤٠٧.
(٢) رصف المباني: ٣٥١.
(٣) الكتاب: ٤/٢٠٦-٢٠٧.
(٤) انظر المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٦٧٨ وانظر شرح تسهيل الفوائد: ١/١٠.
(٥) انظر مغني اللبيب: ٤٤٧-٤٤٨.
(٦) انظر شرح الكافية: ١/١٤.

السيوطي[1] وغيرهم[2].

ولست أميلُ إلى ترجيح مذهب سيبويه وجمهور النحاة في هذه المسألة على مذهب ابن يعيش والمالقي، لأنَّ كون هذا التنوين للترنم أولى من كونه لقطع الترنم على حذف مضاف كما أشار إليه من يدورون في فلك سيبويه لأنَّ الترنم في النون يحصل من الخيشوم[3] ويحصل أيضاً من مدّ الصوت الناشيء من أحد حروف المد واللين.

وتنوين الترنم ليس من خصائص الأسماء المنكرة غير المقترنة بأل كما مر بل يلحق الأسماء المقترنة بأل والأفعال والحروف، والمعرب والمبني والمضمر والظاهر.

ومما لحق فيه الاسمَ قولُ امرىء القيس[4] (الطويل):

قِفا نَبكِ مِن ذكرى حبيبٍ وَمَنْزِلِن ... بِسَقْطِ اللِّوى بَيْنَ الدَّخولِ فَحَوملِ

ويبدو لي أنَّ سيبويه[5] قد استشهد به ليعزّز أنَّ الترنُّم يكمن في حروف المد واللين؛ ولذلك روى البيت:

قفا نبك من ذِكرى حبيبٍ وَمَنزلِي ... بَسَقطِ اللِّوى بينَ الدَّخولِ فَحَومَلِ

فقول امرىء القيس شاهد على وصل اللام المكسورة بالياء للترنم ومدِّ الصوت.

وقول جرير[6] (الوافر):

(١) انظر همع الهوامع: ٢٠٧/٤.

(٢) انظر حاشية الصبّان: ٣١/١، حاشية الشيخ يس الحمصي على شرح الفاكهي على شرح قطر الندى: ٢١/١، شرح التصريح على التوضيح: ٣٦/١.

(٣) انظر الأصوات اللغوية: ٦٦.

(٤) انظر: رصف المباني: ٣٥٣، الأزهية في علم الحروف: ٢٥٣، الكتاب ٢٠٥/٤، المنصف: ٢٢٤/١، الأمالي الشجرية: ٣٩/٢، شرح المفصل: ١٥/٤، ٣٣/٩، ٧٨، ٨٩، ٢١/١٠، خزانة الأدب: ٣٩٧/٤، شرح شواهد الألفية للعيني: ٤١٤/٤، شرح التصريح على التوضيح: ١٣٦/٢، همع الهوامع: ١٢٩/٢، المساعد على تسهيل الفوائد: ١٧٩/٢، مغني اللبيب: ٢١٤، ٤٦٦.

(٥) انظر الكتاب ٢٠٥/٤ ـــ.

(٦) انظر: الخصائص: ٩٦/٢، الإنصاف: ٦٥٥، شرح المفصل: ١١٥/٤، ١٤٥، شواهد مغني اللبيب: ٧٦٢، خزانة الأدب: ٣٤/١، ٦٩، ٣٣٨، ٥٥٤/٤، رصف المباني: ٢٨٠، ٣٥٣، الكتاب: ٢٠٥/٤، نوادر أبي زيد: ١٢٧، المقتضب: ٢٤٠/١، المنصف: ٢٢٤/١، ٧٩/٢، الأمالي الشجرية: ٣٩/٢، مغني اللبيب: ٤٤٧، المساعد على تسهيل الفوائد: ٦٧٩/٢.

أَقِلّي اللومَ عاذِلَ والعتابَنْ   وقولي إنْ أصَبْتُ لَقَدْ أصابَنْ

فلحق التنوين في هذا البيت (العتابَنْ) المحلّى بالألف واللام والفعل الماضي (أصابَنْ).

وقول علقمة [1] (الطويل):

طحابكَ قَلْبٌ في الحِسانِ طروبُنْ   بُعَيْدَ الشَّبابِ عَصْرَ حانَ مَشيبُ

وقول العجاج [2] (الرجز):

دايَنْتُ أرْوى والدُّيونُ تُقْضَنْ   فَمَطَّلَتْ بَعضاً وأدَّت بَعْضَنْ

فَلحقَ التنوين فيه الفعل المبني للمفعول (تُقضى) والاسم (بعضَ).

وقولُ زهير بن مسعود الضبي [3] (الوافر):

لَخَيرٌ أنتَ عِندَ الناسِ منّا   إذا الدّاعي المَثوّبُ قال: يا لَنْ [4]

فلحقت النون في (يا لَنْ) حرف الجر، وهو اللام المفتوحة، وهي لام المُسْتَغاث به المحذوف.

وقول رؤبة [5] (رجز):

تَقولُ بِنْتي قَدْ أنى أناكا   يا أبتا علَّكَ أو عساكن

---

(١) انظر: الأمالي الشجرية: ٢٦٧/٢، لسان العرب (طحا)؛ المزهر في علوم اللغة: ٤٨٦/٢، ديوان علقمة: ٢٣.

(٢) انظر: ديوان رؤبة: ٧٩، رصف المباني: ٣٥٤، البحر المحيط: ٣٤٢/٢، لسان العرب (بيع).

(٣) انظر: نوادر أبي زيد: ٢١، الخصائص: ٢٧٦/١، شرح ابن عقيل: ١٩٥/١، شرح شواهد المغني: ٥٩٥، خزانة الأدب: ٦/٢، ٢٢٨/١، مغني اللبيب: ٢٨٩، ٥٨١. و يروي:

فَخَيْرٌ نَحنُ عند الناسِ منكُمُ   إذا الداعي المُثَوّب قال يا لا

(٤) يا لا أصله: يا لفلان، فحذف المستغاث به.

(٥) انظر: ملحقات ديوان رؤبة: ١٨١، الخصائص: ٩٦/٢، اللامات: ١٤٦، الأمالي الشجرية: ٧٦/٢، ١٠٤، الإنصاف: ٢٢٢، لسان العرب (علل)، شرح شواهد المغني: ١٥١، مغني اللبيب: ٢٠١، خزانة الأدب: ٤٤١/٢، الكتاب: ٢٠٧/٤، ٣٧٤/٢-٣٧٥، المساعد على تسهيل الفوائد ٦٧٩/٢، شرح المفصل: ١٢/٢، ١٢٠/٣، ١٣٢/٧، شرح التصريح: ٢١٣/١، ١٧٨/٢.

فلحق التنون (عسى) المبنية.

وقول العجاج[1] (رجز):

يا صاح ِما هاجَ الدُّموعَ الذُّرَّفَنْ

فلحق التنوين الاسم المعرب المنصوب (الذُّرَّفَ) وهو جمع ذارف وذارفة.

وقوله[2]:

مِنْ طَلَلٍ كالأَتحَمِيِّ أَنْهَجَنْ

وقولُ النابغة[3] (الكامل):

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غيرَ أَنَّ رِكابَنا لمَّا تَزُلْ برحالنا وكأَنْ قَدِنْ

فدخل تنوين الترنُّم على (قَدِ) الحرف المبني، والأصل فيه (قَدي). وذكر الرضي[4] أنّه لم يُسمَع دخول تنوين الترنُّم على الحرف، وليس بِمُمْتنع عنده.

ومن ذلك أيضاً:

«وَمَنْهَلٍ وَرَدْتُه طامٍ خالِنْ» [5]

ومن ذلك قراءة أبي الدينار الأعرابي: «والليل إذا يَسْرِنٍ»[6].

وقيل إنَّ تسمية ما يلحق الروي المشار إليه تنويناً من باب المجاز، لأنَّ هذا

---

(١) انظر: الكتاب: ٢٠٧/٤، ملحقات ديوان العجاج: ٨٢، شرح شواهد الألفية للعيني: ٢٦/١، أراجيز البكري: ٤٨.

(٢) انظر: الكتاب: ٢٠٧/٤، ديوان العجاج: ٧، الخصائص: ١٧١/٦، شرح شواهد المغني: ٢٦٨، توضيح المقاصد: ٢٧/١.

(٣) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٦٧٩/٢، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٣١/١، توضيح المقاصد: ٢٨/١، شرح ابن عقيل: ١٩/١، شرح المفصل: ١٤٨/٨، الخصائص: ١٦١/٢، مغني اللبيب: ٢٢٧، ٤٤٨، ديوان النابغة: ٤٩، خزانة الأدب: ٢٣٢/٣.

(٤) شرح الكافية: ١٤/١.

(٥) انظر المساعد على تسهيل الفوائد: ٦٨٠/٢.

(٦) الفجر: ٨٩، وانظر في هذه القراءة: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١٧٣.

التنوين نونٌ، ويعزِّز ذلك أنّه يثبت وقفاً ويُحذف وصلاً بخلاف التنوين. وذكر الحجاج يوسف بن معزوز[1] أنَّ ظاهر قول سيبويه على ذلك. وهو الظاهر في هذه المسألة عندي، وهو اختيار الأشموني أيضاً: «فإنَّ هاتين النونين زيدتا في الوقف كما زيدت نون (ضيفَنْ) في الوصل والوقف وليستا من أنواع التنوين حقيقةً لثبوتها مع (أل) والفعل والحرف، وفي الخط والوقف وحذفها في الوصل»[2].

---

(١) انظر توضيح المقاصد: ١/٣٣.

(٢) انظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١/٣٣، وانظر مغني اللبيب: ٤٤٨.

وانظر: توضيح المقاصد: ١/٣٣، شرح ابن عقيل: ١/١٨-١٩، همع الهوامع: ٤/٤٠٧، شرح التسهيل: ١/١٠، شرح الكافية ١/١٤، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٩٨١، شرح المفصل: ٩/٥٢٩، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٦٥٥، أوضح المسالك: ١/٤، رصف المباني: ٣٥٤، شرح التصريح على التوضيح: ١/٣٦.

(٩) ما

لعَلَّ أهمَّ مواضعَ كونها عوَضاً ما يلي:

(١) أن تكونَ عوَضاً من (كان) المحذوفة.

(٢) أن تكونَ عوَضاً من المضاف إليه.

وأليك التفصيل في هذين الموضعين:

(١) أن تكونَ عوَضاً من (كان) المحذوفة:

تأتي (ما) عوَضاً من (كان) المحذوفة بعد (أن) المصدَريّة الواقعة وما في حيِّزها مفعولاً له، ومن ذلك قول العرب: أمّا أنتَ منطلقاً انطلقت: أصلُ هذا القول: انطلَقتُ لأنَّ كُنتَ منطلقاً، على أنَّ اللام تعليلية، ثمَّ قدّمت هذه اللام وما في حيِّزها على الفعل للاختصاص، فصار التقدير: لأن كُنتَ منطلِقاً انطلَقتُ، ثمَّ حذفت هذه اللام اختصاراً، فصارَ التقدير: أن كُنتَ منطلقاً انطلقْت، ثم حذفت (كان) اختصاراً أيضاً، فانفصل اسمُها، فصارَ التقدير: أن أنتَ منطلقاً انطلَقْتُ، ثم جيء بـ (ما) عوَضاً من (كانَ)، فصار التقدير: أن ما أنتَ منطلقاً انطلقتُ، ثم حدث إدْغام نون (أن) في ميم (ما)، فصار الكلام: أمّا أنتَ منطلقاً انطلَقتُ.

وقيلَ إنّها في هذا القول نائبة عن اسم الشرط وفعله، أي: مهما تُذكَرُ منطلقاً، على أنَّ (منطلقاً) حال.

ومن ذلك قول عبّاسِ بن مرداس [1]:

أبـا خُـراشـةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ   فإنَّ قَومي لم تـأكُـلهُـمُ الضَّبُعُ

---

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/١٩٥، منثور الفوائد: ٢٧، الكتاب: ١/١٤٨، ٤٥٣، ٤٧٤، ٢/٦٧، همع الهوامع: ٢/١٠٦، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١/٢٤٤، لسان العرب (أما).

أي: فخرتُ لأن كنتَ ذا نَفر، وفي هذا القول ما في سابقه من حيثُ الحذف والتقديمُ والتأخيرُ والزيادة والتعويض.

وأجازَ قومٌ أن تكون (كان) المحذوفة تامة على أنَّ المرفوع فاعل والمنصوب حال. وذهب أبو علي الفارسي وابن جني إلى أنَّ (ما) هي الرافعة الناصبة لكونها عوَضاً من العامل. وذهب أبو العبَّاس المبرّد إلى أنَّها زائدة لا عوَضٌ، وعليه فيصح إظهار كانَ بعدها.

وقول الشاعر: (١)

إمَّا أقَمْتَ وأمَّا أنْتَ ذا سَفَر فاللَّهُ يَحْفَظ ما تأتي وما تَذَرُ

أي: لأنْ كنتَ ذا سَفَرٍ. وفيه ما في سابقه أيضاً.

ومـمَّا تُحمل فيه (ما) أيضاً على العوَض من (كانَ) قولهم: افعَلْ هذا إمَّا لا، فجاءت عوَضاً بعد (إن) الشرطية من (كان) واسمها، وتقدير الكلام: إن كُنتَ لا تَفعَل غير ذلك، وفي الكلام حذف خبر (كان) الجملة الفعلية. ومن ذلك قولُ الشاعر(٢) (رجز):

أمْرَعَتِ الأرضُ لو أنَّ مالا لو أنَّ نوقاً لكَ أو جِمالا

أو ثُلَّةً مِنْ غَنَمٍ إمَّا لا

أي: إن كنتِ لا تجدين غيرها. وقيل إنَّ مثل هذا في العربيّة قليل لكثرة الحذف، لأنَّ فيه حذف كان واسمها وخبرها الجملة الفعلية المنفية وبقاء أداة النفي.

وذكر السيوطي(٢) أنَّ (ما) زائدة في قولنا: إمَّا كنت منطلقاً انطلقت.

(٢) أن تكونَ عوَضاً من المضاف إليه:

ذهبَ الأخفش إلى أنَّ (ما) في قول العرب: إنَّ فلاناً كريمٌ ولا سيَّما إن أتيتهُ

---

(١) انظر لسان العرب (أما): ٤٧/١٤.

(٢) انظر: همع الهوامع: ١٠٧/٢، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢٤٥/١.

قـاعداً، عوضٌ: «قال الأخفش: قولُهم: إنَّ فلاناً كريمٌ ولا سيَّما إن أتيتَهُ قاعداً، فإن (ما) هـٰهُنـا زائـدة لا تكونُ من الأصل، وحذفَ هنا الإضمار، وصار (ما) عوَضاً منها، كأنَّه قال: ولا مثلهُ إن أتيتَهُ قاعداً»[1].

(١) لسان العرب: ٤١٢/٤ (سوا).

(١٠) الميم

تأتي الميمُ عوَضاً في ثلاثة مواضع:

(١) أن تكونَ عوَضاً من حرف النداء.

(٢) أن تكونَ عوَضاً من حرف التعريف.

(٣) أن تكونَ عوَضاً من ألف المفاعلة.

وإليك التفصيل في هذه المواضع:

(١) أن تكونَ عوَضاً من حرف النداء:

ذكر النحويُّونَ أنَّ من الأسماء الخاصَّةِ بالنداء سماعاً (اللَّهُمَّ)، على أنَّ الميمَ المشدَّدة عوَض من حرف النداء المحذوف، ولذلك لا يصح الجمعُ بينهما على المذهب البصري. أمَّا الكوفيُّون فليست الميمُ المشدَّدة عندهم عوَضاً من حرف النداء المحذوف، بل بقية من جملة محذوفة، تقديرها: أُمَّنا بخير، ولذلك يجيزون الجمع بينهما، وهو قولٌ ضعيفٌ عند العكبرى[١]. وممَّا يحمل على الضرورة عند البصريين للجمع بينهما قولُ أبي خراش الهذلي[٢]:

إنِّي إذا ما حدَثٌ ألمَّا ... أقولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا

وقول الشاعر[٣]:

وما عليكِ أنْ تقولي كلَّما ... سبَّحْتُ أوْ هلَّلْتُ يا اللَّهُمَّا

وقيل إنَّ الميم زيدَتْ آخراً، ولم تُزَدْ مكانَ المُعوَّضِ منْهُ لِئلاَّ تجتمع زيادتان،

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢٥٠/١.

(٢) انظر: همع الهوامع: ٦٠/٣، الدرر: ١٥٥/١، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٤١/١، أوضح المسالك، ٣١/٤، خزانة الأدب: ٣٥٨/١، شرح التصريح على التوضيح: ١٧٢/٢.

(٣) انظر: ضرائر الشعر للقزاز القيرواني: ١٤٩، خزانة الأدب: ٣٥٩/١، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١١٢.

الألف واللام والميم المشدَّدة [(١)]. وقيلَ إنَّ الميمَ اختيرَتْ لتكونَ عِوضاً من (يا) للمناسبة بينَهما، فإنَّ (يا) للتعريف، والميم تقومُ مقام لام التعريف في لغة حمير، وجيء بها مشدَّدة لتكون عِوَضاً مِنْ حَرفين [(٢)].

وذكر النحويُّونَ [(٣)] أنَّ (اللهُمَّ) قَدْ تَخْرُجُ عَنِ النداء، فَتُستعْمل على وَجْهَين:

(١) أنْ يَذْكُرَها المجيبُ تمكيناً للجواب في نَفْسِ السامع، يقول لك: أزيْدٌ قائمٌ، فتقول: اللَّهُمَّ نَعم، واللهُمَّ لا.

(٢) أنْ تُسْتعملَ دليلاً على الندرة وقلةِ وقوعِ المذكور، كقولِكَ: لا أزورُكَ اللهُمَّ إلاَّ أنْ تَدْعُوَني.

وذكر المطرزي [(٤)] أنَّها قد تستعمل لغَير النداء، وجعل من ذلك الحديثُ النبوي الشريف: «آللّهُ أرسلَك؟ قال: اللهُمَّ نعم» [(٥)]، وقول العلماء: لا يجوز أكلُ الميتَةِ اللهُمَّ إلاَّ أنْ يضطر، فيجوز.

(٢) أنْ تكونَ عِوَضاً مِن حرف التعريف:

لغة طيئٍ وحمير أنَّ (ام) عِوض من الألف واللام في التعريف، وقيل إنَّ ذلك محصور في الأسماء التي لا تُدْغم لام التعريف في أوّلها، نحو: الفرس، والولد. وذكر ابن هشام [(٦)] أنَّها تدخل على النوعين، واستدل بقوله ــ عليه السلام ــ «لَيْس من امبر امصيامٌ في امْسَفَر» [(٧)]، و يقول بجير بن غنمة الطائي [(٨)]:

---

(١) انظر: ضرائر الشعر للقزاز القيرواني: ١٤٩، الكتاب: ١٩٦، المحاجاة بالمسائل النحوية: ١١٧، شرح التصريح على التوضيح: ١٧٢/٢، خزانة الأدب: ٣٥٨/١، همع الهوامع: ٦٠/٣، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٤٦/٣، ١٤٧.

(٢) انظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٤٦/٣.

(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٧٢/٢، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٤٧/٣.

(٤) انظر همع الهوامع: ٦٥/٣.

(٥) انظر صحيح البخاري، كتاب العلم (باب: ٦).

(٦) انظر: همع الهوامع: ٢٧٣/١-٢٧٤.

(٧) انظر: شرح المفصل: ٢٤/١، ٢٠/٩، ٣٣/١٠-١٣٤، مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٤٣٤/٥، الجنى الداني: ١٧٣، ٢٢٧.

(٨) انظر: المحاجاة بالمسائل النحوية: ١١٦، همع الهوامع: ٢٧٤/١، شرح شواهد المغني: ٥٨، لسان العرب (أم، ذو)، الجنى الداني: ١٧٢، مجالس ثعلب: ٥٨/١.

ذاك خــــليلي وذو يُـــواصِــــلُني   يـرْمـي ورائي بـامْـسَـهـم وامـسَلِـمـةْ

(٣) أنْ تكونَ عِوَضاً مِن ألف المفاعلة:

يُفْهم من كلام سيبويه أنه جعل الميم في المفاعلة عوضاً من ألف (فاعَل): «وأمّا فاعَلْتُ فإنَّ المصدَر منه الذي لا ينكَسِرُ أبداً: مُفاعَلَةٌ، جَعَلوا الميم عِوَضاً من الألف التي بعد أول حرف منه، والهاء عِوَض من الألف التي قبل آخِرِ حرف..»[١].

ولقد خطأ أبو العباس المبرّد[٢] ما ذهب إليه سيبويه لأنَّ ألف (فاعَلَ) موجودة في المفاعَلَة: والقول نفسه مع السيرافي: «كلام سيبويه في هذا مختل: وقد أنكر، وذلك أنه جَعل الميم عِوَضاً من الألف التي بعد أوَّل حرف منه،وذلك غلطٌ، لأن الألف التي بعد أول حرف هي موجودة في مُفاعَلة، ألا ترى أنَّك تقول: قاتَلْت، وبعد القاف ألف زائِدة، وتقول مقاتلة في المصدَر، وبعدَ القاف ألف زائدة. فالألف موجودة في المصدَر والفعل، فكيف تكون الميم عِوَضاً من الألف والألف لم تذهب»[٣].

ولقد انتصر أبو علي الفارسي[٤] لسيبويه راداً ما ذهب إليه المبرد لأنَّ ألف (فاعل) قد ذهبت، والتي في المصدر غيرها.

---

(١) الكتاب: ٤/٨٠.

(٢) انظر الأشباه والنظائر: ١/١١٧-١١٨.

(٣) انظر الكتاب: ٤/٨٠ حاشية رقم (١).

(٤) انظر الأشباه والنظائر: ١/١١٨.

(١١) الألف

لعلّ أهمّ ما تأتي فيه الألِفُ عِوَضاً ما يلي:

(١) أنْ تكونَ عِوَضاً مِن اللام في بعض الأسماء.
(٢) أنْ تكونَ عِوَضاً مِن التنوين في الوقف على المنصوب.
(٣) أنْ تكونَ عِوَضاً مِن لام الاستغاثة.
(٤) أنْ تكونَ في المثنى عِوَضاً من الضمة في المفرد.
(٥) أنْ تكونَ عِوَضاً مِنَ الهاء في الوقف وغيره.
(٦) أنْ تكونَ عِوَضاً مِنْ إحْدى ياءي النسب.
(٧) أنْ تكونَ عِوَضاً مِن المضاف إليه.
(٨) أنْ تكونَ عِوَضاً مِنْ ضمة التصغير في بعض المبهمات.
(٩) أنْ تكونَ عِوَضاً مِن فاء الكلمة.
(١٠) أنْ تكونَ عِوَضاً مِن عين الكلمة.
(١١) أنْ تكونَ عِوَضاً مِن الهاء.

وإليك التفصيل فيا مرَّ:

(١) أنْ تكونَ عِوَضاً مِن اللام في بعض الأسماء:

وممّا عُوِّضَتْ فيه الألف من اللام لفظة (اسم)، وهي لفظة للنحويين في اشتقاقِها مذْهبان:

(١) أنْ تكون مشتقةً من الوَسْم، وهو العلامة، وهو مذهب الكوفيين، فأصله عندهم: وَسْمٌ، حُذِفَت الفاء وجيء بألف الوصل، وقيل إنها لا نظير لها في حذف الفاء ومجيء الألف. وذكر الأشموني أنَّ ذلكَ من باب

القلب، بأنْ أُخِّرَت الفاء وجعلت بعد اللام: «وعِنْدَ الكوفيين مِنَ الْوَسْم، ولكنَّهُ قلب فأُخِّرَت فاؤه، فجعلت بعدَ اللام، وجاءتْ تصاريفُه على ذلك..» [١].

(٢) أنْ يكونَ مشتقاً من السُمُوّ، وهو العُلُوّ، وهو مذهب البصريين، والاحتجاج لكلا المذهبين مبسوطٌ في مظانّه [٢].

والاسم على المذهب البصري فيه تعويض الألف مِنْ لامه التي حُذِفت للتخفيف، وقِيل إنَّ الأصل عند سيبويه سِمْوٌ، وقيل إنَّه سُمْوٌ، وقِيل إنَّ سكون الميم نُقِل إلى السين وأتي بالألف توصُّلاً وتعويضاً، فيكونُ وزنه افْعاً.

وذَهب البصريون إلى أنَّ الأسماء المصدَّرة بألف الوصل والتي من باب اسم لمَّا سُكِّنت أوائلُها جيء بالألف لتكون عَوْناً على النطق: «فإنْ قيلَ: ولِمَ أسْكنوا أوائلَ هذه الأسماء حتَّى احتاجوا إلى همزة الوصل؟ قيل: أصْلُ هذه الهمزة أنْ تكونَ في الأفعالِ خاصة، وإنَّها هذه الأسماء محمولة في ذلك على الأفعال؛ لأنها أسماء معتلّة سقطت أواخرها للاعتلال، وكثر استعمالها، فسكِّن أوائلها لتكون ألفات الوصل عِوَضاً ممَّا سقطَ منها..» [٣].

ومن ذلك ابْنٌ، وأَصلُهُ (بَنَوٌ) من باب (فَعَلٌ) على أنَّ المحذوف اللام، وهي الواو [٤]. وقيل إنَّ المحذوف ياء على أنَّ الأصْل (بَنَي) لأنَّه من (بَنَيْتُ)، لأنَّ

---

(١) حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢٧٥/٤، وانظر شرح الشافية: ٢٥٩/٢.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧/١، البحر المحيط: ١٦/١، حاشية الشهاب: ٤٩/١، التبيان في إعراب القرآن: ٣/١، إعراب ثلاثين سورة: ٩-١٠، مشكل إعراب القرآن: ٥/١، لسان العرب (سما)، تفسير القرطبي: ١١٢/١، البحر المحيط: ١٤/١، الممتع في التصريف: ٦٢٣/٢، شرح الملوكي في التصريف: ٤٠٣، شرح المفصل: ١٣٤/٩، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢٧٥/٤، شرح الشافية: ٢٥٩/٢.

(٣) شرح المفصل: ١٣٢/٩، وانظر المقتضب: ٩٢/٢، شرح الشافية: ٢٥١/٢، شرح التصريح على التوضيح: ٣٦٤/٢.

(٤) انظر: شرح المفصل: ١٣٢/٩-١٣٣، شرح الملوكي في التصريف: ٤٠٠، المنصف: ٥٨، الممتع في التصريف: ٦٢٣/٢، المقتضب: ٩٢/٢، شرح الشافية: ٢٥٥/٢، شرح التصريح على التوضيح: ٣٦٤/٢.

الابْنَ مبْنيٌّ على الأب[1]. والأوَّل أظْهر لأن جميع الأسماء محذوفة اللام والمعوَّض منها الألف لامها واو إلاَّ الاست، فيكونُ الحملُ على الأعَمِّ أوْلى، وقيل إنَّ ذلك مُعَزَّزٌ بِبُنُوَّة، وهو مردودٌ بفتوة التي لامها ياء. والظاهر عند الأشموني[2] كونُه واوِ يّاً لأنَّ الغالب فيما حُذِفتْ لامه أن يكون واوِيّاً، ولأنَّ مؤنَّثَهُ بنتٌ، فأبدلوا التاء من اللام، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء، ولأنَّ العرب يقولون بُنُوَّة كما مرَّ. وأجازَ الزجاج[3] الوجهين.

ومن ذلك (استٌ)؛ لأنَّ أصْلَها (سَتَهٌ) من باب (فَعَلٌ)، فحذفت اللام، وهي الهاء، وعُوِّضَ منها ألف الوصْل، ويجوز حذف العين، فيقال: سَهٌ، و يقالُ السَّتُ بحذف اللام من غير تعويض[4]. وذكَرَ الأشموني[5] أنَّ الهاء حُذِفَتْ تشبيهاً بحروف العلة، وسكِّنَ الأوَّل، وجيء بالهمزة.

و يتراءى لي أيضاً أن (اثنان) من هذه المسألة، لأنَّ الأصل في لامه الياء، لأنَّه من (ثنيت) (ثَنى) من باب (فَعَلَ) أي (ثَنَيان) بفتح الفاء والعين، فتكون الألف في (اثنان) عِوَض من اللام بعدَ أنْ سكِّن أوله، ويجوز أنْ يكون أصْلُهُ (ثِنْيٌ)، فلمَّا حُذِفَتِ اللام أسْكِنَتِ الفاء، وعُوِّضَ منها الألف، والتاء في (اثنتان) للتأنيث.

وقيلَ إنَّ (اثنان) و(اثْنتان) اسمان لا يُفْردان وإنَّ الألف في الأخيرة للتخلص من صعوبة النطق بالساكن على أنَّ التاء عِوَضٌ من اللام المحذوفة[6]: «واثنان واثنتان مِنْ ثَنَيْتُ الشيء، فالمحذوف اللام، وهي ياء، لظهورها في ثَنَيْتُ،

---

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣٦٤/٢، الأمالي الشجرية: ٦٩/١، لسان العرب (بنى).

(٢) انظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢٧٥/٤.

(٣) انظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢٧٥/٤.

(٤) انظر: لسان العرب (سهه): ٥٠٣/١٣، المنصف: ٦١/١، شرح الملوكي في التصريف: ٤٠٦، شرح الشافية: ٧١/٢، ٩٣، شرح المفصل: ١٣٤/٩، المقتضب: ٩٣/٢، شرح التصريح على التوضيح: ٣٦٤/٢.

(٥) حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢٧٥/٤.

(٦) انظر لسان العرب: (ثنى)، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢٧٧/٤.

فأمّا من قال: بنت وثنتان، فليست اللام عنده محذوفة على حدّ قول من قال: ابنة واثنتان، بل التاء في (بنت) وثنتان للإلحاق بمثل: حِلْس وضِرْس، والتاء فيهما بَدَل من لام الفعل، وليست علامة للتأنيث كما تكون في ابنة واثنتان، لكون ما قبلها في بنْت وثنتان. وعلامة التأنيث لا يكونُ ما قبلها إلاّ مفتوحاً...» [1].

ومن ذلك أيضاً كون الألف في (مائة) عِوَضاً من لامِها المحذوفة في أحَدِ التأويلات. وللنحويين في زيادة هذه الألف في هذه اللفظة مذاهب:

(١) أنْ تكون زيادتُها إمّا للفرق بينها وبين (منهُ)؛ لأنَّ الاسم أحْمَلُ للزيادة من الحرف، وإمّا لأنها محذوفة اللام، فجيء بالألف عِوَضاً منها؛ لأنَّها حُذِفت لكثرة الاستعمال.

وذَهَبَ الكوفيون إلى أنّها زيدت للفرق بينها وبين فئة ورئة وأضرابها في انقطاع لفظها في التعشير، فلا يقال عشر مئة بل يقال (ألفٌ)، وتصح هذه المسألة في فئة ورئة وأضرابها، وقيل إنَّ الألف لم تُزَدْ للفرق بين مئة ومنه لعدم اتحاد الجنس، فإحداهما اسم والأُخرى حرف، فلذلك خالفوا بين مئة ورئة وأضرابها في الخط [2].

و يتراءى لي أنَّ ما ذهبَ إليه النحاةُ البصريون والكوفيون لا ضرورة إليه لأنَّ في ذلك هجراً لتلك التكلفات في الاحتجاج لمثل هذه الزيادة من حيث اتحاد الجنس أو عدمه، أو من حيثُ انقطاع التعشير أو عَدَمُه، فلا لَبْس فيا مرَّ لأنَّ إعجام الحروف قد أزال هذا اللبس المشار إليه. ولَسْنا مع ابن درستويه فيا ذهب إليه من حيثُ كونُ الألف جيء بها للفرق بين مئة ومنه أمراً مجمعاً عليه: «ومن ذلك الألف التي تزاد في (مئة): أجْمَع النحويُّون على أنّها للفرق بينها وبين (منهُ)، وذلك أنَّ (مئة) على وزن فئة ورئة، فقد ذهبت لام الفعل منها كما ذَهبت في كُرَة وظُبَة، لأنَّها من قولنا: تَمَأّى القوم إذ تَباعَدوا بينهم لعداوةٍ وغيرها» [3].

---

(١) المنصف: ١/٥٩، وانظر الكتاب: ٤/١٦٦.

(٢) انظر: الكتـاب: ٨٤، جامع الدروس العربية: ١٢٤، سراج الكتبة: ٤٦-٤٧، الإملاء والترقيم: ١٢٤، الجاسوس على القاموس: ١٣٧.

(٣) كتاب الكتاب: ٨٤.

وذَهَبَ أبو حيَّان[1] إلى أنَّ كتبت (مئة) بالألف خارجٌ عَنِ القياس، وذَكَرَ أنَّهُ كثيراً ما يكتبها ككتابة فئة، والذي يختاره إمَّا كتابتها بالألف دون الياء على وجه تحقيق الهمزة أو بالياء دون الألف على وجه تسهيلها وذكر أيضاً أنَّها تكتب (مأة). وبهذا يكون لكتابتها أربع صور: مائة[2]، مَأة، مية، مِئة.

ويتراءى لي أنَّ كتابتها ككتابة (فئة) أظْهَرُ، لأن فيها حملاً على كيفية النطق، فلا ضرورة إلى أن يخالِفَ الرسمُ النطق، وهي مسألة تدفَعُ بعضَ من يجهلونَ هذه المسألة إلى أنْ يُخْطِئوا في النطق. والقول نفسه أيضاً في (مئتين) من غير التفات إلى من يدعو إلى كتابتها بزيادة الألف، ويعزِّز ما نذهب إليه أنَّ النحاة أجمعوا على أنَّها لا تزاد في جمع مِئة على مئات أو مِئين.

ومن ذلك كون الواو زائدة في (أولئك) عِوَضاً من الألف المحذوفة، وقيل أيضاً إنَّها زيدت للفرق بَيْنَها وبَيْن (إليك)، وقيل إنَّ الواو أولى بالزيادة من الياء لمناسبة ضمة الهمزة، ومن الألف لاجتماع مثلين[3]. وهي عند الكوفيين للفرق بينها وبين (إلى) الاسمية ليكون الفرق بين متحدي الجنس.

ويتراءى لي أنَّه لا لَبْس في هذه المسألة بعد أن استقرَّت قواعد الإعجام واستوى سُوقُها، وأنَّ الواو ناشئة من إشباع ضمة الهمزة.

وممَّا حُذِفت فيه اللام من غير تعويضٍ: هن، أخ، دم، يد، حم، غد.

(٢) أنْ تكونَ عِوَضاً من التنوين في الوقف على المنصوب:

يكون الوقفُ على المنصوب غير المحلَّى بالألف واللام وغير المضاف بالألف، وهذه الألف عِوَضٌ من التنوين: «وكذلك الأَلِفُ في الوقف في قولِكَ: رأيْتُ زيداً، إنَّما هي بَدَلٌ من التنوين الذي يكون في الوصل، ولا يجوز أنْ تُحَرِّكَ الأَلِفَ على وَجْهٍ، وقد يمكنك أنْ تُحَرِّكَ التنوين[4]. ويشترط في هذا الاسم ألاَّ يكون

(١) انظر همع الهوامع: ٣٢٧/٦.
(٢) انظر الجاسوس على القاموس: ٣٧.
(٣) انظر: ١٧٠/٤.
(٤) المنصف: ١٩٩/١، وانظر لسان العرب (الألف اللينة): ٤٢٧/١٥.

مُنتهياً بتاء التأنيث المربوطة، أو بهمزة مكتوبة فوق ألف، أو بالهمزة قبلها ألف، وألاّ يكون مقصوراً[1].

ولعلّ ما يُعَزّز كون الألف عوَضاً ما في (شرح شواهِد الشافية)[2]: «وحُكيَ عنهم في الوقف: هٰذِه حُبْلأ، يريدُ حُبْلى، ورَأيْتُ رَجُلأ، يريد رَجُلاً، فالهمزة في (رجُلأ) إنما هي بدلٌ من الألف التي هي عِوَضٌ مِنَ التنوين في الوقف، ولا ينبغي أن يُحْمَلَ على أنّها بَدَلٌ من النون...».

(٣) أنْ تكونَ عِوَضاً من لام الاستغاثة:

يُجَرُّ المُسْتغاثُ باللام المفتوحة كَقَوْلنا: يالَلّهِ، وفُتِحتْ هذه اللام للفرق بين المستغاث والمستغاث من أجله، وقيل إنَّ هذه اللام تتعلق بفعل مضمر، وقيلَ إنّها زائدة، وقيل تتعلق بـ(يا) لما فيها من معنى الفعل، وهو قول ابن جنّي. وذَهب الكوفيُّون إلى أنّها بعض (آل)، فيكون الأصْلُ في: يا لَفلانٍ، هو: يا آلَ فُلانٍ، فحذفت المدّة لكثرة الاستعمال[3].

وقد تُحْذَف هذه اللام ويُؤْتى بالألِف عِوَضاً منها كقولنا: يا زيدا لِعمرٍو، ولا يصح الجمع بينهما، لئلاّ يُجْمَعَ بين العِوَضِ والمعوَّض منه[4].

(٤) أنْ تكونَ في المثنّى عِوَضاً من الضمة في المفرد:

الألف في المثنى عِوَض مِن ضمّة المفرد المرفوع كما تكونُ الياء عِوَضاً من الكسرة والفتحة أيضاً.

(٥) أنْ تكونَ عِوَضاً مِن الهاء في الوقف:

أجازَ سيبويه أنْ يوقف على المفتوح مِنَ الحروف بالهاء، وأنْ يُوقَف عليه أيضاً

---

(١) انظر المفرد والعلم: ١٨٣.

(٢) انظر: ٤/١٧٠.

(٣) انظر التفصيل في هذه اللام ومذاهب النحويين فيها من حيث كونها أصيلة أو زائدة، وما يتعلّق بها: همع الهوامع: ٣/٧١-٧٦، شرح التصريح على التوضيح: ٢/١٨٠-١٨١.

(٤) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/١٨١، همع الهوامع: ٣/٧٣.

بالألف، لأنَّها عِوَض من الهاء: «قَالَ الخليل يَوماً وسأل أصحابه: كيف تقولونَ إذا أَرَدْتُم أنْ تلفظوا بالكافِ التي في (لَكَ) والكاف التي في (مالك) والباء التي في (ضَرَبَ)؟ فقيل لَهُ: نقول: باء، كاف، فقال: إنَّما جئتم بالاسم، ولم تلفظوا بالحرف، وقال: أقول: كَهْ وَبَهْ، فقُلْنا: لِمَ أَلْحَقْتَ الهاء، فقال: رأَيْتُهم قالوا: عَهْ، فألحقوها هاء حتَّى صيَّروها يُسْتطاعُ الكلامُ بها؛ لأنَّه لا يُلْفَظُ بِحَرْفٍ، فإنْ وصَلْتَ قُلْتَ: كَ، وبَ، فاعْلَمْ يا فتى، كما قالوا: ع يا فتى، فهذه طريقةِ كلِّ حرفٍ كان متحرِّكاً، وقد يجوز أنْ يكون الألفُ هنا بمنزلة الهاء، لقربها منها، وشبهها بها، فتقول: با وكا، كما تقول: أنا...»[1].

وذكر السيوطي[2] أنّه لا يُسْتغنى عن الهاء الساكنة في الوقف على المرخّم بحذف التاء، ومن ذلك الوقف على مثل: يا طَلْحَهْ، ويَنْدُر تركُها، وأنَّ الألف قد تُجْعَل عِوَضاً منها في الضرورة، كقول القطامي[3]:

قفي قَبلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعا ولا يَـكُ مـوقِـفٌ مـنـكِ الـوداعا

وممَّا جاءت فيه الألف عِوَضاً من تاء التأنيث قراءة قوله تعالى: ﴿وجاءوا أباهُم عُشاءً يبْكونَ﴾[4] بضم العين على أنَّ الأصل (عشاةً)، فَحُذِفت الهاء، ثمَّ جيء بالألف عِوَضاً منها، ثمَّ قُلِبَت هذه الألف همزة[5]. وقرىء أيضاً «عُشاً» على أنّه جمع (عـاشٍ)، ولكنَّ الهاء حُذِفَت تخفيفاً[6].

(٦) أنْ تكونَ عِوَضاً مِن إحدى ياءَي النسب:

في العربية ثلاثة ألفاظ في اثنين منها الألِفُ عِوَضٌ من إحدى ياءَي النسب، وهي: يمانٍ، شآمٍ، تهامٍ. وأَصْلُ الأوَّلين: شَأْمِيّ، ويَمَنِيٌّ، فعوِّضَ فيهما الألِف من

(١) الكتاب: ٣/٣٢٠، وانظر شرح شواهد الشافية: ٢٦٢/٤، همع الهوامع: ١٩٩/٦.
(٢) انظر همع الهوامع: ٩٣/٣.
(٣) انظر: همع الهوامع: ٩٢/٢، ديوان القطامي: ٣١، الكتاب: ٣٣١/١، شرح المفصَّل لابن يعيش: ٩١/٧، خزانة الأدب: ٣٩١/١، ٦٤/٤، ضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٩٦.
(٤) يوسف: ١٦.
(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٧٢٥/٢، المحتسب: ٣٣٥/١.
(٦) انظر المحتسب: ٣٣٥/١.

إحدى ياءي النسب، وفي الثالث عوّضتْ فتحة التاء من إحدى ياءَي النسب أيضاً كما في (حاشية الصبّان)[1]، وذكر الرضي أن أصل هذه الألفاظ: يَمَنِيّ، وشَأْميّ، وتَهَمِيّ: «وقالوا يمانٍ وشآمٍ وتَهامٍ، ولا رابعَ لها، والأصْلُ: يَمَنِيّ وشَأْميّ، وتَهَمِيٌّ، والتَّهَمُ تِهامة، فَحذف في الثلاثة إحْدى ياءي النسبة، وأَبْدَلَ منها الألِفَ، وجاء: يَمَنِيٌّ، وشَأْمِيٌّ على الأصْلِ، وجاء تِهاميٌّ بكسر التاء وتشديد الياء منسوباً إلى تِهامة..»[2].

و يتراءى لي أنَّ الخليل بنَ أحمد يَعُدُّ الألف في (تَهام) عِوَضاً أيضاً من إحدى ياءي النسب: «وممّا جاء محدوداً عن بنائه محذوفةً منه إحدى الياءيْنِ، ياءي الإضافة، قولك في الشَّأْمِ: شآمٍ وفي تِهامة: تَهامٍ، ومَنْ كسَرَ التاء قالَ: تِهاميٌّ، وفي اليمن يمانٍ، وَزَعَم الخليلُ أنَّهم ألحقوا هٰذه الأَلِفاتِ عِوَضاً منْ ذَهابِ إحدى الياءين، وكأنَّ الذين حذفوا الياء من ثقيف وأشباهه جعلوا الياءيْنِ عِوَضاً منها. فقُلْتُ: أرَأَيْتَ تِهامة، أَلَيْسَ فيها الألف؟ فقال: إنَّهم كسَّروا الاسْمَ على أنْ يجْعَلوهُ فَعَلِيّاً أو فَعْلِيّاً، فلمّا كان من شَأْنِهم أنْ يَحْذِفوا إحدى الياءيْنِ ردّوا الألِف، كأنَّهم بنَوْه: تَهَمِيٌّ أو تَهْمِيٌّ، وكأنَّ الذين قالوا: تَهامٍ، هذا البِناء كان عِندَهم في الأَصل، وفَتْحَتُهم التاء في تِهامة حيث قالوا: تَهامٍ، يَدُلُّك على أنَّهم لم يَدَعوا الاسمَ على بنائه»[3].

ولعلَّ في كونِ الفتحة في (تَهام) عِوَضاً من إحدى ياءي النسب أَقلُّ تكلفاً، لأنَّ النسب المشهور هو إلى تِهامة لا تَهَم.

ولقد ورَدَ النسب إليها بالألف من غير حذف، فقيل: تَهاميٌّ، وشآميٌّ ويمانيٌّ، ففيها جَمْعٌ بين العِوَض والمعوَّض منه، وهي مسأَلَةٌ لا تصح إلاَّ شذوذاً في الشعر عند السيوطي[4]. وذكَرَ الرضي[5] أنَّ النسَب في شآميٌّ ويمانيٌّ كأنَّه إلى شآمٍ و يَمانٍ

(١) انظر: ٢٠٢/٤، الأشباه والنظائر: ١١٨/١.

(٢) شرح الشافية: ٨٣/٢.

(٣) الكتاب: ٣٣٧/٣.

(٤) انظر همع الهوامع: ١٧٥/١.

(٥) انظر شرح الشافية: ٨٣/٢، وانظر لسان العرب: ٤٦٤/١٣.

المنسوبين كما مرَّ بحذف إحدى ياءَي النسب، وأجاز أنْ تكون الألف ناتجة من باب إشباع الكسرة، وأنْ يكون ذلك مِنْ باب الجمع بين العِوَض والمعوَّض. وذكر سيبويه[1] أنَّ ذلك من باب (بحرانيّ) وأشباهه مما غُيِّر بناؤه في النسب. ولقد عدَّ أبو علي الفارسي ثمانٍ من هذا الباب، لأنَّ هذه اللفظة ليست بجمع تكسير، ولأنها لو لم تكن للنسب للزمها الهاء البتة نحو كراهية[2].

(٧) أنْ تكونَ عِوَضاً مِن المضاف إليه:

ومن ذلك الألف في (بينا) عند أبي البركات بن الأنباري. «بيْنا: ظرفُ زمانٍ أصْلُها (بيْن)، زيْدَت الألف عليها عِوَضاً من الإضافة، لأنَّ الأصْل: بيْنَ أوْقاتٍ، فَحُذِفَ المضاف إليه، وعوِّض الألف. وقيل فُتِحَتِ النونُ، وأشْبِعَت الفتحةُ، فَنَشأتِ الألِف، فَصارَ (بيْنا). والأوَّل أصحُّ وأقْيَسُ»[3].

وما ذَهب إليه أبو البركات بن الأنباري مذهَبٌ لبعض النحاةِ أيضاً، وللنحويين فيها مذْهبان:

(١) أنَّ (بينا) من الظروف الملازمة للإضافة، وهي تضاف إلى الجملة فعليةً كانت أو اسميةً من غير تقدير زمان مضاف إلى هذه الجملة، وهو مذهب الجمهور، أوْ تضاف إليها على نية زمان محذوف مضاف إليها، فيُقالُ في قوْلنا: بينا زَيْدٌ قائمٌ أقْبَلَ عَمْروٌ: بينا أوقات زيدٍ قائمٌ أقْبَلَ عَمروٌ، وهو قول ابن جنّي وأبي علي الفارسي واختيار ابن الباذش، وهو الظاهر عند الصبّانِ[4] أيضاً.

(٢) أنَّ الألف فيها و(ما) في بينما كافَّتان عَنِ الإضافة على أنَّ الجملة لا موضِعَ لها مِنَ الإعراب، وقيل إنَّ (ما) كافة والألف للإشباع.

---

(١) انظر الكتاب: ٣/٣٣٨.

(٢) انظر: الخصائص: ٢/١١٠، الأشباه والنظائر: ١/١١٨.

(٣) منثور الفوائد: ٦٩.

(٤) انظر حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢/٢٥٤.

ويتراءى لي أنَّ أبا البركات بن الأنْباري من أنصار المذهب الثاني مِنْ حيثُ كونُ الألِفِ كافَّةً عن الإضافة، فكأنّها عِوَضٌ مِنَ المضاف إليه.

وذهب قومٌ إلى أنَّ الألف للتأنيث على أنّها مِنْ باب (فَعْلى)، وهو مذهبٌ مردودٌ بكون الظروف مذكَّرَة إلاَّ ما شذَّ منها، نحو قدَّام وَوَراء [(١)].

ولا ضَرورة إلى ما ادَّعاه أبو البركات بن الأنباري، لأنَّ المعهود فيها وفي (بينا) الإضافة كما مرَّ.

وممَّا يمكن عَدُّه من هذا الباب ما نقله السيوطي عن السخاوي من حيثُ كَوْنُ الألف في (يا أبا) و(يا أمّا) بدلاً من ياء الإضافة: «قال السخاوي في (تنوير الدياجي): أَبْدَلوا من ياء الإضافة تاء في نحو: يا أَبتِ و يا أمَّتِ، وأَبْدَلوا منها أَلِفًا، فقالوا: يا أبا و يا أمَّا،فلّها بدلان،التاء والألف، ثمَّ جمعوا بينهما، فقالوا: يا أَبتا و يا أمَّتا، ولم يَعُدُّوا ذلك جمعاً بين العوض والمعوَّض عنه، لأنّه جمع بين العِوَضين...» [(٢)].

(٨) أنْ تكونَ عِوَضاً مِن ضمّة التصغير في بعض المبهمات أو غير ذلك:

لقد مرَّ أنَّ الألِف عِوَضٌ من ضمة التصغير في بعض المبهمات كالأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، فيقال في تصغير (ذا) وما يدورُ في فلكه من أسماء الإشارة: ذَيّا، تيّا، ذَيّان، تَيّان، أُليّا، وأُليّا بهمزة بعد الياء.

ويقال في تصغير (الذي) وما يدور في فلكه من الأسماء الموصولة: اللَّذَيّا، اللَّتَيّا، اللَّذَيّان، اللَّتَيّان، اللَّذَيُّون، بالضم، ويجوز الفتح، واللَّذيين بالكسر ويجوز الفتح، واللتيّاتِ واللَّوَيْتا، واللَّوَيَّاء، واللوَيْئا [(٣)].

(١) انظر: همع الهوامع: ٣/٢٠٠-٢٠٣، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢/٢٥٤.

(٢) الأشباه والنظائر: ١/١٣١.

(٣) انظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٢/١٩٦.

ولقد ذهبَ الشيخ الخضري إلى أنَّ الألف في (أُلَيّا) عوَض: «وفي أولاء بالمد (أُلَيّئا) بهمْزة بعد الياء، ثم ألف التعويض، والظاهر أنَّ الياء ساكنة لا مشدّدة، وأن الألف التي قبل الهمزة حُذفت لما قيل في (اللوَيْئا..)».

ويتراءى لي أن الألف المشار إليها ليست عوَضاً من ضمة التصغير لكون الضمة الأصيلة باقيةً ولعلها تكون عوَضاً من ألف (أولاء) التي حُذفت.

أمّا (أُلَيّاء) فالضمة فيها باقية في التصغير، وفيها قلب الألف ياء، وإدغام ياء التصغير فيها، ثم زيدت أَلِفٌ قبل الآخر، ولم تُزَد في الآخر، لئلاّ تخرج عن نظائرها؛ لأنه ليس في العربية اسمٌ مُصَغَّر على خمسة أحرُف إلاّ أنْ يكونَ قبْلَ آخِرِه حرفُ مدولين [١].

وممَّا يمكن عَدُّه من هذه المسألة ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري مِن حَيْثُ كونُ أَلِف الوصل في مثل (اضْرِب) عِوَضاً من حركة الحرف الأول، وهو الضاد [٢].

ومما عُدَّ من هذه المسألة أيضاً أنَّ الألف في (ايمُ اللّهِ) عِوَضٌ من النون المحذوفة، ولكن هذه الهمزة لم تحذف عند عودة النون (أَيْمُن)، فيكون في هذه اللفظة جَمْعٌ بين العِوَض والمعوَّض منه [٣].

(٩) أنْ تكونَ عِوَضاً مِن فاء الكلمة:

وممَّا عُدَّ من ذلك على مذهب ابن جني أنَّ الألف في (ناس) عِوَض من فاء (فُعال)، وهي الهمزة. «وقد حُذِفَتِ الفاء في (أُناس)، وجُعِلت ألف (فُعال) بدلاً منها، فقيل: ناسٌ، ومثالُها عالٌ، كما أنَّ مثال عِدَة وَزِنة عِلَة» [٤].

ويتراءى لي أنَّ في (أُناس) في هذا النصِّ المقتبس جمعاً بين العِوَض والمعوَّض، وأنَّ المراد بـ(أُناس) هو إِنْسٌ، فتكون الأَلِفُ عِوضاً من الهمزة المحذوفة. وقيل إنَّ الألف واللام في (الناس) عِوَضٌ من الهمزة في (أُناس)، وهو مذهب جمهور النحويين كما سيأتي.

وممَّا يمكن عَدُّه من هذا الباب قولهم: لاهِ أبوكَ، أي: لِلّهِ، على أنَّ أصل لفظ الجلالة (إلٰه) من باب فِعال، فحذفت الهمزة، وجيء بالألف عِوضاً منها، ولا

---

(١) انظر شرح جمل الزجاجي: ٣٠٦/٢-٣٠٧.

(٢) انظر الأشباه والنظائر: ١٢١/١.

(٣) انظر: لسان العرب (يمن)، همع الهوامع: ٢٣٨/٤، الإنصاف: ٤٠٨/١، شرح التصريح على التوضيح: ٣٦٥/٢.

(٤) الخصائص: ٢٨٥/٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١٠٨/١.

ضرورة تدعو إلى ذلك؛ لأنَّ ألف (فِعال) موجودة في اللفظ، ولكنَّ الهمزة حذفت كما يتراءى لي من غير تعويض.

(١٠) أنْ تكونَ عِوَضاً مِن عينِ الكلمة:

وممَّا عُدَّ من ذلك كون الألف في خافٍ وهاعٍ ولاعٍ عِوَضاً من العين، لأنَّها من باب (فاعِل)، وهو قول ذكره ابن جنّي: «وكذلك الألف الزائدة في خافٍ وهاعٍ ولاعٍ عِوَضٌ من العين...» (١).

وأجازَ الخليلُ بن أحمد أنْ يكونَ ما مرَّ من باب (فَعِل)، فلا تعويض فيه: «وَسَأَلْتُ الخليلَ عن خافٍ والمالِ في التحقير، فقال: خاف يصلح أنْ يكون فاعِلاً ذهَبَتْ عينُه، وأنْ يكونَ فَعِلاً، فعلى أيِّ حَمَلْتَه لم يَكُن إلاَّ بالواو. وإنَّما جاز فيه فَعِلٌ، لأنَّه من: فَعِلْتُ أَفْعَلُ، وأخافُ دليلٌ على أنَّها فَعِلْتُ، كما قالوا: فَزِعْتُ تَفْزَعُ. وأمَّا مالٌ فإنَّه فَعَلٌ؛ لأنَّهم لم يقولوا: مائلٌ، ونظائره في الكلام كثيرة، فاحمِلْهُ على أسْهَل الوجهين» (٢).

ولَسْتُ أَتَّفِق معهم من حَيْثُ كونُ ألف (فاعِل) فيما مرَّ عوضاً من عينه المحذوفة، لأنَّ الظاهر فيها أنَّ تثبت معه، فيقال: خائفٌ، فيكون في هذه اللفظة جَمْعٌ بين العِوَض والمعوَّض، ولعلَّ ما ذهب إليه الخليل من حيث كونُه من باب (فَعِل) أوْلى؛ لِبُعْدِهِ عن الحذف والتعويض. ولَعلَّ في عَدِّ ما مرَّ أيضاً من باب القَلْب هَجراً للتكلُّف (٣).

وممَّا عُدَّ من هذا الباب كما في (الأشباه والنظائر) (٤) سَيْد، وهَيْنْ ولَيْنْ ومَيْت: «وممَّا حُذِفت عينُه وصارَ الزائدُ عِوَضاً منها قولهم: سَيْد ومَيْت وهَيْن، ولَيْن... فأصْلُها فَيعِل: سيِّد وميِّتٌ، وَهَيِّن وليِّن، حُذِفَتْ عَينها وجعلت ياء فَيْعِلٍ عِوَضاً منها...» (٥).

---

(١) الخصائص: ٢٩٠/٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١١٠/١.
(٢) الكتاب: ٤٦٢/٣، وانظر: ٤٩/٤، ٣٥٨، ٤٢٠، وانظر: لسان العرب (خاف): ١٠٠/٩.
(٣) انظر ظاهرة القلب المكاني في العربيّة (تحت الطبع).
(٤) الأشباه والنظائر: ١١٠/١.
(٥) الأشباه والنظائر: ١١٠/١. وانظر الممتع في التصريف: ٤٩٩/٢.

و يتراءى لي أنّه ليس في الكلام حذف وتعويض، لأنّ الأمر لو كان كذلك لكان في تضعيف الياء فيما مرَّ جَمْعٌ بين العِوَض والمعوَّض، والمسألة عندي لا تخرج عن باب التخفيف، ولعلَّ ما يعزّز ما أذهب إليه ما في (الممتع في التصريف) وغيره: «وإنْ شئتَ حَذَفْتَ الياء المتحركة تخفيفاً، فقلت: سَيْد، ومَيْت، ولَيْن، لاستثقال ياءين وكسرة، والفارسي لا يرى التخفيف في ذوات الياء قياساً، فلا تقول في (بيِّن) قياساً على (ليِّن)، ويقيس ذلك في ذوات الواو...» [1]. والقول نفسه مع ابن جني في (المنصف) [2].

وفي (سيِّد) وأضرابه مذهبان من حيث وزنُه:

(١) أنّه من باب فَيْعِل، على أنَّ الياء مدغمة في الياء إذا كان من ذوات الياء، أو على أنَّ الواو قلبت ياء، ثم أدغمت في الياء، إذا كان من ذوات الواو. وهو مذهب البصريين.

وذهب البغداديون [3] إلى أنَّ ذلك من باب (فَيْعَل) بفتح العين، فالأصلَ عندهم في سيِّد ومَيِّتٌ: سَيَّد، ومَيَّت، ثم غيَّر الفتح بالكسر من غير قياس كما قيل في النسب بَصْرة بِصْريّ. وذكر ابن عصفور [4] أنَّ الذي حملهم على ذلك عدم وجود (فيعِل) في الصحيح، لأنَّ العين فيه مفتوحة نحو: صَيْرَف وصيقلَ. وهو مذهب فاسدٌ عند ابن عصفور لأنَّ المعتل قد ينفرد في كلام العرب ببناء ليس موجوداً في الصحيح.

(٢) أنّه من باب (فعيل) على أنَّ في الكلام قلباً، فأصل سيِّد هو: سويد، ثم حذَث القلب والإدغام، وهو قول الفراء. وهو مذهب فاسد عند ابن عصفور أيضاً، لأنَّ القَلْب ليس بقياس لأنّه لم يُسْمع: سَويد، ومويت، ولبين، وبيين.

---

(١) انظر الممتع في التصريف: ٤٩٩/٢، وانظر المنصف: ١٥/٢، ١٧.
(٢) انظر: ١٥/٢.
(٣) انظر الممتع في التصريف: ٥٠٠/٢.

وممّا عُدَّ من هذا الباب أيضاً كما في (الأشباه والنظائر)(١) ما كان من باب (فيعْلُولة): «وكذلك باب قَيْدودَة، وصَيْرورة وكينونة، وأصْلها فَيْعَلُولَة، حُذِفَتْ عَيْنُها وصارتْ ياء فيعلولة عِوَضاً منها. فإنْ قُلْتَ: فهلاً كانت لام فيعَلولَة الزائدة عِوَضاً منها...»(٢). فصيرورة وكينونة وقيدودة وزنها فَيْعْلولة، لأنَّ أصلها: كيِّنونة، وصيِّرورة، وقيِّدودة بالتضعيف، فحذفت العين المتحركة تخفيفاً لأنَّ الاسم قد زاد ثقله بطوله.

وذهب الفراء إلى أنَّ الفاء فيما مرَّ مَضْمومَةٌ في الأصل: كُونونة، قُوْدودَة، صُيْرورة، طُيْرورة، على أنَّ الضمة في ذوات الياء قد قُلِبت فتحةً لتصح الياء، وَقُلِبَتْ الواوُ يَاءً(٣).

ويتراءى لي أنَّ ابن جني قدْ عدَّ ما مرَّ من باب التعويض، ولعلَّ ما يعزِّز ذلك أنّه جعل ما مرَّ من باب (فَعْلولَة) لا فَيْلُولة: «قال: وأصْلُ فَعْلُولة هنا فُعْلولة بضم الفاء.. وهذا عندَ أصْحابنا مذهَبٌ واه جداً، لأنَّه لا ضرورة تَدْعو إلى فتح الفاء لتصح العين..»(٤). ويتراءى لي أنَّ المسألة لا تخرج عن باب تخفيف الحرف المضعَّف من غير تعويض؛ لأنَّ بعض ما مرَّ جاء على الأصل، ومن ذلك قول الشاعر(٥):

قَـدْ فـارَقَتْ قَرينَتَهـا القَرينَـهْ ... وشَحَطَـتْ عَنْ دارِهـا الظَّعينَهْ
يـا لَـيْـتَ أنَّـا ضَـمَّنـا سفـيـنـه ... حـتَّـى يعودَ الوَصْـلُ كيِّـنونَـه

فجاءت (كَيِّنونة) بالتضعيف على الأصل، فيكون فيها جمع بين العِوَض والمعوَّض إنْ أجزْنا ما مرَّ.

---

(١) انظر: ١/١١٠.

(٢) الأشباه والنظائر: ١/١١٠.

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في: الممتع في التصريف: ٢/٥٠٢-٥٠٤، المنصف: ٢/١٢، شرح الشافية: ٣/١٥٤، أمالي الزجاجي: ١٤٤-١٤٦، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٩٧، لسان العرب (كان)، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب: ٢٨٢.

(٤) المنصف: ٢/١٢، وانظر الاقتضاب في شرح أدب الكاتب: ٢٨٢.

(٥) انظر: الممتع في التصريف: ٢/٥٠٥، المنصف: ٢/١٥، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٩٧، شرح الشافية: ٣/١٥٣، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب: ٢٨٢.

(١١) أنْ تكونَ عِوَضاً من الهاء:

وممّا عُدَّ من ذلك أنَّ الألف في الوقف تكون عِوَضاً من الهاء عند أبي حيّان، ومن ذلك الوقف على (حَيَّهلَ)، فيجوز أنْ يقال: حيَّهَلَهْ، وحَيَّهَلا، وحَيَّهَلْ، فالألف في (حيَّهلا) في الوقف عِوَض من هاء السكت؛ لأنَّها الأصل في الوقف.

ومن ذلك الوقف على (أنَ) ضمير المتكلم ــ على أنَّ الألِف ليست من الضمير ــ بالألف التي تُعَدُّ عِوَضاً من الهاء كما مرَّ. ويجوز عليه (أَنَهْ) بالهاء. ولقد نَسبَ الرضي[١] ذلك إلى بعض طَيِّيء.

وأجازَ الرضي[٢] أنْ تَكونَ الأَلِف في (حَيَّهلا) بدلاً من التنوين في (حَيَّهلاً): لأنَّ كلَّ نونٍ ساكنةٍ زائدة متطرفةٍ قَبْلها فتحة تُقْلَب في الوقف ألفاً.

وذكر ابن يعيش[٣] أنَّ العرب لم يَقِفوا على شيء من كلامهم بالألِف لبيان الحركة إلاَّ في هذين الحرفين؛ لأنَّهم يقفون بالهاء في غيرهما.

---

(١) انظر شرح الشافية: ٢/٢٩٤.

(٢) انظر شرح الشافية: ٢/٢٩٤.

(٣) انظر شرح المفصل: ٩/٨٤، وانظر: الأشباه والنظائر: ١/١٢٥، همع الهوامع: ٦/١٩٩، شرح الشافية: ٢/٢٩٤.

(١٢) الألف والتاء

لقد عدَّ ابن جنّي الألف والتاء في اسم الفعل (هَيْهاتَ) عِوَضاً من اللام المحذوفة؛ لأنَّ أصله (هيهاة)، فهي عنده رباعية مكرَّرة، فاؤها ولامها الأولى هاء، وَعيْنُها ولامُها الثانية ياء: «وَقريبٌ من (هذان) و(اللذانِ) قولهم: هيهات مصروفة وغير مصروفة؛ وذلك أنّها جمع هَيْهاة، وهَيْهاة[١] عِنْدنا رباعية مكرَّرة، فاؤها ولامُها الأولى هاء، وعينُها ولامها الثانية ياء، فهي — لذلك — من باب صِيْصِيَة[٢]... فَهيهاة من مضعّف الياء بمنزلة المرمرة والقَرْقَرة. فكان قياسُها إذا جُمِعَتْ أنْ تُقلب اللام ياء، فيقال: هَيْهَيات كَشَوْشَيَان[٣] وضَوْضِيات، إلاَّ أنَّهم حذَفوا اللامَ؛ لأنّها في آخر اسم غير متمكن ليخالِفَ آخِرُها آخِرَ الأسماء المتمكنة؛ نحو: رَحَيان، وَمَوْليان. فَعلى هذا يمكن أنْ يقال: إنَّ الألف والتاء في (هيهات) عِوَض من لام الفعل في (هَيْهاة)؛ لأنَّ هذا ينبغي أنْ يكون اسماً صِيْغَ للجمع بمنزلة الذين وهؤلاء...»[٤].

---

(١) أصلُها: هَيْهَية، فقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(٢) الصيصية قرن الحيوان، وتطلق على ما يُحتمى به، الحِصن وغيره.

(٣) جمع شوساة، وهي الناقة السريعة.

(٤) الخصائص: ٢/٢٩٧، وانظر: المنصف: ٢/١٧٨٪ ١٧٩، الممتع في التصريف: ٢/٥٩٤، شرح الشافية: ٢/٢٩١، الأشباه والنظائر: ١/١١٤، لسان العرب (هيه): ١٣/٥٥٤.

(١٣) أن

يُفْهَمُ من كلام ابن جنّي أنَّ (أنْ) الناصبة في قراءة أبي عبد الرحمن الأعرج: ﴿ولا تَهنوا في ابتغاء القَوْم أنْ تكونوا تألمونَ﴾[1] بفتح همزة (أنْ) ــ عِوَضٌ من اللام: «قال أبو الفتح: (أنْ) محمولة على قوله تعالى: ﴿ولا تَهنوا في ابتغاء القوم﴾، أي: لا تَهنوا لأنكم تألمون، كقولك: لا تَجْبُنْ عَنْ قِرْنِكَ لِخَوْفِكَ مِنْهُ، فَمَن اعْتَقَدَ نَصَبَ (أنْ) بَعْدَ حذف حرف الجر عنها، فـ(أنْ) هنا منصوبة الموضع، وهي على مَذْهب الخليل مجْرورة الموضع باللام المُرادة، وصارت (أنْ) لِكَوْنِها حَرْفاً كالعِوَض في اللفظ من اللام»[2].

ولَعَلَّ ما ذهب إليه ابن جني في هذا النصّ محمولٌ على أنَّه من باب التفسير النحوي؛ لأنَّ اللام الجارة مرادة في كلا التقديرين، فالمصدر المؤوَّل منها وممَّا في حيزها في موضع نصب بعد نزع الخافض، أو في موضع جرٍّ على أنَّ أثر هذه اللام باقٍ.

وممَّا يمكِن عَدُّه من هذا الباب كون (حتى) الناصبة عِوَضاً مِنْ (أنْ)، ولذلك ذكر ابن إياز[3] أنَّه لا يجوز إظهار (أنْ) الناصبة بعد (حتى)، لأنَّها جُعِلتْ عِوَضاً منها، ولِئَلّا يجمع بين العِوَض والمُعوَّض منه.

---

(١) النساء: ١٠٤.

(٢) المحتسب: ١/١٩٧.

(٣) انظر الأشباه والنظائر: ١/١٣٠.

وممَّا يمكن عَدُّ (أنْ) فيه عِوَضاً كونُها تفسيرية نائبة عَنِ القول على مذهب أبي البركات بن الأنْباري: «(أنْ) التي نائبة عن القول، وهي بمعنى (أي)، قالَ اللَّهُ تعالى: ﴿وانطَلَق المَلأُ منهم أنِ امشوا﴾[1]، أي: امشوا»[2].

(١) ص: ٦.

(٢) منثور الفوائد: ٦٠، وانظر: رصف المباني: ١١٦، الجنى الداني ٢٠، مغني اللبيب: ٢٩.

(١٤) الهمزة

تأتي الهمزةُ عِوَضاً من حرف القسم، ومن ذلك قراءة الشعبي: ﴿شهادَةَ آللَّهِ﴾[١]: ذكر ابن جني[٢] عن سيبويه أنَّ منهم من يحذف حرف القسَم من غير تعويض همزة الاستفهام، وذلك لكثرة الاستعمال، وهذ القراءة عندَه من هذا الباب. وذكرَ أبو البقاء العكبري[٣] أنّه قيلَ إنَّ الهمزة في هذه القراءة عِوَضٌ من حرف القَسَمِ، ويتراءى لي أنّهُ أقلُّ تكلُّفاً من ادّعاء حذف الهمزة النائبة عن حرف القسم وإبقاء عملها على ما فيهِ من ادّعاء حذف ألف لفظ الجلالة.

والهمزة في قراءة علي والشعبي ونعيم بن مَيْسَرة: «شهادَةُ آللَّهِ». بالمدّ ـ عِوَضٌ من حرفِ القسمِ المحذوف. وقيل إنَّ قطْعَ الهمزة في القراءة الأولى تنبيهٌ على حذفِ حرف القسم.

---

(١) المائدة: ١٠٦.

(٢) انظر المحتسب: ٢٢١/١.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٤٦٨/١.

(١٥) السين

تأتي السين عِوَضاً في موضعين:

(١) أن تكون عوضاً من الحركة.

(٢) أن تكونَ عِوضاً من الضمير.

(١) أنْ تكونَ عِوَضاً من الحركة:

لقدْ مرَّ أنَّ سيبويهِ عَدَّ السينَ في قولهم: أسْطاع يُسْطيعُ عِوَضاً من فتحة (أَفْعَل)؛ لأنَّ أصل (أسْطاع): أَطْوَعَ كما مرَّ[١]، فنقلت فتحة الواو إلى الطاء قبلها، فصارَ الفعل (أَطَوَعَ)، ثم قُلِبَتِ الواوُ أَلِفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها في اللفظ، ثم زيدت السينُ عِوَضاً من ذهابِ حركتها.

ولقد ردَّ أبو العباس المبرد ما ذَهب إليه سيبويهِ في هذه المسألة؛ لأنَّ التعويض يكونُ إذا فُقِدَ الشيء وذَهب، ولا يصح ذلك إذا كان موجوداً كما هو الحال في بقاء حركة الواو على الطاء، ولقد ردَّ ابن عصفور ما ذهب إليه المبرد منتصراً لشيخ النحاة: «والذي ذَهب إليه سيبويهِ صحيح، وذلك أنَّ العين لما سكنت تَوَهَّنَتْ لسكونها، وتَهيَّأَتْ للحَذْف عند سكون اللام، وذلك في نَحْوِ: لم يُطِعْ، وأَطِعْ، وأطَعْتُ، ففي هذا كُلّه قد حُذِفَتِ العينُ لالتقاء الساكنين، ولو كانت العيْنُ متحرِّكةً لم تُحْذَف، بل كُنْتَ تقول: لم يُطْوِعْ، وأَطْوِعْ وأطوَعْتُ، فزيدَتِ السينُ لتكونَ عِوَضاً من العينِ متى حُذِفت، وأمَّا قبل حذفِ العين فليستْ

(١) انظر الصفحة: ٦، وانظر: الكتاب: ٣٠٥/٤، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢٧٩/٤، شرح المفصَّل: ٧/١، منثور الفوائد: ٤٣، البيان في غريب إعراب القرآن، ١١٧/٢، الممتع في التصريف: ١٧١/١، ٢٢٤، شرح الشافية: ٣٧٩/٢، توضيح المقاصد: ٣/٦.

بِعِوَضٍ، بَلْ هي زائدة فلذلك يَنْبَغي أنْ يُجْعَلَ (أَسْطاعَ) من قبيل ما زِيدَتْ فيه السين بالنظر إليه قبل الحذف، ومَنْ جَعَل (أَسْطاعَ) من قبيل ما السينُ فيه عِوَضٌ فبالنظَر إلى الحذف»[1]. والقول نفسه في أهراقَ وأهراحَ.

ويحتج لما ذهب إليه سيبويه فيما مرَّ من حَيْثُ جَعْلُهُ السينَ عِوَضاً من ذهاب حركة العين لا جعله إيَّاها عِوَضاً متى ذَهَبَتِ العين بحمل كلامِهِ على تأويلين:

(١) أنَّه يجوز أنْ يُرادَ بذهاب الحركة أنَّهم زادوها من أَجْلِ ذهاب حركةِ العينِ لتكونَ مُعَدَّة للعوضية، لأنَّ ذهابَ حركة العين يوجب حذف العين عند سكونِ اللام.

(٢) أنْ يكون ذلك من باب إقامة السبب مقام المسبَّب، وهو كثير جداً؛ لأنَّ السبب في حذف العين هو ذهاب الحركة.

وذهب الفرَّاء[2] كما يُفْهَمُ من كلام ابن عصفور إلى أنَّهُ ليس في الكلام تعويضٌ؛ لأنَّ أصْل (أَسْطَعْت) هو استطَعْتُ، فلمَّا حُذِفَتِ التاء بقِيَ على وزْنِ (أَفْعَلْتُ)، فَفُتِحَتِ الهمزةُ وقُطِعَتْ، وهو فاسِدٌ عنْدَ ابن عصفورٍ؛ لأنَّه لو كان ذلك يُوْجِبُ قَطْعَ الهمزةِ لما قالوا (اسْطاعَ) بكسر الهمزة وجعلها لِلوَصْلِ.

ويتراءى لي أنَّ ما ذَهب إليه الفرَّاء أَظْهَرُ؛ لأنَّه لَمْ يُعْهَدْ في لغتنا تعويضُ الحرف من الحركة إلاَّ في ثلاث كلمات، هي: أَسْطاع، وأَهراقَ، وأَهراحَ، وَهيَ مسألةٌ تَجْعَلُنا نميل إلى مذْهب الفراء، ولَسْنا مع ابن عصفورٍ فيما ذَهَبَ إليه.

وممَّا يمكِنُ عَدُّه من هذا الباب كونُ السين أو قد أو سَوْف، أو حرف النفي (لا) كالعِوَضِ ممَّا سقط من (أنْ) المخفَّفة إذا دَخلت على الفعل، فإذا عاد الساقِطُ زال العِوَض، وهو مذهب الزمخشري: «(أنْ) المخففة إذا دخَلت على الفعلِ، وهو المُرادُ ببعض الأَخْبارِ، عِوَضٌ ممَّا تسقُطُ منه أَحَد الأحرف الأربعة، وهي: قد، وَسَوْف، والسين، وحرف النفي...»[3].

---

(١) المتع في التصريف: ١/٢٢٣-٢٢٤.

(٢) انظر الممتع في التصريف: ١/٢٢٦.

(٣) المحاجاة بالمسائل النحوية: ١٥٦، وانظر الأشباه والنظائر: ١/١٢٨.

(٢) أنْ تكونَ عِوَضاً من الضمير:

بعض العرب يحذفون ضمير المخاطبة المتصل، ويجعلونَ مكانَه السين أو الشين في الوقف، على أنّها عِوَض، فلا يصح أنْ يُجْمَع بينَهما حملاً على ذلك عند السيوطي(١) وأبي حبان(١). ولَسْنا نتَّفق معهما في هذه المسألة لأنَّ من العربِ من يُلْحِقُ هذه الكافَ السينَ من غير حذفها: «اعْلَمْ أنَّ ناساً مِنَ العربِ يُلْحقونَ الكافَ السينَ ليبينوا كسرة التأنيث، وإنَّما ألْحقوا السين، لأنها قد تكون من حروف الزيادة في (اسْتَفْعَل)، وذلك: أعْطَيتُكِسْ، وأكْرِمُكِسْ، وإذا وَصَلُوا لم يجيئوا بها، لأنَّ الكسرة تَبيْن..»(٢).

---

(١) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٤/١.

(٢) الكتاب: ١٩٩/٤، وانظر لسان العرب (كَسَسَ).

(١٦) الواو والنون

ذكر الزمخشري أنّ الواو والنون في (سنون) وبابه عِوَضٌ من المحذوف فيها: «والثاني: نحو قولهم: سِنون، وقِلُون، وأرَضون، وحرُّون في جمع حرَّة. جعَلوا الجمع بالواو والنون عِوَضاً من المحذوف منها من لام أو حرف تأنيث»(١).

وجاء في (الأشباه والنظائر): «وقال في (البسيط): (سَنَة) حُذِفَ لامُها، وجُعِلَ جَمْعُها بالواو والنون عِوَضاً مِنْ عَوْدِ لامها، فيقال: سِنون، فإذا جُمِعَت على سَنوات عادَتِ اللام؛ لأنَّه قياس جمعها، وليس عِوَضاً. وأمَّا (قُلَة) فَتُجْمَعُ على قُلُون وقُلات، ولا تعود لامها في الجمعين؛ لأنَّ علامتها كالعوض من لامها، بخلاف جمعها على (قُلِيّ)، وكذا (هَنَة) تجمع على هَنَوات(٢)، ولا تعودُ اللام؛ لأنَّ الألف والتاء صارا كالعِوَض، وكذا فِئة وفئات، وشية وشيات، ورِئة وَرِئون ورئات، ومئة ومِئون ومِئات، ونحو ذلك»(٣).

وجاء فيه أيضاً: «وقال ابن فلاح (في المغني): سمعتُ ألفاظاً مجموعة جمع التصحيح جبراً لها لِما دَخلها من الوهن بحذف لامٍ أو تاء تأنيثٍ أو إدْغام...»(٤).

ومِمَّا يمكن عَدُّه من باب التعويض من اللام إعرابُ الأسماء الستة بالحروف

---

(١) المحاجاة بالمسائل النحوية: ١٧٧، وانظر الأشباه والنظائر: ٢٥/١.
(٢) ويجمع أيضاً على هَنات.
(٣) الأشباه والنظائر: ١٢٦/١.
(٤) الأشباه والنظائر: ١٢٦/١، وانظر همع الهوامع: ١٥٨/١.

عِوَضاً من لاماتِها المحذوفة عندَ ابن يعيش: «وإنَّما أُعْرِبَتْ هذه الأسماء بالحروف؛ لأنَّها أسماء حُذِفَتْ لاماتُها في حالِ إفرادها، وتضمَّنتْ معنى الإضافة، فَجُعِلَ إعرابُها بالحروف كالعِوَضِ من حَذْفِ لاماتِها..»[1].

(١) شرح المفصَّل: ١/٥١، وانظر الأشباه والنظائر: ١/١٢٦.

(١٧) الحركة عِوَضٌ من الحركة:

يشيعُ كون الحركةِ عِوَضاً من الحركة في باب الممنوع من الصرف المجرور وجمع المؤنّث السالم المنصوب، فالفتحة في الأول عِوَض من الكسرة، علامة الجر، والكسرة في الثاني عِوَض من الفتحة، علامةِ النصب[١].

وقيل إنَّ نيابة[٢] الحركات عن الحركاتِ خلافُ الأصْل؛ لأنَّها أصيلة لأنَّ الأصْلَ في هذه المسألة نيابة الحروف عن الحركات كنيابَتُها عنها في الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكَّر السالم.

ومِنْ ذلك ما ذَهَب إليه ابن الدهّان[٣] من أنَّ الجزم في الفعل عِوَضٌ من الجر في الاسم، فلذلك يستحيل الجمع بين العِوَض والمُعوَّض. و يتراءى لي أنَّ هذا التعليل بعيدٌ جداً لكونِ المعوَّضِ منه في كلمتين وليس في كلمةٍ واحدةٍ.

---

(١) انظر الحجة في علل القراءات السبع: ٣١٥/١، شرح التصريح على التوضيح: ٨٩/١.

(٢) انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٣٦/١.

(٣) انظر الأشباه والنظائر: ١٣٠/١.

(١٨) الحركَةُ على عينِ الفعلِ المعتل الناقص المجزوم عِوَضٌ مِنْ ذهاب لامه

ذهب ابن جنيٍّ إلى أنَّ الحركة على عين الفعل المعتل الناقص المجزوم تُعَدُّ عِوَضاً من ذَهاب حرف العلة: «قال أبو الفتح: فيها ضَعْفٌ؛ لأنَّه إذا حَذفَ الألف فَقَدْ وجَبَ إبقاؤه للحركةِ قَبْلها دليلاً عليها، وكالعِوَض منها لا سيَّما وهي خفيفة، إلاَّ أنَّه شبَّهَ الفتحة بالكسرةِ المحذوفة في نحوِ هذا استخفافاً..» [١].

والفِعْلُ في هذه المسألة يكونُ مجزوماً بحذف الحرف نيابةً عَنِ الحركةِ التي تُعَدُّ حركة ما قبله عِوَضاً منه كما مرّ. والقولُ نَفْسُه في فِعْلِ الأمرِ معتل الآخر وغير المسندِ إلى الضمائر.

وممَّا عُدَّ من ذلك كونُ حركة الدال في (يد)، و(غد) عِوَضاً من ذهاب لامهما [٢].

(١) المحتسب: ٣٦١/١، وانظر: ١٢٨/١، ٣٧٣/٢، همع الهوامع: ١٧٨/١.

(٢) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٩/١.

(١٩) تعويضٌ يدورُ في فَلكِ
الحروف المنفصلة عن الكلمة

لقد أجازَ ابْن جنيّ هذه المسألة، وعدَّ من ذلك قولَ بعض الأعراب[1]:

إنَّ الكريمَ ــ وأبيك ــ يَعتَمِلْ   إنْ لم يَجِدْ يوماً على من يتَّكِلْ

أي: مَن يتّكِلُ عليه.

ولقد ذكر الشنتمري أنَّ أبا العباس المبّرد قد رَدَّه لمجيء (على) قَبْل (مَنْ). وفي تأويل هذه المسألة أوْجه:

(١) أنْ تكونَ (مَنْ) استفهاميَّةً، فيكون الجار والمجرورُ معمولاً لـ (يتّكلُ)؛ لأنَّ أسماء الاستفهام لا يَعْمَل فيها ما قبلها إلاَّ الجارُّ والمضافُ، وفي الكلام حذْف مفعول (يجد)، أي: إن لَمْ يَجِدْ شيْئاً فَعلى مَنْ يتّكِلُ، وفيه أيضاً حذف الفاء في جواب الشرط.

(٢) أنْ يكونَ (يَجِدْ) مضمَّناً معنى (يَعْلَمُ) على أنَّ الجملة الفعلية سادة مسدَّ مفعولين؛ لأنَّه معلّق عن العمل.

(٣) أنْ يكونَ تقديم حرفِ الجر (على) من باب التوكيد، والتعويض، وهو قول الخليل بن أحمد أيضاً: «وقد يجوزُ أنْ تقولَ: بِمَنْ تَمْرُرْ أمْرُرْ، وعلى مَنْ تَنْزِلْ أنْزِلْ، إذا أرَدْتَ معنى عليهِ وبِهِ، ولَيْسَ بِحَدِّ الكلام، وفيهِ ضَعْفٌ. ومثلُ ذلك قول الشاعر، وهو بعضُ الأعراب... يريدُ: يَتَّكِلُ عليه، ولكنّه

---

(١) انظر: الكتاب: ٨١/٣، العقد الفريد: ٣٩٢/٥، الخصائص: ٣٠٥/٢، المحتسب: ٢٨١/١، الأمالي الشجرية: ١٦٨/٢، شرح شواهد المغني: ١٤٣، شرح التصريح على التوضيح: ١٥/٢، لسان العرب (عمل).

حَذفَ. وهذا قولُ الخليل»[1]. فيكون في الكلام حذف (على) وتعويضٌ منها بأخرى قبل (مَنْ).

(٤) أنْ يكونَ التقدير: يَعْتمل على من يتّكلُ عليه، على أنَّ (على مَنْ يَتَّكِلُ) معمولٌ لـ (يَعْتمل)، وفي الكلام حذف معمول (يتّكِلُ).

(٥) أنْ تكونَ (على) بمعنى (عِنْدَ) أي: إنْ لم يَجِدْ عِنْدَ من يَتَّكِلُ عليه شيئاً يُنْفِقُهُ على نفسِه، وهو قولُ الزَّجاج. وفيه حذف مفعول (يجِدْ) الصريح، ومفعول (يتّكل) غير الصريح، وجَعْل (على) بمعنى (عندَ).

(٦) أنْ يكونَ الكلام قد تمَّ عند (يوماً) على أنَّ ما بعده كلامٌ مستأنف، أي: على مَنْ يتّكِلُ؟.

ولقد ذهب ابن هشامٍ أيضاً إلى أنّها عِوَضٌ: « أي: مَنْ يتّكِلُ عليه، فحذف (عليهِ)، وزادَ على قبل الموصولِ تعْويضاً له»[2].

ومِنْ ذلك أيضاً قول الشاعر[3]:

أَتَدْفَعُ عن نَفْسٍ أتاها حِماها ‏ ‏ ‏ ‏ فَهلاً التي عن بيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

أي: تدفع عن التي بينَ جنبَيْكَ، فزاد (عن) قبل (بينَ) عِوَضاً من تلك المحذوفة، وهو قولُ ابن جني: «أرادَ: فهلاً عن التي بين جنبيكَ تَدْفَعُ، فزادَ (عَنْ) في قوله: عن بين جنبيك، وجَعَلها عِوَضاً من (عَنْ) التي حَذَفها، وهو يريدها في قوله: فهلاً التي، ومعناها: فهلاً عن التي..»[4].

ولقد حَمَل ابن جني على هذه المسألة قراءة ابن جماز: ﴿تُريدونَ عَرَضَ الدنيا واللَّهُ يُريدُ الآخِرَةِ﴾[5] بالجرّ: «ولَهُ نظائرُ، فعَلى هذا جازت هذه القراءة... في

(١) الكتاب: ٣/٨١-٨٢.
(٢) مغني اللبيب: ١٩٢.
(٣) انظر: المحتسب: ١/٢٨١، ذيل الأمالي: ١٠٦، ١٠٧، سمط اللآلىء: ٤٩، شواهد المغني: ١٤٩، مغني اللبيب: ١٩٨.
(٤) المحتسب: ١/٢٨٢.
(٥) الأنفال: ٦٧.

معنى: عَرض الآخرة، على تقديره. ولعَمري إنَّه إذا نَصب، فقال على قراءة الجماعة: ﴿واللَّهُ يُريدُ الآخِرَةَ﴾ فإنَّما يُريدُ عَرَضَ الآخرة، إلاَّ أنَّه يحذف المضاف، ويُقيمُ المضاف إليه مقامه، وإذا جَرَّ، فقال: يريدُ الآخِرَة، صارَ كأنَّ العَرَض في اللفظ موجودٌ لَمْ يُحْذَف...» (١).

ومن ذلك قول مقاس العائذي (٢):

أوْلى فَأوْلى يا امرأَ القَيْسِ بَعدَما خَصَفْنَ بآثارِ المطيِّ الحوافِرا

أي: خَصَفْنَ بالحوافِرِ آثارَ المطيِّ، فحذف الباء من الحوافِر وزاد أخرى عِوَضاً منها قبل (المطيّ). ويجوز أنْ يُحمَلَ ذلك على القلب.

ومن ذلك قولهم: بأيّهم تضربْ أمْرُرْ (٣)، أي: أيَّهم تَضْربْ أمْرُرْ به. وذكر ابن جنيّ (٤) أنَّ أضْرابَ هذا المثلِ المصنوعِ كثيرة.

ومن ذلك قول سالم بن وابصة (٥).

ولا يُؤاتيكَ فيما نابَ مِنْ حَدَثٍ إلاَّ أخو ثقةٍ فانظُرْ بِمَنْ تَثِقُ

أي: فانظر مَنْ تَثِقُ به، فَحذَف الباء ومجرورها، وزاد أخرى عِوَضاً. وقيلَ إنَّ الكلامَ قَدْ تمَّ بقوله (فانْظُر) على أنَّ ما بعده مُسْتَأنَفٌ.

وممَّا عُدَّتْ فيه (في) عِوَضاً قولهم: ضَرَبْتُ فيمَنْ رَغِبْتَ، أي: ضَرَبْتُ مَنْ رَغِبْتَ فيه. وذكر ابن هشام (٦) أنَّ ابن مالك قَدْ أجازَ هذه المسألة قياساً على الباء.

---

(١) المحتسب: ١/٢٨١-٢٨٢.

(٢) انظر: الخصائص: ٢/٣٠٦، المفضليات: ٣٠٦، الأشباه والنظائر: ١/١١٨.

(٣) انظر: الخصائص: ٢/٣٠٦، الأشباه والنظائر: ١/١١٨.

(٤) انظر الخصائص: ٢/٣٠٦.

(٥) انظر مغني اللبيب: ١٩٢، ٢٢٥.

(٦) انظر مغني اللبيب: ٢٢٥.

الفصل الثاني

تعويضٌ يدور في فَلك الإسْم

أهم مسائله حملاً على العِوَض:

(١) تعويضُ الاسْمِ من الاسْم.

(٢) تعويضُ الاسم من الفعل.

(٣) تعويض الاسم من الحرف.

الفصل الثاني

تعويض يدور في فلك الاسم

ولعلَّ أهم مسائله ما يلي:

(١) تعويض الاسم من الاسم.

(٢) تعويض الاسم من الفعل.

(٣) تعويض الاسم من الحرف.

(١) تعويض الاسم من الاسم:

لعلَّ أهم ما يمكن أن يكون من باب التعويض في هذه المسألة حملاً على المُعَوَّضِ منه ما يلي:

(١) تعويضٌ يَدورُ في فلكِ اسمِ الفاعل.
(٢) تعويضٌ يدور في فلكِ (فعيل).
(٣) تعويضٌ يدورُ في فلكِ (فَعَل).
(٤) تعويضٌ يدور في فلك أفعل التفضيل.
(٥) تعويضٌ يَدورُ في فلكِ (فَعول).
(٦) تعويضٌ يدور في فلك (فَعْل).
(٧) تعويضٌ يدورُ في فلك (فُعْل).
(٨) تعويضٌ يدور في فلك اسم المفْعول.
(٩) تعويض يدور في فلك (فَعْلان).

(١٠) تعويض يدورُ في فلك (فَعِل).

(١١) تعويضٌ يَدورُ في فلك المصدَر.

وإليك التفضيل فيما مرَّ معزَّزاً بشواهِدَ مِنَ المثلِ العربي، لأنني قد تحدَّثت عمَّا يُعَدُّ من هذه المسألة في القرآن الكريم:

(١) تعويضٌ يَدورُ في فلك اسم الفاعل:

يُعَوَّضُ اسمُ الفاعل في المثل العربي من اسم المفْعُول، ومن ذلك قولهم: «أَجْبَنُ مِنْ صافِرٍ»(١): الصافِر كل ما يَصْفِرُ من الطِيرِ، وقيل إنَّه طائرٌ يتعلَّق من الشجر برجليهِ، وينكِّسُ رأسَهُ خَوْفاً من أنْ ينامَ، فيصفر وهو كذلك. وذكر ابن الاعرابي أنَّ المرادَ بالصافر هو المصفور به، فَهُوَ إذا صُفِر به هَرَب، ويقالُ: ما بالدارِ مِنْ صافِرٍ، أي: من مصفورٍ به، ومن ذلك قولُ الشاعر:

خَـلَـتِ الـديـارُ فـما بـهـا ... مِـمَّـنْ عَـهِـدْتُ بِـهِـنَّ صـافـر

فيَكون اسم الفاعل عِوَضاً من اسم المفعول حملاً على ما ذَهَب إليه ابن الأعرابي. وقيل إنَّ الصافِرَ مِنْ يَصْفِرُ بالمرأة لريبة، فيخاف من الظهور على أمره.

ومن ذلك أيضاً قولهم: «ما في الدارِ صافِرٌ»(٢): القول فيه كالقولِ في سابقه.

ومنه قولهم: «تخلَّصَتْ قائبَةٌ مِنْ قُوبٍ»(٣): القائبة هي البيضة، وسُمّيتْ كذلك لانقيابها وانفلاقها عند خروج الفرخ، فهي فاعلَة بمعنى مفعولة.

---

(١) مجمع الأمثال: ١٨٤/١، رقم: ٩٨٠، وانظر: كتاب الأمثال: ٣٧١، رقم: ٢٦١، جمهرة الأمثال: ٣٢٥/١، رقم: ٤٧٥، الدرر الفاخرة: ١١١/١، رقم: ٥٨١، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٤٩٩، المستقصى في أمثال العرب: ٤٤/١، رقم: ١٥٨، لسان العرب (صفر).

(٢) مجمع الأمثال: ٢٨٥/٢، رقم: ٣٩٨١.

(٣) انظر: كتاب الأمثال: ٣٣٧، لسان العرب (قوب)، جمهرة الأمثال: ٢٨٠/١، رقم: ٣٩١، المستقصى من أمثال العرب: ٢٣/٢، رقم: ٧٦.
و يروى: «تخلَّصَتْ قابية مِن قُوبٍ».

ولقدْ عُوِّضَ اسم الفاعل من المصدر، ومن ذلك في غير المثل قول الشاعر[١]:

قُـمْ قـائمـاً قُـمْ قـائمـاً ... لَـقِـيْـتَ عـبـداً نـائمـا
وَعُـشـراء رائمـا ... وأَمَـةً مُـراغِما

ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِها كاذِبَةٌ﴾[٢]: ذكر أبو البقاء العكبري[٣] أنَّ (كاذبة) بمعنى الكذب، وأجاز أن تحمل على ظاهرها على أنَّ في الكلام حذف موصوف، أي: حالةٌ كاذبةٌ، على أنّها عِوَضٌ من (مكذوب فيها).

ويتراءى لي أنَّ عدَّ ما جاء من باب (فاعلة) كالتي في الآية الكريمة نحو: الحاقَّة، والطامَّة، والصاخَّة، والباقية والعافية (في أحد الأوجه)، من المصادر[٤] التي جاءت على هذا البناء، ــ أولى؛ لأنَّ في ذلك حملاً للنص على ظاهره.

(٢) تعويضٌ يَدورُ في فلك فعيل:

وتعويض (فعيل) من غيره أكثر شيوعاً في المثل العربي من سابقهِ، ولعلَّ أكثر مواضع كونه عِوَضاً أنْ يكونَ عِوَضاً من اسم المفعول، ومن ذلك قولهم: «إلاَّ حَظِيَّةً فلا أَلِيَّةً»[٥]: (الأَلِيَّة) فعيلة، وهو من (الألْو)، وهو التقصير، وأجاز الميداني أنْ تكون بمعنى (مفعولة) للازدواج مع (حظيَّة) على أنها بمعنى مفعولة، وأنْ تكونَ بمعنى (فاعلة). والقول نفسه في (حَظِيَّة)، فهي يجوز أنْ تكون مصدراً من الحُظْوَة بكسر الحاء وضمِّها، وأنْ تكون بمعنى فاعلة أو بمعنى مفعولة.

---

(١) انظر الصاحبي في فقه اللغة: ٢٣٧.

(٢) الواقعة: ٢.

(٣) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٢٠٢.

(٤) انظر في هذه المسألة :همع الهوامع: ٦/٥٢، شرح الشافية: ١/١٧٥.

(٥) مجمع الأمثال: ١/٢٠، رقم: ٢٤٤، وانظر: كتاب الأمثال: ١٥٧، رقم: ٤٤٦، جمهرة الأمثال: ١/٦٧، رقم: ٤٣، المستقصى في أمثال العرب: ١/٣٧٣، رقم: ١٦٠٩، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٢٣٧، لسان العرب (ألا، حظا).

وقولهم: «أبى الحَقِينُ العِذْرَةَ»[1]: (الحقينُ) هو اللبَنُ المحقونُ، والتقدير: أبى الحقينُ قَبولَ العُذْرَ (الاعتذار).

وقولهم: «إنَّهُ لَنَكِدُ الحظيرة»[2]: قيل إنَّ الأموال سُمِّيَتْ بالحظيرة؛ لأنَّ النَّكِدَ حظرها عندهُ ومنعها، فهي (فعيلة) بمعنى (مفعولة)؛ لأنَّها محظورةٌ.

وفي المثل العربي مواضع أخرى جاءت فيه (فعيلة) بمعنى (مفعولة)، الأرقام[3]: ٥٤٤، ٧٢٣، ٩٣٨، ٩٤٨، ٢١٣٥، ٢٣٦٠، ٣١٠٢، ٣٨١٦.

ولقد جاء (فعيل) بمعنى (فاعل)، ويكاد يكون دورانه في المثل العربيّ قليلاً، ومن ذلك قولهم: «كلُّ دَنيٍّ دونَهُ دَنِيٌّ»[4]: (الدَّنيّ) في هذا المثل (فعيلٌ) بمعنى (فاعل) أي: كلُّ دانٍ دونَهُ دانٍ.

وقولهم: «لقيتُه أَدْنى دَنيٍّ»[5]: القول في هذا المثلِ مثلُ سابقه.

ولقد جاء أيضاً بمعنى (مُفاعِل)، ومنه قوْلهم: «أَسْرَعُ مِنْ فريقِ الخيلِ»[6]: (فريق) بمعنى مفارِق من باب نديم وجليس، والفَريقُ هو الذي يُفارِقُ الخيلَ وينفرد عنها.

(٣) تعويض يَدورُ في فلك (فَعَل):

وهذا التعويض يكاد يكون نادراً في المثل العربي، وهو فيهِ بمعنى (مَفْعول)، ومِنْه قولهم: «أَشْهَرُ مِنْ فَلَقِ الصُّبْحِ، ومِنْ فَرَقِ الصُّبْحِ»[7]: الفَلَقُ المفلوق من

(١) مجمع الأمثال: ٤٢/١، رقم: ١٦٠، وانظر: كتاب الأمثال: ٦٣، رقم: ١١١، الفاخر: ٢٠٣، جمهرة الأمثال: ٢٨/١، رقم: ١٢، المستقصى في أمثال العرب: ٣١/١، رقم: ٩٢، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٧٤، لسان العرب (حقن).

(٢) مجمع الأمثال: ٤٧/١، رقم: ١٨١، وانظر: جمهرة الأمثال: ٤٨٧/١.

(٣) انظر في هذه الأرقام مجمع الأمثال.

(٤) مجمع الأمثال: ١٥٦/٢، رقم: ٣١٠٥.

(٥) مجمع الأمثال: ٢١٠/٢، رقم: ٣٤٧٧.

(٦) مجمع الأمثال: ٣٤٩/١، رقم: ١٨٧٥.

(٧) مجمع الأمثال: ٣٨٥/١، رقم: ٢٠٤٥، وانظر جمهرة الأمثال: ٥٦١/١، لسان العرب (فلق)، المستقصى في أمثال العرب: ١٩٩/١، رقم: ٨١١.

الصبح، وفالِقُه اللّه ـــ سبحانَهُ وتعالى ـــ ويجوز أنْ يكون الفَلَقُ الصُّبْحَ نَفْسَهُ، وصَحَّتْ الإضافة لاختلاف اللفظين.

(٤) تعويضٌ يَدورُ في فلكِ أَفْعَل التفضيل:

وتعويض (أفعل) التفضيل من غيره قليل الشيوع في المثل العربي، ومن ذلك كونُهُ عِوَضاً مِن (مفعول)، ومنه قولهم: «أكْسى مِنْ بَصَلَةٍ»[1]: ذكر أبو الهيثم أنَّ (أكْسى) بمعنى المُكْتَسِي: «قالَ أبو الهيثَم: هٰذا مِنَ النوادِر، أنْ يقالَ لِلمُكْتَسِي كاسٍ..»[2]. وقيل إنَّه بمعنى المكسُوِّ عندَ الفرَّاء، وهو الأظهرَ، وقيل أيضاً إنَّهُ نادِرٌ.

وقولهم: «أشْهى من الخَمْرِ»[3]: (أشْهى) عِوَضٌ مِنَ المفعول، لأنَّ الخمرَ شُرْبُها مُشْتهىً.

ويجيء (أفعل) عِوضاً من اسم الفاعِل، ومن ذلك قولهم: «أشْهى من كَلبَةِ حَوْمَلٍ»[4]، أي: أكثَرُ اشتهاء.

ويجيء أيضاً عِوَضاً من المصدر، ومن ذلك قولهم: « أشْأمُ كُلِّ امرىء بَيْنَ فَكَّيْهِ»[5]: (أشْأمُ) عِوَضٌ من (شُؤْم): «قالَ أبو الهيْثَم: للعَرَبِ أشْياء جاءوا بها على (أفْعَل)، وهو كالأسامي عِنْدَهم في معنى فاعلٍ أو فعيل أو فَعِلٍ، كقولِهِمْ: أشْأمُ كُلِّ امرىء بينَ لِحْيَيْهِ، بمعنى شُؤْم...»[6].

---

(١) مجمع الأمثال: ١٦٩/٢، رقم: ٣٢٠٦، وانظر: كتاب الأمثال: ٣٧٠، رقم: ١٢٥٩، جمهرة الأمثال: ١٣٧/٢، الدرر الفاخرة: ٣٦١/٢، المستقصى في أمثال العرب: ٢٩٥/١٠، رقم: ١٢٧٠، لسان العرب (كسا) و يُروى: «أكْسى من البَصَل».

(٢) مجمع الأمثال: ١٦٩/٢، وانظر لسان العرب (كسا).

(٣) مجمع الأمثال: ٣٨٩/١، رقم: ٢٠٦٦، وانظر جمهرة الأمثال: ٥٦٦/١، رقم: ١٠٧٢، المستقصى في أمثال العرب: ١٩٩/١، رقم: ٨١٢.

(٤) انظر: جمهرة الأمثال: ٥٦٢/١، رقم: ١٠٥٣، مجمع الأمثال: ٣٨٦/١، رقم: ٢٠٤٨، المستقصى في أمثال العرب: ٢٠٠/١، رقم: ٨١٤.

(٥) مجمع الأمثال: ٣٦٩/١، رقم: ١٩٩٠.

(٦) مجمع الأمثال: ٣٦٩/١، رقم: ١٩٩٠.

ويجيء أيضاً عِوَضاً مِنْ (فعيل)، ومنه قولهم: «المَرْء بأصْغَرَيْهِ»[1] أي: بِصَغيرَيْهِ.

ويجيء أيضاً عِوَضاً مِنْ (فَعِل)، ومِنْه قولهم: «إنّي مِنْهُ لأَوْجَلُ وأَوْجَرُ»[2]، أي: لَوَجِلٌ ووجِرٌ.

(٥) تعويضٌ يَدورُ في فَلَكِ (فَعُول):

وكَوْن (فَعُول) عِوضاً قليل الدوران في المثل العربي، ومن ذلك كونه بمعنى (فاعِل)، ومنه قولهم: «النَّفْسُ عَروفٌ»[3]: (عَروف) بمعنى عارف، وهو من باب صبور بمعنى صابر، وشكور بمعنى شاكر.

وقولهم: «اليمينُ الغَمُوسُ تَدَعُ الدّارَ بَلاقِعَ»[4]: الغَموس بمعنى الغامِسِ، وهِيَ التي تغمس صاحبها في الإثم، على أنَّ فَعُولاً بمعنى فاعل.

(٦) تعويضٌ يَدورُ في فلَك (فَعْل):

وفي المثل العربي مواضِعُ يمكِنُ حملها على تعويض (فَعْل) من (فاعل)، ومن ذَلك قولهم: «سَمْعاً لا بَلْغاً»[5]: (السَّمْع) مصدر (سَمِعَ)، وهذا المصدرُ عِوَضٌ من اسم المفعول، أي: مَسْموعٌ، والبَلْغ (فَعْلٌ) عِوَضٌ من اسم الفاعل، أي: مَسْموعاً لا بالغاً. ويُرْوى: «سِمْعاً لا بِلْغاً»، والسِّمْعُ عِوَضٌ من المفعول أيضاً، أمّا (البِلْغُ) بالكَسْرِ فهو عندَ الميداني للازدواج (للإتباع).

وَقوْلُهُم: «ما عِنْدَهُ شَوْبٌ ولا رَوْبٌ»[6]: أي: ما عنده عَسَلٌ مشوبٌ ولا لَبَنٌ رائبٌ.

---

(١) مجمع الأمثال: ٣٦٩/١.
(٢) مجمع الأمثال: ٣٦٩/١.
(٣) مجمع الأمثال: ٣٣٣/٢، رقم: ٤١٩٧.
(٤) مجمع الأمثال: ٤٢٥/٢، رقم: ٤٧٣٤٣.
(٥) مجمع الأمثال: ٣٤٤/١، رقم: ١٨٥٤.
(٦) مجمع الأمثال: ٢٩١/٢، رقم: ٣٩٥٧.

ويجيء أيضاً عِوَضاً من (مفعول)، ومنه قولهم بالإضافة إلى ما مرَّ: «طَعَنْتَ في حَوْصِ أمرٍ لَسْتَ منهُ في شيء»(١): الحوصُ(٢) مصدر، وأجازَ الميداني أن يكونَ عِوَضاً من المفعول من باب القول بمعنى المقول والنول بمعنى المَنول.

(٧) تعويضٌ يَدورُ في فَلَكِ (فُعْل):

في المثل العربي مواضِعُ يمكِنُ حملها على تعويض (فُعْل) من (مفعول)، ومن ذلك قولهم: «جاء وفي رأسه خُطَّةٌ»(٣): الخُطَّة (فُعْلة) بمعنى (مفْعولة) من باب الغُرْفة من الماء وغيرها. وقيل إنَّ الخُطَّة الخَصْلَةُ.

وقولُهم: «حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ»(٤): ذكر الميداني أنَّ القُذَّة(٥) فُعْلَةٌ بمعنى مفعولةٍ.

وقَوْلُهم: «جَعَلْتُهُ نُصْبَ عيني»(٦): النُّصْبُ بمعنى المنصوب، أي: جَعَلته منصوباً لعيني.

(٨) تعويضٌ يَدورُ في فَلَك اسم المفعول:

لقد ذُكِرَ اسم المفعول في المثل العربي مَعوَّضاً من المصدر، ومِنْ ذلك قولهم: «أنْتَ عَلَى المُجَرَّبِ»(٧): (المُجرَّب) التجْربة، فَوُضِعَ اسم المفعول موضع

---

(١) مجمع الأمثال: ٤٣٥/١، رقم: ٢٣٠١.
(٢) الحَوْصُ: الخياطة في الجلد.
(٣) مجمع الأمثال: ١٧٥/١، رقم: ٩٣١، وانظر: كتاب الأمثال: ٢٣٢، رقم: ٧٢٥، جمهرة الأمثال: ٩٨/٢، رقم: ١٣٢٢، المستقصى في أمثال العرب: ٤٥/٢، رقم: ١٦٩، لسان العرب (خطط). ويروى: «جاء فُلان وفي رأسِهِ..».
(٤) مجمع الأمثال: ١٩٥/١، رقم: ١٠٣٠، وانظر: كتاب الأمثال: ١٤٩، رقم: ٤٢٤، جمهرة الأمثال: ٣٨١/١، رقم: ٥٧٣، المستقصى في أمثال العرب: ٦١/٢، رقم: ٢٢٨، لسان العرب (قَذَذَ، جذا). ويروى: «حَذْوَ النعلِ بالنعلِ والقُذَّةِ بالقُذَّة».
(٥) القَذُّ: القطع.
(٦) مجمع الأمثال: ١٦٣/١، رقم: ٨٤٩، وانظر جمهرة الأمثال: ٣١٧/١، رقم: ٤٦١، لسان العرب (نصب) المستقصى في أمثال العرب: ٥٣/٢، رقم: ١٩٨.
(٧) مجمع الأمثال: ٥٦/١، رقم: ٢٥٤.

المصدر، وذكر الميداني أنَّ اسم المفعول يصلح للمصدر والمَوْضِع والزَمانِ والمَفْعولِ.

(٩) تَعْويضٌ يَدورُ في فَلَك (فَعْلان):

في المثل العربي موضِعٌ يمكن حمله على كونِ (فَعْلان) عِوَضاً من (فعيل)، وهو قولهم: «إلى أمِّه يَلْهَفُ اللهفانُ»[١]: ذكر الميداني أنّه وُضِعَ في هذا المثل (فَعْلان) موضع فعيل، أي: إلى أمِّه يَلْهَفُ اللهيف، والأظهر كونه من باب عطشان لبُعْدِه عن التقدير والتعويض.

(١٠) تَعويضٌ يدورُ في فَلَكِ (فِعْل):

ومن ذلك كونه بمعنى (مَفْعول)، ومنه قولهم: «جَعْجَعَةً ولا أرى طِحْناً»[٢]: الطِّحْن هو المطحون، كالذِّبْح بمعنى المذْبوح، فيكون (فِعْلٌ) عِوَضاً من مَفْعول. وقولُهُمْ: «سِمْعاً لا بِلْغاً»[٣] أي: مسموعاً، على أنَّ فِعْلاً بمعنى مفعول.

وفي المثل العربي مواضع يُمْكِنُ حملها على أنَّ فِعْلاً عِوَضٌ من اسم **الفاعل**، ومن ذلك قولهم: «أحْمقُ بِلْغٌ»[٤]، أي: بالغٌ حاجَتَهُ من حمقِه.

ومِنْ ذلك كونه بمعنى **المفعول**، ومنه قولهم: «يا حِرْزًا وأَبْتغي النوافِلا»[٥]: الحِرْزُ بمعنى المُحرَز، أي: يا قومُ أبْصِروا ما أَحْرزتُ.

(١١) تعويضٌ يَدورُ في فَلَكِ المصدَر:

يشيع في المثل العربي تعويضُ المصدَر من غيره، ومن ذلك ما يمكن حمله على أنّه

---

(١) مجمع الأمثال: ٢٢/١، رقم: ٦١، وانظر: كتاب الأمثال: ١٨٠، رقم: ٥١٦، جمهرة الأمثال: ٦٨/١، رقم: ٤٥، لسان العرب (لهف).

(٢) مجمع الأمثال: ١٦٠/١، رقم: ٨٣٣.

(٣) انظر الصفحة: ١٢٤ من هذا البحث.

(٤) مجمع الأمثال: ٢٠٥/١، رقم: ١٨٠٦، وانظر: كتاب الأمثال: ١٢٦، رقم: ٣٣٤، جمهرة الأمثال: ١٦٨/١، رقم: ١٧٧، المستقصى في أمثال العرب: ٢٧٩/١، رقم: ٢٨٥، لسان العرب (بلغ).

(٥) مجمع الأمثال: ٤١٨/٢، رقم: ٤٦٩٠، وانظر: كتاب الأمثال: ٢٠٠، رقم: ٥٨٨، جمهرة الأمثال: ٤٢٣/٢، رقم: ١٩٤٣، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٢٩٣، لسان العرب (حرز). و يروى: «واحرزا»، «يا حَرَزى وأبتغي النوافلا».

من باب التعويض بالمصدر من المصدَر، ومنه قولهم: «رَضِيَ مِنَ الوَفاء باللَّفاء»(١): اللَّفاء والوفاء مصدران عِوَضٌ من التلفية والتوفية، فيكون اسم المصدر قد قام مقام المصدر.

وقولهم: «طاعةُ النساء ندامةٌ»(٢): (طاعة) اسم مصدر، وهو عِوَضٌ من المصدر (إطاعة).

وقولهم: «الكُفْرُ مَخْبَثةٌ لِنَفْسِ المُنْعم»(٣): (الكُفْر) عِوَضٌ من الكُفْران.

ومن ذلك كونُهُ عِوَضاً من المشتقات، ومنها اسم الفاعل، ومن ذلك قولهم: «عَبْدٌ صَرِيْخُهُ أَمَةٌ»(٤): (صَريخٌ) بمعنى مُصْرِخٍ، على أنَّ فُعيلاً عِوَضٌ من مُفْعِل.

وممَّا يمكنُ عَدُّه مما مرَّ على مذهب البصريين(٥) تلك المصادر التي وقعت أحوالاً، فهي إمَّا أنْ تؤوّل بمشتق، وإمَّا أن تُحْمَل على حذف مضاف، ويجوز أن تكونَ من باب المبالغة، والأظهر حمل ذلك على مذهب الكوفيين لبعده عن التقدير والتأويل. ومن ذلك قولهم: «يمشي رُوَيْداً و يكونُ أَوَّلاً(٦)» أي: يمشي مُرْوِداً.

وقولهم: «كُرْهاً تَرْكَبُ الإبِلُ السَّفَرَ»(٧) أي: تركَبُ كارِهَةً.

وقولهم: «لَتَحْلِبَنَّها مَصْراً»(٨): (مَصْراً) حال مؤوّلة بمشتق على مذهب البصريين، أي: لَتَحْلِبَنَّها ماصراً، ويجوز أنْ يكون نائباً عن المصدر في باب المفعول المطلق.

---

(١) مجمع الأمثال: ٣٠٣/١، رقم: ١٦٠٤، كتاب الأمثال: ٢٦٦، رقم: ٨٥٦، جمهرة الأمثال: ٤٩٥/١، رقم: ٨٨٣.

(٢) مجمع الأمثال: ٤٣٥/١، رقم: ٢٣٠٢.

(٣) مجمع الأمثال: ١٦٢/٢، رقم: ٣١٥٧.

(٤) مجمع الأمثال: ٥/٢، رقم: ٢٣٨٦، وانظر: جمهرة الأمثال: ٤٠/٢، رقم: ١١٨٥، كتاب الأمثال: ١٢٣، رقم: ٣٢٦، لسان العرب (صرخ)، المستقصى في أمثال العرب: ١٥٧/٢، رقم: ٥٢٩.

(٥) انظر التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٣٨٩-، ١٤٥٢-.

(٦) مجمع الأمثال: ٤٢١/٢، رقم: ٤٧٠٧.

(٧) مجمع الأمثال: ١٦٤/٢، رقم: ٣١٧٤.

(٨) مجمع الأمثال: ١٩١/٢، رقم: ٣٣٢٦.

وقولهم: «لَقِيتُهُ نِقاباً» (1): القول فيه كالقول في سابقه.

ومن ذلك كونُهُ عِوَضاً من اسم **المفعول**، ومنهُ قَوْلهم: «سَمْعاً لا بَلْغاً» (2).

وقولهم: «ضِبابُ أَرْضٍ حَرْشُها الأراقِمُ» (3): (حَرْشُها) مصدرٌ عِوَضٌ من المفعول أي: مَحْروشُها.

وقولُهُم: «يُريكَ يَوْمٌ برَأْيِهِ» (4): ذكر الميداني أنّه يجوز أنْ يكون الرَّأي بمعنى المرئي: «يجوزُ أنْ يُريدَ بالرَّأي المرئيّ، والباء من صلة المعنى... والمَصْدَرُ يُوْضَعُ موضع المفعول..».

وممَّا يمكن عَدُّه من باب تعويض الاسم من الاسم تعويضُ الجمع بالواو والنون من الضمير المضاف إليه في مثلِ قولنا: رَأَيْتُ القومَ أجمعين، وهو قول ابن يعيش: «وكذلك إذا قُلْتَ: رأيتُ القَوْمَ أجمعينَ، كان في تقدير: رأَيْتُ القَوْمَ جميعَهُم، وكان يجب أنْ تقول: جاءني القومُ كلُّهم أَجْمَعُهُمْ، أكتعُهُم، أَبْصَعُهم، فَحذَفوا من المضاف إليه، وعَوَّضوا من ذلك الجمع بالواو والنون، فصارت الكلمة بذلك الجمع يُراد بها المضاف والمضاف إليه..» (5).

وممَّا يمكِنُ عدُّه من هذه المسألة أيضاً كونُ خبر (كان) عِوَضاً من مصدرها، وهو قول ابن هشام: «وَمِنْ هُنا لم يُحْذَفْ خبرُ (كانَ)؛ لأنَّه عِوَضٌ، أو كالعِوَضِ مِنْ مَصْدَرِها، ومِنْ ثَمَّ لا يجْتمعان، ومن هنا قال ابن مالك: إنَّ العَرَبَ لم تُقَدِّرْ أَحْرُفَ النداء عِوَضاً من (أدعو) و(أنادي)، لإجازتهم حَذْفها» (6).

ولقد ذهب إلى ذلك أيضاً ابنُ القَوَّاس في (شرح الدرَّة) (7).

---

(1) مجمع الأمثال: 2/198، رقم: 3380، وانظر شواهد أخرى، الأرقام: 3381، 3382، 3383. وانظر في المثل: 4733، كتاب الأمثال: 376، رقم: 1288، 4707، المستقصى في أمثال العرب: 2/290، رقم: 1108.

(2) انظر الصفحة: 124 من هذا البحث.

(3) مجمع الأمثال: 2/422، رقم: 2233.

(4) مجمع الأمثال: 2/416، رقم: 4671.

(5) شرح المفصَّل: 3/45، وانظر الأشباه والنظائر: 1/127.

(6) مغني اللبيب: 765.

(7) انظر الأشباه والنظائر: 1/128.

(٢) تعويضُ الاسمِ مِنَ الفِعْلِ:

لعلَّ أهمّ مواضع كونِهِ عِوَضاً من الفعل ما يلي:

(١) فيما بعدَ (أمَّا) من أسماء.

(٢) فيما فيه مصدَرٌ مَنْصوبٌ مِنْ غيرِ عَامِلٍ على أنَّه من باب المفعول المطلق.

(٣) في باب التحذير.

وإليك التفصيل فيما مرَّ:

(١) فيما بَعْدَ (أمَّا) من أسماء:

(أمَّا) عِوَضٌ من الفعل، أو من الفعل وأداة الشرط بعد حذفهما، لأنها مقدَّرة بـ: مهما يكن، ولذلك لا يصح أنْ يليها فِعْلٌ، لأنَّ فعلَ الشرط لا يليه فِعْل إلاَّ إذا كان جواباً، وما بعد الفاء هو الجواب: « (أمَّا) لا تَدْخُلُ إلاَّ على الاسم؛ لأنَّه عِوَضٌ من الفعل، فلذلك لم تَلِ الفعْلَ؛ لأنَّ الفعل لا يلي الفِعْل؛ والمعنى في قولك: أمَّا زيدٌ فقائمٌ: مهما يَكُنْ من شيء فزيدٌ قائمٌ » (١).

وُ يفْصَلُ بين (أمَّا) وبين الفاء بالمبتدأ، أو بالخبر، أو بجملة الشرط، أو باسم منصوب لفظاً أو محلاً، أو باسم معمولٍ لفعل محذوف يُفسِّره ما بعد الفاء، أو بِظَرْفٍ معمول لها؛ لأنَّها كما مرَّ عِوَضٌ من الفعل، أو للفعل المحذوف.

(٢) فيما فيه مصدرٌ منصوبٌ من غيرِ عاملٍ على أنَّه من باب المفعول المطلق:

لقد ذكر ابن عصفور أنَّ المنصُوب بإضمار فعلٍ تارَةً يُجْعَلُ عِوَضاً مِن

---

(١) منثور الفوائد: ٤٦-٤٧، وانظر: الأزهية: ١٤/١٠، رصف المباني: ٩٧، الجنى الداني: ٤٨٢، الصاحبي في فقه اللغة: ١٤٤، مغني اللبيب: ٧٩، همع الهوامع: ٣٥٤/٤.

الفعل المحذوف وأخرى لم يُجْعَلْ عِوَضاً منه، فيجوز ذكره وإضماره: «وقسم ينتصب بفعلٍ مضمرٍ، ولا يجوز إظْهارُه، وهو الذي أرادَ أبو القاسم، وذلك يُحْفَظُ ولا يُقاسُ عليه..»[1].

وممَّا عُدَّ من ذلك:

(١) المنادى.

(٢) المنصوب في باب الاشتغال.

(٣) المفعول معه.

(٤) المصادر الموضوعة موضع الأمر إذا كُرِّرَتْ نحو: ضَرْباً ضَرْباً.

(٥) المنصوب على التحذير إذا كان مكرَّراً.

(٦) المصادر الموضوعة موضع الدعاء نحو: سقياً ورعياً، وجَدْعاً، وسحقاً، وغير ذلك.

(٧) ما استُعمِل من المصادر الموضوعة موضع الفعل في الخبر نحو: سبحانَ اللّهِ.

(٨) ما وُضِعَ من الأسماء مضافاً موضع فعل الدعاء، نحو: وَيْحَهُ، وَيْلَهُ، وَيْسَهُ.

(٩) ما وضع من المصادر المثنَّيات موضع الفعل، نحو: حنانيك وسعديك، وغيرهما.

(١٠) ما جاء من المصادرِ أو الصفات بعد (أمَّا) بشرط ألاَّ يكونَ ما بعدها يعمل فيه.

(١١) ما جاء من المصادر العلاجية التشبيهية الواقعة بعدَ جُمْلَةٍ مشتملة على المصدَر نَفْسِه وعلى صاحبه، بقيد كونِ ما قَبْلَه في هذه الجملة ليس صالحاً للعمل فيه، نحوُ قولهم: لَهُ صَوْتٌ صوتَ حمارٍ[2].

ومِنْ ذلك أيضاً المصادرُ المؤكّدة لنفسها أو لغيرها، ومن الأوّل قولهم: لَهُ عليَّ ألفٌ عرفاً، ومن الثاني قولهم: أنْتَ ابني حقّاً.

ولَسْت أَوَدُّ التحدُّث عن هذه المسألة لأنَّني قد وفَّيْت الحديث عنها في موضع

(١) شرح الجُمَل: ٤٠٧/٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١٣/١.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر: ١٢٥/١، شرح المفصَّل: ٢٦/٢، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ١٢٠/٢-١٢١، شرح التصريح على التوضيح: ٢٣٢/١.

آخر[1].

وما مرَّ من المنصوبات بفعلٍ مضمر لا يصح إظهاره منها ما يكون فيه الحرف عِوَضاً من الفعل كالمنادي والمفعول معه، ومنها ما يكونُ فيه الفعل عِوَضاً من آخَر كالمنصوب في باب الاشتغال، فالفعل الذي يصل إلى ضمير ذلك المنصوب عِوَضٌ مِن ذلك الفعل المحذوف عند ابن عصفور[2]، فلا يصح ذكره لئلا يُجمع بينَ العِوَضِ والمعوَّض منه.

(١) انظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، الحذف في المثل العربي.
(٢) انظر شرح الجمل: ٢/٤٠٩.

(٣) تعويض الاسم من الحرف:

وممّا عُدَّ من ذلك كونُ المضاف إليه أَفْعَلُ التفضيل عوضاً مِنْ حرف الجر (من)، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿فَتَبارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الخالقين﴾(١)، جاء في (التبيان في إعراب القرآن) لأبي البقاء العكبري: «لأَنَّهُ نكرة ــ وإن أضيف ــ لأنَّ المضاف إليه عِوَضٌ مِنْ (مِن)، وهكذا جميع باب (أَفْعل منك)»(٢).

ومن ذلك أيضاً كونُ (إذا) الفجائية عِوَضاً من الفاء الرابطة في جواب الشرط، فلا يجمع بينهما، وهو قول أبي حيان(٣).

ومن ذلك أيضاً ما ذهب إليه ابن يعيش من حيثُ كونُ الجر في المضاف إليه بحرف جرٍ محذوف، على أنَّ المُضافَ جُعِلَ عِوَضاً منه: «ألا ترى أنَّ كلَّ واحدٍ من المضاف والمضاف إليه اسمٌ، لَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْمَل في الآخر؛ لأنه ليس عمله في أحدهما بأوْلى من العكس، وإنَّما الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدَّر، الذي هو اللام أو (مِن)، وحَسُنَ حَذْفِهِ لنيابة المضاف إليه(٤) عنه، وصيرورته عِوَضاً عَنْهُ في اللفظ، وليس بمنزلته في العمل..»(٥).

ومن ذلك أيضاً كونُ المضاف إليه عِوَضاً من تاء التأنيث في المصدر (إقامة) في: إقامِ الصلاةِ(٦).

---

(١) المؤمنون: ١٤.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٩٥١/٢، وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١٨١/٢.

(٣) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٥/١.

(٤) يتراءى لي أن الصواب (المضاف).

(٥) شرح المفصّل: ١١٧/٢، وانظر الأشباه والنظائر: ١٢٧/١.

(٦) انظر الصفحة ٢٤ من هذا البحث، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٩٥١/٢.

الفصل الثالث

تعويضٌ يدور في فَلكِ الفِعْل

أهم ما يَدور في فلك هذا الفصل:

(١) كونُ الفعْل عِوَضاً مِنْ فِعْلٍ آخر.

(٢) كونُ الفِعْلِ عِوَضاً من المصدر لتصحيح الأصل النحوي.

الفصل الثالث

تعويضٌ يدور في فلك الفعل

لعلّ ما يمكن أنْ يكون محمولاً على التضمين في العربية يدور في فلك التعويض؛ لأنَّ فيه وضع كلمة موضِعَ أخرى، وهي مسألةٌ تخضع لسلطان حدّ التعويض السابق. والتضمين بابٌ واسعٌ في العربية، جاء في (الخصائص): «وَلعَلَّهُ لَوْ جُمِعَ أكْثَرُهُ لا جميعُهُ لجاء كتاباً ضخماً، وقَدْ عَرَفْتَ طريقَهُ، فإذا مرَّ بكَ شيء منه فَتَقَبَّلْهُ وأْنَسْ بِهِ، فإنَّه فَصْلٌ من العربية لطيفٌ حَسَنٌ يَدْعو إلى الأُنْسِ بها، والفقاهَةِ فيها، وفيه أيْضاً موضِعٌ يَشْهَدُ على مَنْ أنْكَرَ أنْ يكونَ في اللغة لفظانِ بمعنًى واحِد»[1].

ولقد تحدَّثت عن التضمين في (التأويل النَّحوي في القرآن الكريم)، فلا ضرورة إلى الحديث عنه أيضاً في هذا البحث، ولعلّ من الضروري أنْ أتَحَدَّث بإيجازٍ عمّا في المثل العربي من مواضع تُعَزِّزُ هذه الظاهرة.

ولعلّ أهم مسائل التعويض في هذا الفصل ما يلي:

(١) كونُ الفعل عِوَضاً مِنْ فِعْلٍ آخر.

(٢) كوْنُ الفِعْلُ عِوَضاً من المصدَر لتصحيح الأصل النحوي.

(٣) أن يكونَ بناءٌ عِوَضاً من بناء آخر.

(٤) أنْ يكونَ عِوَضاً مِنْ جملة.

(٥) أنْ تكونَ الجملَةُ عِوَضاً مِن الفعل. وإليك شواهِدَ من المثل العربي على ما مرَّ:

---

(١) الخصائص: ٣١٠/٢.

(١) أنْ يكون الفعلُ عِوضاً من فعلٍ آخَرَ:

لقد عدَّ النحويُّون التضمين من وسائل التعدية[١]، وهو في الفعل أكثر شيوعاً منه في الحرف: «وكذلك عادة العرب أنْ تَحْمِلَ معاني الأفعال على الأفْعال لِما بينها من الارتباط والاتصال، وجهلت النحويةُ هذا، فقال كثيرٌ منهم: إنَّ حروف الجر يُبْدَلُ بعضها من بعض، ويحمل بعضها معانيَ البعض، فَخفي عليهم وضع فعلٍ مكانَ فعلٍ، وهو أوْسَعُ وأقْيَسُ، ولجُّوا بجهلهم إلى الحروف التي يضيق فيها نطاقُ الكلام والاحتمال»[٢]. وذكر ابن هشام[٣] أنَّ فائدة التضمين أنْ تؤدِّي كلمة مؤدَّى كلمتين.

وفي المثل العربي مواضعُ كثيره ضمَّن فيها الفعل معنى فعلٍ آخرَ[٤]، أو عُوِّضَ منه ليؤدِّي مؤدَّى الفعلين، ومن هذه المواضع قولهم: «إلى أمِّه يَلْهَفُ اللهفانُ»[٥]: الفعل (يَلْهَفُ) يصل إلى مفعول غير صريح بواسطة (الباء)، فيقال: لَهِف بأمِّه، وقد وصَل إليه بـ (إلى) لأنه عِوَضٌ من (يَلْجَأ) أو (يَفِرُّ).

وقولهم: «مَنْ أنْفَقَ مالَهُ على نَفْسِه فَلا يَتَحَمَّدْ به على الناس»[٦]. ذكر الميداني أنَّ الفِعْلَ (يَتَحَمَّدْ) موضوعٌ موضِع (يَمْتَنَّ) لتصح التعدية بـ (على) أي:

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر في النحو: ١٤/١، ١٠٠، ١٠٥، البرهان في علوم القرآن: ٣٣٨/٣، ٣٧٢، المقرَّب: ٢٩٥، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٩٧/٢.

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن: ٤٣/٣، وانظر البحر المحيط: ١٦٠/٣.

(٣) انظر مغني اللبيب: ٨٩٩.

(٤) انظر تضمين الفعل معنى فعل آخر أو تعويضه من آخر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٢٤٥.

(٥) مجمع الأمثال: ٢٢/١، رقم: ٦١.

(٦) مجمع الأمثال: ٣١٧/٢، رقم: ٤١١٢، وانظر: المستقصى في أمثال العرب: ٣٥٣/٢، رقم: ١٢٩٧، كتاب الأمثال: ١٦٨، رقم: ٤٨١.
و يروى: «فلا يَتَحَمَّدَنْ».

فلا يَمْتَنَّ به، وروايته بـ (إلى) محمولة على تعويض (فلا يَتَحَمَّدْ) من (فلا يَخْطُبْ إليهمْ حَمْدَهُ).

وقولهم: «ما قُرِعَتْ عصاً على عصاً إلاّ حَزِنَ لها قَوْمٌ وسُرَّ لها آخرون»(١)، أي: ما أُلقِيَتْ، أو أُسْقِطَتْ عصاً على عصاً، فَعُوِّض (قُرِعَتْ) من (أُلقِيَتْ) أو (أُسْقِطَتْ)؛ لأنَّ الأصل: ما قُرِعَتْ عصاً بعصاً.

وقولهم: «قَدْ بيَّنَ الصُبْحُ لِذي عينَيْنِ»(٢) أي: قد تبيَّنَ، ويمكن حَمْل المثل على حذف مفعول صريح لهذا الفعل. فلا تعويض فيه. ويجوز أنْ يكون (بيَّن) بمعنى تَبَيَّن أيضاً: «وقالوا بانَ الشيء، واستَبانَ، وبيَّنَ، وأبان وَتَبَيَّنَ، بمعنى واحد»(٣).

وقولُهُمْ: «فَتَلَ في ذِرْوَتِه»(٤): (فتل) يصل إلى مفعول صريح، والمعنى في المثل: فَتَل الرجلُ الوَبَرَ بين السنام والغارب بأصابعه ليخْدَعَه، وذكر الميداني أنَّ الفعل مَحْمولٌ على معنى التَصَرُّف: «ودَخَلَ (في) على معنى (تَصرَّف فيه) بأنْ فَتَلَ ما في ذِرْوَتِهِ..»(٥).

وقولهم: «صَدَقَني سِنَّ بَكْرِهِ»(٦) أي: صَدَقَني خَبَر سِنِّ بَكْرِه، على أنَّ في

---

(١) مجمع الأمثال: ٢/٨٠، رقم: ٣٨٥٩، وانظر: كتاب الأمثال: ٢٥٨، رقم: ٨٢٨، المستقصى في أمثال العرب: ٢/٣٢٨، رقم: ١١٩٧.

(٢) مجمع الأمثال: ٢/٩٩، رقم: ٢٨٦٣، وانظر: كتاب الأمثال: ٥٩، رقم: ٩٥، جمهرة الأمثال: ٢/١٢٦، رقم: ١٣٨، المستقصى في أمثال العرب: ٢/١٩٠، رقم: ٦٤١، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٦١، لسان العرب (بين).

(٣) لسان العرب (بين).

(٤) مجمع الأمثال: ٢/٦٩، رقم: ٢٧٣٠، كتاب الأمثال: ٨١، رقم: ١٧٨، جمهرة الأمثال: ٢/٩٨، رقم: ١٣٢٤، المستقصى في أمثال العرب: ٢/١٧٩، رقم: ٦٠٧.

(٥) مجمع الأمثال: ٢/٦٩.

(٦) مجمع الأمثال: ١/٣٩٢، رقم: ٢٠٨٣، وانظر: كتاب الأمثال: ٤٩، رقم: ٥٨، جمهرة الأمثال: ١/٥٧٥، رقم: ١٠٧٦، المستقصى في أمثال العرب: ٢/١٤٠، رقم: ٤٧٧، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٤٠.
و يروى هذا المثل برفع (سنُّ) على أنّه فاعل.

الكلام حذفَ مضاف، ويجوز أن يكون (صَدَقَ) عِوَضاً من (عَرَّف)، أي: عَرَّفَني سَنَّ بكْرِه، فلا حذفَ في هذا التقدير. وذكر الزمخشري أنَّ في الكلام حذف (في) أي: صَدَقني في سِنِّ بكْرِه.

(٢) أنْ يكونَ الفِعْل عِوَضاً من المصدر لتصحيح الأصل النحوي:

لقد ذهب جُمهور[١] النحاة إلى أنَّ الجملة لا يصح أنْ تقع فاعلاً أو ما ينوب عنه أو مبتدأ، أو مفعولاً لغير الأفعال الناسخة (ظنَّ وأخواتها)، وهي مسألةٌ تصِحُّ على مذهب هشام وثعلب بلا قيد، وهي عندَ الفرَّاء مقيَّدة بكون الفعل قلبيَّاً ووجود معلِّق عن العمل. وتصح المسألة عند ابن هشام[٢] في مقول القول، إذْ تنوب الجملة عنده عن نائب الفاعل.

ولعلَّ ما ألجأهم إلى ذلك أنَّه ليس في الكلام حرف مصدري يُؤوَّل وما في حيِّزه بمصدَر، فكل ما ظاهره وقوع الجملة مبتدأ أو فاعلاً محمولٌ على تقدير (أنْ) وحذفها وارتفاع الفعل بعد الحذف، أو على أنَّ الفعل عوض من المصدر. ولقدْ تحدَّثتُ عن هذه المسألة في (التأويل النحوي في القرآن الكريم)[٣]، ولا ضَيْرَ في أنْ أذْكُر شواهد من المثل العربي محمولة على تعويض الفعل من المصدَر،وهي مسألةٌ جعلها ابن فارس في كلِّ ما يُؤوَّل بمفردٍ من الجمل التي لها موضع من الإعراب: «ومِنْ ذلك إقامة الفِعلِ مقام الحال، كقوله جل ثناؤه: ﴿يا أيُّها النبيُّ لِمَ تُحَرِّمُ ما أحلَّ اللّهُ لكَ تَبْتغي مرضاةَ أزواجك﴾[٤]، أي: مبتغياً، وقالَ: [مجزوء كامل]:

الـريْـحُ تـبـكـي شَـجْـوَهُ والـبَـرْقُ يـلْـمَـعُ في غـمـامِه

أراد: لامِعاً»[٥].

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر: ١٨/٢، البحر المحيط: ٤٣٦/٥، ٤٣٩، ٢٢٧١/٢، ٢٧٢، شرح التصريح على التوضيح: ٢٦٨/١، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣١/٢، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٨٩٧.

(٢) انظر مغني اللبيب: (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٤٠٢/٢.

(٣) انظر: ٨٩٧.

(٤) التحريم: ١.

(٥) الصاحبي في فقه اللغة: ٢٣٨.

وممّا ورَدَ في المثَلِ العربي من ذلك قولهم: «تَسْمَعُ بالمعيديِّ خيرٌ من أنْ تراه»(١)، أي: سماعُك به خيرٌ من رؤيته على أنَّ الفِعلَ عِوَضٌ من المصدَر، ويجوز أن تكون (أنْ) مُقَدَّرةً، وأن تكون الجملة في موضع رفع على الابتداء.

وقولُهُم: «لَيْسَ كُلَّ حِيْنٍ أَحْلِبُ فَأَشْرَبُ»(٢)، «لَكَ العُتْبى ولا أَعُودُ»(٣)، «ما تُحسِنُ تَعْجوهُ ولا تَنْجوهُ»(٤)، «أَهْدِ لجارِكَ أَشَدُّ لِمَضْغِك»(٥)، «خُذِاللصَّ قبلَ يأخُذُكَ»(٦)، «فَرَقاً أنْفَعُ مِن حُبٍّ»(٧).

وممّا جاء في الشعر من وضع الفعل موضع المصدَر ما أنْشَدَهُ أبو زيدٍ لرجلٍ من طيِّء:

ولا يَلْبَثُ الحُرُّ الكريمُ إذا ارْتَمَتْ ... بِهِ الجمَزَى قدْ شدَّ حَيْزومَها الضفْرُ
سَيَكْسِبُ مالاً أَوَ يفِيءُ لَهُ الغنى ... إذا لم تُعَجِّلْهُ المنيَّةُ والقَدْرُ

---

(١) انظر: مجمع الأمثال: ١/١٢٩، رقم: ٦٥٥، وانظر كتاب الأمثال: ٩٧، رقم: ٢٢٩، أمثال العرب: ٤٩، الفاخر: ٦٥، رقم: ١٢٤، الوسيط في الأمثال: ٨٣، رقم: ٥١، جمهرة الأمثال: ١/٢٦٦، المستقصى في أمثال العرب: ١/٣٧٠-٣٧١، رقم: ١٥٩٨، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ١٣٥، لسان العرب (عدد) ضرائر الشعر: ٢٦٥.
وانظر فيه الحذف في المثل العربي: ١٦٩.

(٢) مجمع الأمثال: ٢/١٩٠-١٩١، رقم: ٣٣٢٥، وانظر: كتاب الأمثال: ١٩٢، رقم: ٥٥١، جمهرة الأمثال: ١/١٩١، المستقصى في أمثال العرب: ٢٨٣، لسان العرب (حلب).
وانظر فيه الحذف في المثل العربي: ١٧٠.

(٣) مجمع الأمثال: ٢/٢٠٣، رقم: ٣٤٣٢.
وانظر الحذف في المثل العربي: ١٧٠.

(٤) مجمع الأمثال: ٢/٢٨٩، رقم: ٣٩٣٤.
وانظر الحذف في المثل العربي: ١٧١.

(٥) مجمع الأمثال: ٢/٣٨٥، رقم: ٤٤٧٩.
وانظر الحذف في المثل العربي: ١٧١.

(٦) مجالس ثعلب: ٣٨٣، ضرائر الشعر لابن عصفور: ١٥٢.

(٧) مجمع الأمثال: ٢/٧٦، رقم: ٢٧٥٨.
وانظر الحذف في المثل العربي: ١٧١.

(٨) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ١٥٢، نوادر أبي زيد: ١٧٩، ١٨٠.

فقوله (سَيَكْسِبُ) فعلٌ واقِعٌ عِوَضاً من المصدر، ولا يصح تقدير (أنْ)، لأن حرفَ التسويفِ يمنَعُ ذلك. ولا يصح كونُه جملةً في موضع الحال.

وذهَب ابن عصفور[1] إلى أنَّ معمول (يلبَثُ) محذوفٌ، وأنَّ قوله (سَيَكْسِبُ) مُسْتأنفٌ، أي: ولا يَلْبَثُ الحرُّ الكريمُ عَنْ إدْراكِ المنى.

وقول معاوية بن خليل النصري[2]:

وما راعَني إلاَّ يسيرُ بِشُرْطَةٍ ... وَعَهْدي بِهِ يَقيناً يسيرُ بكيرِ

على أنَّ (يَسيرُ) بعد (إلاَّ) عِوَضٌ من المصدر؛ لأنَّ النحاة لم يُجَوِّزوا كما مرَّ أنْ تقع الجملة حالاً، ويجوز أن يكون الفعل قد ارتفع بعدَ حَذْف (أن)[3].

وذكر ابن عصفور[4] أنَّ هذه المسألة تكثُرُ في الشعر وتقل في النثر.

وحملاً على ما مرَّ من الشواهد في المثل العربي والشعر وما اهتديت إليه من مواضع في كتابنا العزيز فإنَّني أذهَبُ من غير تَرَدُّدٍ إلى إجازة وقوع الجملة الفعلية أو الاسمية فاعلاً أو مبتدأ أو مفعولاً لغير الأفعال الناسخة كما مرَّ؛ لأنَّ في ذلك هجراً للتأويل والتقدير وحملاً للنصِّ القُرْآنيّ وغيره على ظاهره، ولا ضرورة تدعو إلى حمله على غير الظاهر؛ لأنَّ ذلك لا يُلْجَأ إليه إلاَّ إذا استعصى الحَمل على الظاهر.

(٣) أن يكونُ بناءٌ عِوَضاً من بناء:

وممَّا يمكِنُ عَدُّه من هذه المسألة تخفيف عين (سَلَفَ) على أنَّ الفتحة حُذِفت لكثرة الاستعمال، ولقد ذكَر النحويون أنه إذا توالى فتحتان لم تحذفِ الثانية تخفيفاً لخفة الفتحة. وممَّا جاء شاذاً في الشعر من هذه المسألَة قول الأخطل[5]:

---

(١) انظر ضرائر الشعر: ٢٦٢.

(٢) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٦٣، إعراب القرآن: ٦٣٣، الخصائص: ٤٣٤/٢، مغني اللبيب: ٥٥٩.

(٣) انظر شواهد أخرى على هذه المسألة في ضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٦٤-٢٦٥.

(٤) انظر ضرائر الشعر: ٢٦٥.

(٥) انظر: المنصف: ٢٢/١، المحتسب: ٥٣/١، ٢٤٩، ٢٧٤، ديوان الأخطل: ١٣٧، ضرائر الشعر لابن عصفور: ٨٤، أدب الكاتب: ١٨٩، الخصائص: ٢٣٨/٢، المعرَّب: ٣٨٨، شرح شواهد الشافية: ١٨/٤.

وما كُلُّ مُبْتاعٍ وَلَوْ سَلْفَ صَفْقُهُ بِـراجِـعِ مـا قَـدْ فـاتَـهُ بِـرِدادِ

ولقد ذكر ابن جنيّ أنَّ ذلك مشبَّه بفَعِلَ مكسور العين: «قالوا أرادَ سَلَفَ، ولكن اضْطرَّ فخفَّف المفتوح، وهذا عِندَهم من الشاذ، فهذا ما قال أصحابُنا فيه، ويحتمل عندي وجهاً آخر، وهو أنْ يكونَ مخفَّفاً من (فَعِلَ) مكسور العين، ولكنَّهُ فعلٌ غيرُ مستعمل، إلاَّ أنَّه في تقدير الاستعمال، وإنْ لم ينطق به... فكأنَّهُم استَغْنَوْا بِسَلَفَ هذا المفتوح عن ذلك المكسور أنْ ينْطقوا به غير مسكَّن، وإذا كانوا قد جاءوا بجموع لم ينطقوا لها بآحادٍ مع أنَّ الجمعَ لا يكون إلاَّ عن واحد، فإنَّه يُسْتَغْنَى بفَعَل عن فَعِلَ من لفظِه ومعناه، وليس بينهما إلاَّ فتحة عين هذا، وكسرة عين ذاك أجدر»[1]. فيكونُ الكلام محمولاً عنده على الاستغناء بالمفتوح عن المكسور لخفة الفتحة، وهذا أَحْسَنُ عندَه من الحملِ على الشذوذ، وليس من المفروض عِندَه أنْ يذكروا لذلك المستغنى عنه مضارِعاً، فصار ذلك الفعل (سَلِفَ) كالمرفوض الذي لا أَصْلَ له.

ولقَدْ دَوَّن ابن عصفور[2] بعض الشواهِدِ الشعرية في (فَصْلِ النقص) على حذْف الفتحة، ومن ذلك قول الراجز[3]:

على محـالاتٍ عُـكِـسْـنَ عَـكْـسـا إذا تَـسَـدَّاهـا طِـلابـا غَـلْـسـا

أي: غَلَسَا.

وقول الآخر[4]:

وقـالـوا تُرابِيٌّ فقُـلْـتُ صَـدَقْـتُـمْ أبي مـن تـرابٍ خَـلْـقَـهُ اللّـهُ آدَمْ

أي: خَلَقَهُ اللّه.

---

(١) المنصف: ٢١/١.

(٢) انظر ضرائر الشعر: ٨٤.

(٣) انظر: شرح شواهد الشافية: ١٨/٤، ضرائر الشعر لابن عصفور: ٨٤.

(٤) انظر ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٨٢، شرح شواهد الشافية: ١٨/٤.

وقول أبي خراش[1]:

ولحم امرىء لم تطعم الطير مثلَه   عَشيَّةَ أمسى لا يَبيْنُ مِنَ البَكْمِ

أي: من البَكَمِ.

وقول ذي الرمَّةَ[2]:

أبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْن أحشاءَ قَلْبِهِ   خُفوقاً وَرَفْضاتُ الهوى في المفاصِلِ

أي: ورَفَضات.

ولقد دوَّن ابن عصفور[3] أيضاً شواهد من الشعر من باب إسكان عين ما يجب فيه فتحها في كل ما كان من باب (فَعْلة) اسماً وجمع جمعَ مؤنث سالماً، وهي مسألةٌ محمولة عنده على أنَّ المصدر لقوه شبهه باسم الفاعل الذي هو صفة عومِلَ معاملة الصفة.

وممَّا يمكن حملُه على تخفيف الفتحة من الأسماء المفردة قراءة مروية عن أبي عمرو: «في قلوبِهِمْ مرْض»[4] بإسكان الراء: ذكر ابن جني كما مرَّ أنه لا يجوز أن يكونَ مخففاً من (مرَض)؛ لأنَّ الفتحة خفيفة، فلا تُخَفَّفُ، وهي مسألةٌ تصحُّ كما مرَّ في مكسور العين نحو: إبِلٍ وفَخِذ، ومضموم العين نحو: طُنُب وَعَضُد، فكل ما جاء مخفَّفاً من مفتوح العينِ محمولٌ على الشذوذ الذي لا يُقاسُ عليه، والقراءة عندَه محمولة على أنَّ فتح العين وإسكانَها لغتان كالحَلْب والحَلَب، والطَّرْد والطَّرَد، والشَّلْ والشَّلَل، والعَيْب والعاب، والذَيْم والذام.

و يتراءى لي حملاً على ما مرَّ من شواهد وما لم أدوِّنه في هذا البحث من

(١) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ٨٥، المعاني الكبير: ١٢٠٠، خزانة الأدب: ٣١٩/٢، شرح شواهد الشافية: ١٨/٤.

(٢) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ٨٥، ديوان ذي الرمة: ٤٩٤، المحتسب: ٥٦/١، ١٧١/٢، أساس البلاغة (رفض)، المخصص: ٦٥/٥، شرح المفصل: ٢٨/٥، خزانة الأدب: ٤٢٣/٣، شرح شواهد الشافية: ١٢٨/٤.

(٣) انظر ضرائر الشعر: ٨٦.

(٤) البقرة: ١٠.

الشواهد الأخرى[1] إجازة تخفيف الفتحة بلا قيد، فلا محوجَ إلى الحمل على الضرورة كما مرّ؛ لأنَّ القرآن لا ضرورة فيه.

(٤) أنْ يكونَ عِوَضاً من جملة:

ومن ذلك كونُ الأمر عِوَضاً من أداة الشرط وفعله، فتقديره في قولنا: زُرْني أَزُرْك، هو: زُرْني فإنْ تَزُرْني أَزُرْك، فحذفت جملة الشرط وأداته، وجُعِلَ فِعْلُ الأمرِ عِوضاً من ذلك[2].

والقول نفسه في الفعل المجزوم في جواب النهي أو الاستفهام أو التمني وغير ذلك.

(٥) أنْ تكون الجملة عِوَضاً من الفعل:

وممّا عُدَّ من ذلك قولهم: أَنْتَ ظالِمٌ إنْ فَعَلْتَ، على أنَّ تقدير الكلام: إنْ فعلتَ ظَلَمْتَ، فحذف جواب الشرط، وجعلت الجملة التي قبل أداة الشرط عِوَضاً من المحذوف، ولا يصح جَعْلُ هذه الجملة جواباً؛ لأنَّ الجواب لا يتقدم على الشرط[3].

وَمِمَّا يُمْكِنُ عَدُّه مِنْ باب تعويض الجملة مِن غيرِها كَوْنُ جوابِ القَسَمِ عِوَضاً مِنْ ذِكْرِ الخَبَرِ في قَوْلنا: لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ[4].

ومِنْ ذلك أيضاً كونُ جَوابِ (لَوْلا) عِوَضاً مِنَ الخبر إذا قُدِّر جملةً أوْ مُفْرَداً، وقِيلَ إنْ ذلكَ مَرْدودٌ بذكْرِ الخبرِ في بعضِ الشواهِد[5].

---

(١) انظر الحمل على الجوار في القرآن الكريم: ٢١٣-.

(٢) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٩/١.

(٣) انظر التفصيل في هذه المسألة في التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٦٣٣، وانظر الأشباه والنظائر: ١٢٩/١.

(٤) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٩/١.

(٥) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ٦٦، شرح المفصّل: ٧٨/٣، الأشباه والنظائر: ١٢٩/١.

ومِنْ ذلِكَ أيضاً كَوْن الجملة الاستفْهاميَّة عِوَضاً مِنْ خبر (لَيْتَ) في مثل قَوْلنا[1]: لَيْتَ شِعْري هَلْ قامَ زَيْدٌ، وذهَب المبرّد والزجاج إلى أنَّ هذه الجملة في محل رفع على خَبر الحرف الناسخ، وهو قَوْلٌ مَرْدُودٌ بالإخبار بجملة الطلب، وخُلُوّها مِنَ الرابط. ويتراءى لي ــ على مَا فيهِ مِنْ خروجٍ عَنْ الأَصْلِ النحوي ــ أنَّهُ أقلُّ تكلُّفاً.

(١) انظر همع الهوامع: ١٦٢/٢، الأشباه والنظائر: ١٢٩/١.

الفصل الرابع

تعويضٌ يدور في فلك الحرف في غير ما مرّ

أهم ما يدورُ في فلكِ هذ الفصل:

(١) كَوْنُه عوضاً من حرفٍ.

(٢) كونُهُ عِوَضاً مِنْ فعلٍ.

الفصل الرابع

تعويضٌ يَدور في فلك الحرف في غير ما مرَّ

لَعَلَّ أهمَّ مسائل التعويض في الحرف ما يلي:

(١) أن يكون عِوضاً مِنْ حرفٍ.

(٢) أن يكون عِوضاً من فعل.

وإليك التفصيل في هاتين المسألتين.

(١) تعويض الحرف من حرف

لقدْ مرَّ أنَّ تعويض الفعل من الفعل أقيس وأوسع من تعويض حرفٍ من حرف، ولقد اختلف النحويون في أيّهما أولى بالتعويض، فذهب الكوفيين إلى أنَّ التوسع في الحرف من حيث التعويض والنيابة أوْلى، وذهب غيرهم إلى أنَّ كونَه في الفعل أولى(١).

وبعد فلقد تحدَّثت عن هذه الظاهرة في القرآن الكريم في (التأويلِ النحوي في القرآن الكريم)(٢)، ولا ضَيْر في الحديث عنها بإيجازٍ في المثل العربي لتكتمل الصورة وتزداد وضوحاً وإشراقاً. ولقد رأيت أن أتحدث بإيجاز شديد عن التعويض في بعض حروف الجر فيه.

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن: ٤٣/٣، البحر المحيط: ١٦٠/٣، الدر المصون، ورقة: ١٥٦٢، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٢٥٧.

(٢) انظر: ١٢٥٦.

الباء:

ولعلَّ أهمَّ حروف الجر التي جاءت عِوَضاً من غيرها في المثل العربي **الباء**، ولعلَّ أهمَّ مواضِع كونها عِوَضاً فيه ما يلي:

(١) أنْ تكون عِوَضاً من (في).

(٢) أنْ تكونَ عِوَضاً من (مع).

(٣) أنْ تكون عِوَضاً من (من).

وإليك الشواهد على ما مرَّ.

(١) أنْ تكون عِوضاً من (في):

وهو أكثر هذه المواضع شيوعاً في المثل العربي[١]: ١٢٤٥، ١٢٦٩، ١٤٩٦، ٢١١٦، ٢١٤٣، ٢٢٢٥، ٢٢٩٩، ٣٢٧٦، ٣٢٨٥، ٣٣٨٤، ٣٦٢٦، ٤٢٦٩، ٤٢٧٢، ٤٣٧١، ٤٤٦٥.

ومن ذلك قولهم: «خُذِ الأمْرَ بقوابله»[٢]: ذكر الميداني أنَّ الباء بمعنى (في): «والباء بمعنى (في)، أي: فيما يستقبلك مِنْهُ..»[٣]. وهو قول أبي هلال العسكري كما يتراءى لي: «أي: خُذْهُ عِنْدَ استقبالِهِ قبل أنْ يُدْبِرَ..»[٤]، فهذا النصُّ يوحي بأنَّ الباء بمعنى (عند) التي تدلُّ على ظرفيَّة (في).

ويتراءى لي أنَّه يجوز أن تكون الباء بمعنى (مع) أي: خُذْ الأمْرَ مصحوباً بقوابله.

وقولهم: «خَيْرُ لَيْلَةٍ بالأَبَدِ لَيْلَةٌ بَيْنَ الزُّبانى والأَسَدِ»[٥] أي: في الأَبَدِ

---

(١) انظر مجمع الأمثال في هذه الأرقام.

(٢) مجمع الأمثال: ٢٣١/١، رقم: ١٢٤٥، وانظر: جمهرة الأمثال: ٤١٨/١، رقم: ٦٩٨، المستقصى في أمثال العرب: ٧٢/٢، رقم: ٢٥٧، كتاب الأمثال: ٢١٤، رقم: ٦٤٥، لسان العرب (قبل).

(٣) مجمع الأمثال: ٢٣١/١.

(٤) جمهرة الأمثال: ٤١٨/١.

(٥) مجمع الأمثال: ٢٤٠/١، رقم: ١٢٦٩.

(الدهر).

وقَوْلُهُم: «أَذَلُّ مِنْ قَيْسِيٍّ بِحِمْصَ»[1] أي: في حمص.

(٢) أنْ تكونَ عِوَضاً من (مع):

ومن ذلك قولهم: «رَكِبَتْ عَنْزٌ بِحِدْجٍ جَملا»[2] أي: مع حِدْجٍ، على أنَّ (مَعَ) للمصاحبة.

وقولهم: «نَكْءُ القَرْحِ بالقَرْحِ أَوْجَعُ»[3] أي: نكْء القَرْحِ مَعَ القَرْحِ أَوْجَعُ، على أنَّ (مَعَ) للمصاحَبة.

(٣) أنْ تكونَ عِوَضاً مِنْ (مِنْ):

ومِنْ ذلِكَ قولهم: «كلُّ شاة بِرِجْلِها مُعَلَّقةٌ»[4]، أي: مِنْ رجلها.

في:

وتأتي عِوَضاً من (مع)، ومن ذلك قولهم: «خَيْرُ ما رُدَّ في أَهْلٍ ومالٍ»[5] أي: خيرُ ما رُدَّ مع أهْلٍ ومال. ويجوز أن تبقى (في) على ظرفيتها، أي: محبيؤك بنفسك أوردُّك بنفسك خيرُ ردٍّ في أهلٍ ومال.

وتأتي عِوَضاً من (إلى)، ومن ذلك قولهم: «عَادَ في حافِرَتِهِ»[4] أي: إلى حافرتِهِ (إلى طريقه الأولى).

---

(١) مجمع الأمثال: ١/٢٨٣، رقم: ١٤٩٦.

(٢) مجمع الأمثال: ١/٣٠٤، رقم: ١٦١٣.

(٣) مجمع الأمثال: ٢/٣٤٢، رقم: ٤٢٥٧، وانظر: جهرة الأمثال: ٢/١٥٢، رقم: ١٤٣٢، المستقصى في أمثال العرب: ٢/٢٢٦، رقم: ٧٦٥، كتاب الأمثال: ٢٧٤، رقم: ٨٨٤.
و يروى: «كُلُّ شاةٍ برِجْلها تُناطُ».

(٤) مجمع الأمثال: ١/٢٤١، رقم: ١٢٧٧.

(٥) مجمع الأمثال: ٢/٢٧، رقم: ٢٤٨٢، وانظر: كتاب الأمثال: ٢٨٢، رقم: ٩١٤، جهرة الأمثال: ١/٤٨٥، رقم: ٨٦٧، المستقصى في أمثال العرب، ٢/١٥٥، رقم: ٥٢٢.
و يروى: «عادَ فلان في حافِرته».

اللام:

وفي المثل العربي مواضع جاءتْ فيها اللامُ عِوَضاً من غيرها، ومن ذلك كونها عِوَضاً من (إلى)، وهي مسألة أكثر من غيرها دوراناً فيه، ومنه قولهم: «رَجَعَتْ هَيْفُ[1] لِأَدْيانِها»[2] أي: إلى أَدْيانِها.

وقولهم: «صَبَعْتَ لِي إِصْبَعَكَ العَمَّالَةَ»[3]: يَصِلُ (صَبَعَ) إلى مفعول صريح وآخر غير صريح يصل إليه بـ (على): «وصَبَعَ فُلاناً على فُلان: دلَّ عليهِ بالإشارةِ، وصَبَعَ بَيْنَ القَوْمِ يَصْبَعُ صَبْعاً: دلَّ عليهم غيْرَهم. وما صَبَعكَ عَلينا، أي: ما دَلَّك. وصَبَعَ على القَوْمِ يَصْبَع صبعاً: طلعَ عليهم»[4]. ويُفْهم ممَّا في (لسان العرب) أيضاً أنَّه يصل إلى مفعولٍ غير صريح بالباء أو (على): «وَصَبَعَ بِهِ وعليهِ يَصْبَعُ صبْعاً: أَشارَ نَحْوَهُ بإِصْبعِه..»[5]. وذَهَب الميداني إلى أنَّ اللام في هذا المثل للتعليل أو بمعنى (إلى).

وَقولهم: «عادَتْ لِعِتْرِها لَمِيسُ»[6] أي: إلى عِتْرِها.

وتأتي بمعنى (على)، ومن ذلك قولهم: «قَلَبَ الأَمْرَ ظَهْراً لِبَطْنٍ»[7] أي: قَلب

---

(١) الهَيْف: الريح الحارّة.

(٢) مجمع الأمثال: ٢٧٩/١، رقم: ١٤٦٧، وانظر: كتاب الأمثال: ٨١٨، رقم: ٩٠٧، جمهرة الأمثال: ٤٠٦/١، رقم: ٨١٨، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٣٩٦، المستقصى في أمثال العرب: ٨٧/٢، رقم: ٣١٤، لسان العرب (هيف).

(٣) مجمع الأمثال: ٤٠٧/١، رقم: ٢٥١٤.

(٤) لسان العرب (صبع).

(٥) لسان العرب (صَبَع)، وانظر مجمع الأمثال: ٤٠٧/١.

(٦) مجمع الأمثال: ٥/٢، رقم: ٢٣٨٥، وانظر كتاب الأمثال: ٢٨٢، رقم: ٩١٢، جمهرة الأمثال: ٤٩/٢، رقم: ١٢٠٦، المستقصى في أمثال العرب: ١٥٥/٢، رقم: ٥٢٤، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٣٩٧، لسان العرب (عتر). ويروى: «لعِكرها».
وانظر شواهد أخرى على كون اللام بمعنى إلى، مجمع الأمثال، الأرقام: ٢٥٣١، ٢٨٣٨، ٤١٣٥، ٤٦٥٧.

(٧) مجمع الأمثال: ٩٢/٢، رقم: ٣٨٣٨، وانظر: كتاب الأمثال: ٢٢٨، رقم: ٧٠٥، المستقصى في أمثال العرب: ١٩٩/٢، رقم: ٦٧٢.

الأمْرَ ظَهْراً على بطنٍ، ونُصِبَ (ظَهْراً) على البدل من (الأمْرَ).

ومن ذلك أيضاً قولهم: «لِلْيَدَيْنِ وللفَمِ»[1] أي: أسقطهُ اللّه على اليَدَيْنِ وعلى الفَمِ.

وممَّا عُدَّتْ فيه عِوَضاً كونها في اسم الإشارة (ذلك) عِوَضاً من حرف التنبيه، ولذلك لا يصح الجمع بينهما بخلاف الكاف؛ لأنَّه يجوز الجمع بينهما لعدم التعويض[2].

ومن ذلك أيضاً كونُ اللام في المستغاث عِوضاً من الزيادة اللاحقة في الندبة آخر الاسم، كقولنا: يا زيداه، ولذلك لا يصح الجمع بينهما[3]، وهو قول الخليل ابن أحمد: «وزَعَمَ الخليل ـــ رحمه اللّه ـــ أنَّ هذه اللامَ بدلٌ من الزيادة التي تكونُ في آخر الاسم إذا أضَفْت، نحو قولك: يا عجباه، ويا بكْراه، إذا استَغَثْتَ أوْ تَعَجَّبْتَ. فصارَ كل واحدٍ منها يعاقِبُ صاحِبَهُ، كما كانت هاء الجحاجحة معاقبةً ياء الجاجيح، وكما عاقبَتْ الألف في يمانٍ الياء في يمنيٍّ»[4].

عَن

وتأْتي عِوَضاً من (بعدُ)، ومن ذلك قولهم: «سحابَةُ صَيْفٍ عَنْ قليلٍ تَقَشَّعُ»[5] أي: بَعْدَ قليلٍ تَتَقَشَّعُ.

على:

وتأْتي عِوَضاً مِن (في)، ومِنْ ذلك قولهم: «هلكوا على رجلِ فُلانٍ»[6] أي: في عهده.

---

(١) مجمع الأمثال: ٢/٢٠٧، رقم: ٣٤٦٥، وانظر: كتاب الأمثال: ٧٧، رقم: ١٦٢، جمهرة الأمثال: ٢/٩١، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٩٨، المستقصى في أمثال العرب: ٢/٢٩٣، رقم: ١٠٣٦.

وانظر شاهداً آخر: المستقصى في أمثال العرب رقم: ١٠٣٥.

(٢) انظر الأشباه والنظائر: ١/١٢٥.

(٣) انظر الأشباه والنظائر: ١/١٢٦.

(٤) الكتاب: ٢/٢١٨.

(٥) مجمع الأمثال: ١/٣٤٤، رقم: ١٨٤٩.

(٦) مجمع الأمثال: ٢/٣٨٩، رقم: ٤٥١٣.

(٢) أنْ يكونَ عِوَضاً من الفعل

ولعلَّ أهم الحروف التي تأتي عِوَضاً من الفعل: يا حرف النداء، وأداة الاستثناء (إلاَّ)، وواو المعية، و(أمّا).

وتأتي **(يا)** عوضاً من فعل النداء المحذوف في أحدِ المذاهب، وفي عامل المنادى مذاهب مختلفة:

(١) أنْ يكون حرفُ النداء عِوَضاً من ذكر الفعل، وهو قولٌ ظاهر بعيد عن التكلف والتحمل على ما فيه من الجمع بين العِوَضِ والمعوَّضِ منه في عَدَمِ الحذفِ أحياناً.

(٢) أنْ يكونَ العامِلُ معنويّاً، وهو القصد، وردَّ بأنَّه غير معهود فيما عُدَّ عاملاً معنويّاً.

(٣) أنْ يكون حرفَ النداء من غير تعويض.

(٤) أنْ تكونَ حروفُ النداء أسماء أفعالٍ، وليس في الكلام تقدير أو تعويض، وهو مردود بعدم تحمّلها الضمائر[١].

وتأتي واوُ القَسَمِ عِوَضاً من الفعل بخلاف الباء، فإنَّها ليست عِوَضاً منه، ولذلك يجوز أن يجمع بينها وبين فعل القسم[٢].

وتأتي **(إلاَّ)** عِوضاً من ذكر فعل الاستثناء في نصب المستثنى كما يتراءى لي حملاً على التعويض في هذه المسألة، وفي ناصب المستثنى مذاهب أوصلها بعضهم إلى ثمانية:

(١) أنَّهُ (إلاَّ) نَفْسها. وهو مذهب ابن مالك وغيره.

---

(١) انظر: همع الهوامع: ٤٣/٤، وانظر التفصيل في هذه المسألة في الحذف في المثل العربي: ٢٤١.

(٢) انظر الأشباه والنظائر: ١٣٠/١.

(٢) أنّه تمام الكلام كانتصاب (درهماً) في قولنا: عندي عشرون درهماً.
(٣) أنّه الفعل المتقدم بواسطة (إلاَّ)، وهو قول السيرافي وأبي علي الفارسي وغيرهما.
(٤) أنّه الفعل المتقدم من غير واسطة، وهو مذهب ابن خَروف.
(٥) أنّه فِعْلٌ محذوف من معنى (إلاَّ)، وهو مذهب الزجاج.
(٦) أنّه المخالفة؛ لأنَّ المستثنى يخالف المستثنى منه من حيث النفيُ والإثبات، وهو مذهب الكسائي.
(٧) أنّه (أنَّ) محذوفةً هي وخبرها، أي: إلاَّ أنَّ.
(٨) أنّه (إلاَّ) المركبة من (إنَّ) و(لا)، فخففَت (إنَّ) وأدغمت النون في اللام، وهو مذهب الفراء[1]. ولعلَّ أقلَّ هذه الأوجه تكلفاً إنْ كان لا بدَّ من ذكر عامل كوْنُ إلاَّ عاملاً حملاً على عَمِلَ غيرها من الحروف العاملة.

ويتراءى لي أنَّ واو المعية عِوَض من ذكر الفعل كغيرها من الحروف، وهُوَ قول لم يطالِعْني في أحَدِ المظانِّ التي تذكر أنَّ الواو عاملة من غير تعويض. وفي العامل في المفعول معه أيضاً مذاهب:

(١) أنّه ما تقدم المفعولَ معه من فعلٍ أو شبهه، وهو الظاهِرُ فيها لبعده عن التكلُّف والتمحل.
(٢) أنّه الواو، وهو مذهب الجرجاني.
(٣) أنّه فعلٌ مضمر بَعْدَ الواو، وهو مذهب الزجاج.
(٤) أنّه الخلاف، وهو قولُ بعض الكوفيين[2].

وممَّا يمكن عَدُّه من هذا الباب أنَّ (ما) في (حيثما) و(إذْما) جيء بها عِوَضاً

(١) انظر التفصيل في هذه المسألة: همع الهوامع: ٣/٢٥٢-٢٥٣، شرح التصريح على التوضيح: ١/٣٤٩، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢/١٤٣-١٤٤.
(٢) انظر في ردِّ هذه المذاهب وترجيحها: همع الهوامع: ٣/٢٣٧، شرح التصريح على التوضيح: ١/٣٤٥، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢/١٣٤-١٣٥.

من الإضافة إلى جملة[1]. ولقد عدَّ السيوطي[2] كون (ما) في حيثما عِوَضاً من الجملة المحذوفة من باب الندرة.

ومن ذلك أيضاً كونُ (أمَّا) عِوَضاً من الفعل في مثل قَوْلنا: أمَّا زيدٌ فعالِمٌ، وهي مسألةٌ قَدْ تَحدَّثْت عنها فيما مضى[3].

ومن ذلك أيضاً ما ذهب إليه الكوفيون من حيثُ كَوْنُ (لا) في (لولا) عِوَضاً من الفعل في مثل قولنا: لولا زيدٌ لأكْرَمتُكَ، أي: لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامك لأكرمتك، ولكنَّهم حذفوا الفعل تخفيفاً، وزادوا (لا) عِوضاً[4]، فصارت بمنزلة (ما) في قولهم: أمَّا أنْتَ منطلقاً انطلَقْتُ، وهي مسألةٌ قَدْ تَحدَّثت عنها فيما مضى.

وكون (لا) عِوضاً من الفعل هو الصحيح عند المالقي: «وهذا هو الصحيح، لأنَّه إذا زالت (لا) وَلِي (لو) الفعل ظاهراً، أو مقدَّراً، وإذا دَخَلَتْ (لا) كانَ بعدَها الاسْمُ، فهذا يدلُّ على أنَّ (لا) نائبة منابَ الفعل..»[5]. ولعلَّ ما يعزِّز ذلك أنهم لا يجمعون بين (لا) والفعل، لأنَّه يكون من باب الجمع بين العوض والمُعوَّض منه.

---

(١) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٩/١.

(٢) انظر همع الهوامع: ٢٠٧/٣.

(٣) انظر الصفحة/٨٢- من هذا البحث.

(٤) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٥/١، الجنى الداني: ٤٣، معاني القرآن للفراء: ١٠٤/١.

(٥) رصف المباني: ٢٩٤، وانظر: المقتضب: ٧٣/٣، شرح المفصل: ٧٨/٣، الأمالي الشجرية: ١٨٠/١.

جريدة المراجع
الوارد ذكرها في الحواشي

(١) الإبدال، ابن السكّيت، تقديم وتحقيق د. حسين محمد شرف، مراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م.

(٢) الإبدال، أبو الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، المجمع العلمي العربي، ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٦٠ م.

(٣) أدبُ الكاتب، ابن قتيبة، القاهرة، ١٣٠٠ هـ.

(٤) أراجيز العرب، للسيد البكري، القاهرة، ١٣١٣ هـ.

(٥) أساس البلاغة، أبو القاسم الزمخشري، كتاب الشعب، ١٩٦٠ م.

(٦) الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليّات الأزهريّة، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م.

(٧) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس.

(٨) أصول الإملاء، د. عبد اللطيف الخطيب، مكتبة الفلاح ـ الكويت الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

(٩) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، دار الحكمة، حلبوني دمشق.

(١٠) إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني ـ بغداد، ١٣٩٧ هـ-١٩٧٧ م.

(١١) الألِفات، ابن خالويه، تحقيق د. علي البواب، مكتبة المعارف ــ الرياض ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢ م.
(١٢ الأمالي الشجرية، ابن الشجري، دار المعرفة للطباعة والنشر ــ بيروت.
(١٣) أمالي القالي، أبو علي القالي، دار الكتب، ١٣٤٤ هـ.
(١٤) أمثال العرب، المفضَّل الضِبِّي، الآستانة، ١٣٠٠ هـ.
(١٥) الإملاء والترقيم، عبد العليم إبراهيم، نشر مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٧٥ م.
(١٦) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريِّين والكوفيين، أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة ١٣٨٠ هـ-١٩٦١ م، مطبعة السعادة ــ مصر.
(١٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، ١٣٨٦ هـ-١٩٦٧، مطبعة السعادة ــ مصر.
(١٨) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي،، تحقيق د. مازن المبارك، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٣٧٨ هـ-١٩٥٩ م.
(١٩) البحر المحيط، أبو حيَّان النحوي، مكتبة ومطابع النصر الحديثة ــ الرياض.
(٢٠) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٢١) البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد، ومراجعة مصطفى السَّقَّا، الهيئة المصريَّة العامَّة للتأليف والنشر، ١٣٩٠ هـ-١٩٧٠ م، الناشر دار الكتاب العربي للطباعة والنشر في القاهرة.
(٢٢) تاج العروس، الزَّبيدي، سلسلة تصدرها وزارة الأعلام الكويتية، مطبعة حكومة الكويت.
(٢٣) التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشد ــ الرياض، ١٤٠٤ هـ-١٩٨٤، الطبعة الأولى.
(٢٤) التبصرة والتذكرة، الصيمري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرَّمة، الطبعة الأولى،

١٤٠٢ هـ-١٩٨٢ م.
(٢٥) التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر الطوسي، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، مكتبة الأمين ــ النجف الأشرف.
(٢٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٨ هـ-١٩٦٨ م.
(٢٧) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، القرطبي، الطبعة الثالثة (عن طبعة دار الكتب المصرية)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧ هـ-١٩٦٧ م.
(٢٨) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، شرح وتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الثانية، مكتبة الكليات الأزهرية.
(٢٩) الجاسوس على القاموس، أحمد فارس الشدياق، القسطنطينية، ١٢٩٩ هـ.
(٣٠) جامع الدروس العربية، الغلاييني، نشر المكتبة العصرية ــ صيدا ــ بيروت، الطبعة الخامسة عشرة، ١٩٧٢ م.
(٣١) جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، القاهرة، ١٩٦٤ م.
(٣٢) جمهرة اللغة، ابن دريد، مكتبة المثنّى (مصوَّرة).
(٣٣) جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، د. عبد المنعم سيد عبد العال، مكتبة الخانجي ــ القاهرة، ١٩٧٧ م.
(٣٤) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق طه محسن.
(٣٥) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية ــ القاهرة، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٣٦) حاشية الشهاب المسمّاة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، المكتبة الإسلامية، محمد أزدمير، ديار بكر ــ تركيا.
(٣٧) حاشية العلامة يس الحمصي على شرح العلامة الشهاب أحمد بن علي الفاكهي المسمّى بمجيب الندا على المقدمة المسمّاة بقطر الندى وبلّ الصدى.
(٣٨) الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، تحقيق علي النجدي

وزميليه، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٥ م.
(٣٩) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، عبد القادر البغدادي، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٢٩٩ هـ.
(٤٠) الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت.
(٤١) الدرر الفاخرة في الأمثال السائرة، حمزة الأصبهاني، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، القاهرة، ١٩٧١ م.
(٤٢) الدرر اللوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، كردستان بالجمالية، ١٣٢٨ هـ.
(٤٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مِنْ أوَّل القرآن إلى نهاية المائدة، السمين الحلبي، رسالة دكتوراة بإشراف الدكتور محمود فهمي حجازي، إعداد أحمد محمد الخرَّاط، ١٣٩٧ هـ-١٩٧٧ م.
(٤٤) ديوان الأخطل، تحقيق أنطون صالحاني، بيروت، ١٨٨١م.
(٤٥) ديوان ذو الرمة، تحقيق كارليل هنري هيس، كمبردج، ١٩١٩ م.
(٤٦) ديوان رؤبة، جمع وليم بن الورد، ليبسك، ١٩٠٣ م.
(٤٧) ديوان العجاج، بعناية وليم بن الورد، ليبسك، ١٩٠٣ م.
(٤٨) ديوان علقمة (من مجموع خمسة دواوين)، الوهبية، ١٢٩٣ هـ.
(٤٩) ديوان الكميت، تحقيق داود سلوم، النعمان ــ بغداد، ١٩٦٩ م.
(٥٠) ديوان النابغة (من مجموع خمسة دواوين)، الوهبية، ١٢٩٣ هـ.
(٥١) ديوان الهذليين، دار الكتب، ١٣٦٩ هـ.
(٥٢) رَصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دمشق، مطبعة زيد بن ثابت، ١٣٩٥ هـ-١٩٧٥ م.
(٥٣) سراج الكتبة شرح تحفة الأحبة في رسم الحروف العربية، الشيخ مصطفى طموم، نشر دار البصائر ــ دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٠ هـ.
(٥٤) سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق مصطفى السقَّا وزملائه، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٤ هـ-١٩٥٤ م.
(٥٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار

الفكر للطباعة والنشر، الطبعة السادسة، ١٣٩٤ هـ ــ ١٩٧٤ م.

(٥٦) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الكتاب الثاني والأربعون، ١٤٠٠ هـ-١٩٨٠ م.

(٥٧) شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، الطبعة الأولى، توزيع مكتبة الانجلو المصريّة.

(٥٨) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية ــ القاهرة.

(٥٩) شرح الرضي على الكافية في النحو، رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

(٦٠) شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، ومعه شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ١٣٩٥ هـ-١٩٧٥ م.

(٦١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى ــ مصر.

(٦٢) شرح شواهد المغني، السيوطي، بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمود بن التلاميد التركزي الشنقيطي.

(٦٣) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

(٦٤) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، تحقيق د. السيد محمد يوسف، ومراجعة أحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٦٥) شرح المفصَّل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.

(٦٦) شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية ــ حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ-١٩٧٣ م.

(٦٧) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق

محمد فؤاد عبد الباقي، ١٩٥٧ م، مصر.
(٦٨) الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، تحقيق وتقديم مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر ــ بيروت، ١٣٨٣ هـ ــ ١٩٦٤ م.
(٦٩) الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين ــ بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ هـ-١٩٨٤ م.
(٧٠) صحيح البخاري، الإمام البخاري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٧١) ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٠ م.
(٧٢) ضرائر الشعر، محمد بن جعفر القزاز القيرواني، تحقيق وشرح ودراسة د. محمد زَغلول سلام وزميله، منشأة المعارف بالاسكندرية.
(٧٣) ضياء السالك إلى أوْضح المسالك، محمد النجار، الطبعة الثانية.
(٧٤) طبقات فحول الشعر، تحقيق محمود شاكر، دار المعارف، ١٩٥٢ م.
(٧٥) العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه، ضبط أحمد أمين وآخرين، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٨ م-١٩٥٣ م.
(٧٦) الفاخر، ابن سلمة، تحقيق عبد العليم الطحاوي، القاهرة، ١٩٦٠ م.
(٧٧) فصل المقال في شرح كتاب الامثال، أبو عبيد البكري، تحقيق إحسان عباس وعبد المجيد عابدين، بيروت، ١٩٧١ م.
(٧٨) الفيصل في ألوان الجموع، عباس أبو السعود، دار المعارف ــ مصر.
(٧٩) القاموس المحيط، الفيروزابادي، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع.
(٨٠) الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.
(٨١) كتاب الأمثال، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث ــ دمشق، ١٤٠٠ هـ-١٩٨٠ م.
(٨٢) كتاب الكتاب، ابن درستويه، تحقيق د. إبراهيم السامرّائي وزميله، نشر دار الكتب الثقافية ــ الكويت، الطبعة الأولى ١٩٧٧ م.

(٨٣) كتاب اللامات، الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، المطبعة الهاشمية ــ دمشق، ١٣٨٩ هـ-١٩٦٩ م، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق.
(٨٤) الكشاف، أبو القاسم الزمخشري، ومعه كتاب الإنصاف فيا تضمَّنه الكشاف من الاعتزال لأحمد بن المنير الاسكندري، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأخيرة، ١٣٨٥ هـ-١٩٦٦ م.
(٨٥) كشف الظنون عَنْ أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، طبع بعناية وكالة المعارف في مطبعتها البهيَّة، ١٩٤١ م.
(٨٦) الكشف عَنْ وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محيي الدين رمضان، دمشق، ١٣٩٤ هـ-١٩٧٤ م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
(٨٧) لسان العرب، ابن منظور، دار بيروت ــ دار صادر، ١٩٥٥ م-١٩٥٦ م.
(٨٨) المبتدأ والخبر في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح الحموز، (تحت الطبع)، دار عمَّار للنشر والتوزيع ــ عمَّان.
(٨٩) المبدع في التصريف، أبو حيَّان النحوي، تحقيق عبد الحميد طلب، دار العروبة للنشر والتوزيع.
(٩٠) مجالس ثعلب، ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف ــ مصر.
(٩١) مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٥ م.
(٩٢) المحاجاة بالمسائل النحوية، أبو القاسم الزمخشري، تحقيق الدكتورة بهيجة باقر الحسيني، مطبعة أسعد ــ بغداد.
(٩٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبد الفتاح شلبي، القاهرة، ١٣٨٩ هـ-١٩٦٩ م، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
(٩٤) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، عني بنشره برجستراسر، المطبعة الرحمانية ــ مصر ١٩٣٤ م.

(٩٥) المخصص، ابن سيده، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ١٩١٦ م.
(٩٦) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٩٧) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الفكر ــ دمشق، ١٤٠٠ هـ-١٩٨٠ م، جامعة الملك عبد العزيز، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
(٩٨) المستقصى في أمثال العرب، الزمخشري، الهند، ١٩٦٢ م.
(٩٩) مسند الإمام أحمد بن حنبل، القاهرة، ١٣١٣ هـ.
(١٠٠) مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية ــ دمشق، ١٣٩٤ هـ-١٩٧٤ م.
(١٠١) معاني القرآن، الفراء، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، الهيئة المصريّة العامة للكتاب.
(١٠٢) المعاني الكبير، ابن قتيبة، تحقيق عبد الرحمن اليماني، حيدر أباد، ١٣٦٨ هـ.
(١٠٣) المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، أبو منصور الجواليقي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب، ١٣٨٩ هـ-١٩٦٩ م.
(١٠٤) مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر ــ بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩ م.
(١٠٥) المفضليات، المفضل الضبي، شرح وتحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، ١٣٧١ هـ.
(١٠٦) المقتضب، أبو العباس المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٨٨ هـ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

(١٠٧) المقرّب، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني ــ بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩١ هـ-١٩٧١ م.

(١٠٨) الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية ــ حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٠ هـ-١٩٧٠ م.

(١٠٩) منثور الفوائد، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ-١٩٨٣ م.

(١١٠) مِنْ أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، الطبعة الخامسة، ١٩٧٥ م، مكتبة الانجلو المصرية.

(١١١) المنصف، شرح الإمام أبي الفتح بن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٣ هـ-١٩٥٤ م.

(١١٢) المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠ هـ-١٩٨٠ م.

(١١٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(١١٤) نوادر أبي زيد الأنصاري، تحقيق سعيد الخوري، بيروت، ١٨٩٤ م.

(١١٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم، دار البحوث العلمية ــ الكويت، الجزء الأول بتحقيق عبد السلام هارون ود. عبد العال سالم.

فهرست الموضوعات

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

فهرست أهم مصادر البحث ومراجعه

صدر حديثاً

إعتراض الشرط على الشرط

للعلامة ابن هشام الأنصاري

(٧٠٨ - ٧٦١هـ)

تحقيق الدكتور
عبد الفتاح الحموز
رئيس قسم اللغة العربية - جامعة مؤتة

دار عمار
عمان

صدر حديثاً

تغليق التعليق
على صحيح البخاري

تأليف
الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني
المتوفى سنة ٨٥٢

دراسة وتحقيق
سعيد عبد الرحمن موسى القزقي

١ ــ ٥

المكتب الإسلامي دار عمار

صدر حديثاً

الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني

تحقيق

محمد شكور محمود الحاج أمرير

١ - ٢

المكتب الإسلامي
بيروت

دار عمار
عمان

صدر حديثا

الفاصلة في القرآن

تأليف
محمد الحسناوي

المكتب الإسلامي
بيروت

دار عمار
عمان